

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الإِسبوعي
(568)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
11	هيئة حقوق الإنسان
17	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
66	حقوق الإنسان فى العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



بدء التحقيقات مع والد دارين.. ولجنة المحامين تبرع للدفاع عن

والدتها

قملو: جريمة معلوماتية ارتكبها من نشر هوية «حركة» على

التواصل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 ربيع ثاني 1438هـ - 13 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/717727>

إبراهيم جبريل - مكة

فتحت هيئة التحقيق والادعاء العام بالعاصمة المقدسة أمس الخميس تحقيقاً موسعاً مع والد الطفلة المعنفة «دارين» تمهيداً لمعرفة كافة الملابس، وكشفت لجنة المحامين عن تشكيل فريق للدفاع عن المرأة في حال استدعى الأمر وجود محامين، وستعمل اللجنة على نقل الحضانة إلى والد الطفلة إذا ما ثبتت تهمة التعنيف على الأب، كما شارك فرع مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في القضية من خلال وجوده في الميدان -منذ انتشار المقطع عبر مواقع التواصل الاجتماعي- بالإضافة إلى زيارة الطفلة في المستشفى للتأكد والاطمئنان على سلامتها.

على جانب آخر كشف المحامي والمستشار القانوني نبيل قملو عن شق مختلف في القضية لافتاً إلى الجريمة التي ارتكبها من قام بنشر هوية المدعو «حركة» ونسب الطفلة له باعتبارها ابنته مؤكداً أن هؤلاء قاموا بنشر معلومات شخصية مواطن ليس له علاقة بالموضوع تماماً وهذا يعاقب عليه ضمن مكافحة الجرائم المعلوماتية.

واقعة مؤسفة

الدكتور محمد السهلي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى قال: إن ما انتشر من مقطع فيديو تعنيف الطفلة دارين من أب سعودي وأم سورية واقعة مؤسفة ومؤلمة ولا تمت إلى الإسلام بأي صلة ولا إلى عاداتنا وتقاليد هذه البلاد كما أن ديننا قد حث على العطف والرحمة بصفة عامة قال: ﷺ الرحمة بآبائهم والرحمة بآبائهم. وقال: أرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء. وكان يقبل أبناءه وأحفاده وهذا دين رحمة ولا يمت إلى تقاليد هذه البلاد المباركة والتي نشأت بفضل الله على تطبيق الشريعة الإسلامية وعلى التكاتف والرحمة، لافتاً إلى أن ما رأيناه «صورة نهاز». وقال: إن حكومة خادم الحرمين الشريفين قد وقعت على اتفاقية حقوق حماية الطفل وأنشأت هيئة للحماية الأسرية. وأشار الدكتور السهلي إلى أن الجمعية فور علمها بالموضوع كانت في الميدان وذهبت إلى المستشفى الذي احتضن الطفلة لكي يقوم بالفحص عليها لتسجيل الواقعة في مركز الشرطة الذي تتفاعل مع الحادثة واتخذ إجراءاتها وأضاف: إن الزوجة أيضاً مشاركة في الخطأ من خلال موافقتها الزواج من الشاب بدون تصريح ومخالفة الأنظمة والقرارات وأهلها مشاركون من خلال موافقة والدها على زواج مخالف للأنظمة ولم يسألوا عن الشخص جيداً وينبغي على الجميع أن يكون لهم اللوم أو جزء من العقوبة مبيّناً أن بعضهم حاول الإساءة إلى المملكة من خلال تصويرها في وسائل الإعلام بأنها قضية مجتمع سعودي ومن صفاته وأثيرت بشكل غير صحيح ونطالب وزير الإعلام بمساءلة القناة التي عملت على إظهار مجتمعنا بشكل مجافٍ للحقيقة ونؤكد على ضرورة الابتعاد عن مثل هذه الزواجات المخالفة وعلى الجهات المعنية ضرورة وضع قرار إلزامي للكشف النفسي قبل عقد الزواج سواء عند مأذون الأكلحة أو محاكم الأحوال الشخصية.

فريق قانوني

المحامي والمستشار القانوني نبيل قملو أكد تشكيل فريق قانوني بالتنسيق مع رئيس لجنة المحامين ياسين خياط لتولي شكوى الأم إذا احتاجت لمحامين للترافع عنها والدفاع عن حقوقها وحقوق ابنتها والعمل على جلب الحضانة لها كون الأب لا يصلح أن يكون حاضراً وهنا مصلحة المحضون أهم، مبيّناً لـ«المدينة» أنه من خلالها يود أن تسهم في إيصال الفريق لها أو الأم للجنة ومنذ الصباح قمنا بالاجتماع في اللجنة لتكون جاهزين وعملنا بعض الاتصالات بالشرطة وفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتأكد من الموضوع ونحن نتابع القضية عن كثب وسنتولى الدفاع عنها.

وأشار المحامي والمستشار القانوني قملو بالنسبة لموضوع الطفلة المعنفة هناك شقان الشق الأول يتعلق بالأشخاص الذين قاموا بنشر هوية المدعو « حركة » فهؤلاء أخطأوا بنشر معلومات شخصية مواطن ليس له علاقة بالموضوع تماماً وهذا يعاقب عليه ضمن مكافحة الجرائم المعلوماتية و أما ما يخص الطفلة المعنفة سوف يلحق والدها قضية في حال قامت والدة الطفلة بتقديم شكوى رسمية يتم إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وحال إقراره بتعنيفها وجرى تحويلها إلى الطب الشرعي سوف يتم تحويله إلى المحكمة الجزائية

دار الحماية

من جهته أوضح حمدي يونس مدير مكتب العمل والتنمية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة لـ«المدينة» أن الطفلة هي الآن في حضانة دار الحماية الاجتماعية وهي بصحة ممتازة حيث خضعت يوم أمس الأول لمباشرة الفريق لحالتها وتحويلها للمستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة لها سواء الصحية أو النفسية أو الطبية وسيتم تسليمها لذويها حسب الشرع ووفق الأنظمة والتعليمات التي ستصدر من جهات الاختصاص.

الفترة السليمة

الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي عطية القرشي قال: إنه بالإشارة للمقاطع المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي بقيام شخص بممارسة العنف لطفلته الرضعية وضربها ببشاعة بما يتنافى مع الفترة السليمة وتعاليم الدين الحنيف وبناءً عليه باشرت شرطة العاصمة المقدسة إجراءات البحث والتحري عنه وفي مساء اليوم الأربعاء 13/4/1438 هـ وتم القبض عليه واتضح أنه سعودي 29 سنة كما تم العثور على الطفلة وهي بصحة جيدة وتم تسليمها لدار الحماية الاجتماعية واستكمال إجراءات الضبط وستباشر الجهات المختصة إجراءات القضية وفق الأنظمة.



الزايدي لـ «عكاظ» : «تابعنا ملف المعنفة والبلاغ الرسمي قائم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 ربيع ثاني 1438هـ - 15 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1521185>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة)

كشف مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي لـ«عكاظ» تقدم الجمعية ببلاغ رسمي إلى الجهات الأمنية ضد أبو دارين وطالبت بتشديد العقوبة عليه. وأضاف أنه منذ العثور على المعنفة بمنزل جدها لوالدها في حي الخالدية بالعاصمة المقدسة ونقلها إلى مستشفى الولادة رافقتها الأخصائية الاجتماعية منى الأحمدى التي تسلمتها من أسرة الجد، وتم الكشف على الرضعية في المستشفى وتأكد سلامتها وعدم حاجتها للبقاء في المستشفى وفق التقرير الطبي الذي أصدره المستشفى. وأوضح أن فريق الجمعية الذي تابع حالة الرضعية تكون من القانوني عبدالله فاضل وشاكر الشريف إذ وجدا ميدانياً وتقديماً بالبلاغ لقسم شرطة المنصور بمكة المكرمة. وأضاف أن الجمعية رصدت كافة الملاحظات التي تعرضت لها الرضعية وستتابع الأمر لحين إنهاء الملف نهائياً.

فريق قانوني يتطوع للترافع في حضانة دارين

حبس والد الرضيعة المعنفة 5 أيام.. ومحامون لـ «عكاظ»: 3

جرائم تنتظره

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 ربيع ثاني 1438 هـ - 13 يناير 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1520765>

عبدالله الذبياني (مكة المكرمة)، عدنان الشبراوي (جدة)، ساره الشريف (المدينة المنورة) علمت «عكاظ» أن دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام في مكة المكرمة استجوبت والد الطفلة المعنفة دارين، وقررت حبسه خمسة أيام على ذمة القضية. ويواجه والد الطفلة تهمة تعنيف طفلته وإعداد مقطع فيديو مخالف لنظام جرائم المعلوماتية وإرساله للغير. وكانت الجهات الأمنية في شرطة العاصمة المقدسة أحالت المتهم بتعنيف طفلته في مكة المكرمة إلى هيئة التحقيق. وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد الدكتور عاطي القرشي أنه تم القبض على المتهم مساء أمس الأول (الأربعاء) والد الطفلة، واتضح أنه سعودي يبلغ من العمر 29 عاماً، وتم تحويل القضية لجهات الاختصاص. وأكد رئيس الجمعية الخيرية للأيتام المهندس حسين بحري لـ«عكاظ» أن فرع الجمعية في العاصمة المقدسة تسلم الرضيعة المعنفة، حيث ستظل في رعاية واهتمام الجمعية الى حين وصول والدتها من المدينة المنورة أو صدور توجيه حيال القضية من الجهات المختصة، لافتاً إلى أن إمارة المنطقة تابعت باهتمام الحادثة بتوجيه من أمير المنطقة. وأضاف «الطفلة الآن في كنف أخصائيات في جمعية الوداد وخضعت لفحوص شاملة وتأكد سلامتها من أي إصابات أو أمراض».

وكان فريق من وحدة الحماية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المختصة وصل لمنزل المواطن المتهم بتعنيف طفلته في مكة المكرمة عقب تداول مقطع نشرته والدتها، التي تسكن في المدينة المنورة، يبين تعرض طفلتها للتعنيف والإيذاء، إذ انتشر هاشتاق #أم_تريد_بنتها_بحضنها في (تويتر). وقالت «ناريمان» أم الطفلة دارين إن ابنتها تعرضت للتعنيف منذ أن كان عمرها شهراً وتعتقد أنها أصغر معنفة مسجلة في جمعية حقوق الإنسان في المملكة، موجهة شكرها لمدير فرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة علي الغامدي للقيام بالتنسيق معها ومع الجهات المختصة في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وكان الغامدي قد تفاعل مع والدة المعنفة واستقبلها في مكتبه ووعد بوقوف الوزارة خلف قضيتها وإطلاعها على جميع المستجدات أولاً بأول تمهيداً لاستلامها طفلتها، التي ما زالت في مكة المكرمة فيما تنتظر الأم في المدينة المنورة. من جانبه، أعلن نائب رئيس لجنة المحامين ورئيس لجنة التوثيق في جدة المحامي نبيل قملو تشكيل فريق من محامين ومحاميات متطوعين في جدة للترافع أمام المحكمة وصولاً لأحكام بحضانة الأم وفق الأنظمة وملاحقة الأب المعنف قانونياً.

وبين أن المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء أكدت أنه إذا كانت ضحية الإيذاء طفلاً تم إيذاؤه من أحد والديه المنفصلين فلوحة الحماية الاجتماعية بعد دراسة الحالة وتقدير المصلحة الأفضل للطفل، الأمر بتسليمه فوراً لوالده الآخر أو لأحد أفراد أسرته أو أقاربه القادر على توفير الرعاية اللازمة له لحين معالجة الحالة. واعتبر قملو الزوج باسم وصورة هوية مواطن ليست له علاقة بالواقعة يعد من الجرائم المعلوماتية. وبين المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز عبيد السحيمي أن الأب المتهم تنتظره عقوبات عديدة قد تصل إلى غرامة 500 ألف ريال لارتكابه ثلاث جرائم.

“الفاخري: بعد #أم_تريد_بنتها_بعضنا: دورنا المطالبه بتطبيق

العقوبات

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 15 ربيع ثاني 1438 هـ - 13 يناير 2017م

<http://www.almowaten.net/2017/01>

المواطن_ وليد الفهمي_ جدة
تعليقا على مقطع الطفلة المعنفة من قبل والدها ، أكد الامين العام للجمعية الوطنية لحقوق الانسان المستشار القانوني خالد الفاخري ان دور حقوق الانسان هو المطالبه بتطبيق العقوبات بحق المعنف ومحاسبة الفاعل أو أي شخص يرتكب مخالفه. بين الفاخري ان الجمعية لديها ثقه بما تقوم به الجهات المختصة من متابعة وتعقب لمخالف النظام وفي قضايا انتهاك حقوق الطفل حيث تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في الجرائم التي تقع ضد الطفل والتي نص عليها نظام حماية الطفل وعند ثبوت الجرم على المتهم تكون الهيئة المدعي العام امام المحكمة المختصة للمطالبة بمحاسبة الجاني. واكد الفاخري انه اذا ثبت أن اليد التي ظهرت بالمقطع والتداعيات الاخرى من نفس الشخص المعنف او من احد اقاربه سوف يحاسب وفق ما نصه عليه نظام حمايه الطفل حيث ان تعنيف الاطفال يعتبر جريمة. واختتم الفاخري ان العقوبات ضد الجاني سوف تخضع لتقدير القاضي الذي سوف يصدر حكمه بالجاني وفقا لمعطيات القضية وبما يضمن حقوق الطفل من العنف.



معنف طفله يدعي ابتزازه بمليون.. وأم دارين: أتحداه أن

يثبت

المصدر: جريدة مكة الجمعة 15 ربيع ثاني 1438 هـ - 13 يناير 2017م

<http://makkahnewspaper.com/article/590084>

أشرف الحسيني - مكة المكرمة
كشف مصدر مطلع على التحقيقات، أن معنف طفله دارين، ادعى خلال التحقيق معه أن زوجته ابتزته بنشر مقاطع التعنيف التي صورها منذ شهرين، إلا في حال تحويله مبالغ مالية لها، وأنه يدعي تحويله أكثر من مليون ريال للزوجة. في المقابل قالت والدة الطفلة للصحيفة إنها لم تبتززه ولم تتسلم أي مبالغ منه، وإنها تتحداه أن يثبت ذلك، مضيفة أنها فقط هددته بنشر المقاطع قبل نحو شهر، إن هو لم يستجب ويصحح الوضع ويعيد إليها الطفلة. وفيما أوضحت أم دارين أنه جرى اليوم التنسيق معها لتسلم طفلتها من قبل التنمية الاجتماعية، رفعت شكرها لمستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل على متابعته، وتوجيهه بسرعة معالجة القضية. وأشار المصدر إلى أن المتهم أوقف خمسة أيام على ذمة التحقيق، وأحيل للصحة النفسية للكشف على قواه العقلية. وقال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة، العقيد الدكتور عاطي القرشي في بيان «إنه بالإشارة للمقاطع المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي بقيام شخص بممارسة العنف ضد طفله الرضعية وضربها ببشاعة، بما يتنافى مع الفطرة السليمة وتعاليم الدين الحنيف، وبناء عليه باشرت شرطة العاصمة المقدسة إجراءات البحث والتحرر عنه. وفي

مساء الأربعاء قبض عليه، واتضح أنه سعودي يبلغ من العمر 29 سنة، وعثر على الطفلة وهي بصحة جيدة، وسلمت لدار الحماية الاجتماعية، واستكملت إجراءات الضبط، وستباشر الجهات المختصة إجراءات القضية وفق الأنظمة.»
ورفض مسؤول بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية التعليق على القضية، بحكم أنها سرية بحتة، ولا يمكن الإفصاح عن أي معلومات حيالها.

بدوره أوضح المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الغربية سليمان الزايدي أنهم يتابعون مسار قضية الطفلة المعنفة دارين إلى حين إغلاقها.

وعدد مستشار اضطرابات السلوك لدى الأطفال والمراهقين محمد الغامدي بعض السلوكيات التي تدفع الشخص لمثل هذه التصرفات العدائية، من أن بعضها يتعلق بالمشاكل العائلية والاجتماعية مثل انفصال الوالدين، أو تعرض الشخص لخسائر مالية، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على الحالة المزاجية، وتراكمها يتحول إلى مشكلة نفسية، موضحاً أن التأخر في علاجها يؤدي إلى تطور الحالة، وحدوث مثل هذه التصرفات.



وفد الأمم المتحدة لمحاربة الفقر يزور جمعية البر الخيرية

بالعارضة

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/1115361.html>

قام وفد من منظمة الامم المتحدة لمحاربة الفقر صباح اليوم بزيارة لجمعية البر الخيرية بمحافظة العارضة بمنطقة جازان برئاسة البروفيسور فيليب ورافق الوفد مدير فرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجازان الأستاذ علي الحربي ورئيس جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور أحمد البهكلي ووفد من هيئة حقوق الإنسان بالرياض وجاءت الزيارة للاطلاع والاستفادة مما تقدمه الجمعيات الخيرية من خدمات للمستفيدين حيث تعتبر جمعية البر الخيرية بالعارضة نموذجاً مميزاً ورائداً للأعمال الخيرية بالمنطقة .

وكان في استقبالهم لدى وصولهم لمقر الجمعية بحي بطحان نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ حسين أحمد حريصي ومدير الجمعية الأستاذ طالع مغدر الجابري وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين حيث اطلع الوفد على أعمال الجمعية واهم انجازاتها وبرامجها النوعية في تأهيل الأسر الفقيرة والمرأة ومشاريعها التي تقدمها للنازحين من الأسر السعودية واليمنية.

% 23 زيادة في قضايا العنف الأسري في المملكة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 ربيع ثاني 1438 هـ - 18 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=291018&CategoryID=3

الرياض: خالد الصالح 11:11 17-01-2017 PM

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تسجيلها 552 حالة عنف وقعت داخل محيط الأسر عام 1437، وهو ما يشكل زيادة في عدد قضايا العنف بنحو 23% مقارنة بالعام الذي يسبقه.

زيادة العنف

أوضح تقرير للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن "الجمعية سجلت 552 حالة عنف داخل الأسر عام 1437، منها 366 قضية عنف أسري ضد أفراد الأسرة مثل الزوج والزوجة وغيرهما، منها 295 معنفة و71 معنفا، إضافة إلى 186 قضية عنف ضد الطفل"، مضيفا أن "حالات العنف المسجلة بالجمعية عام 1436 كانت 449 حالة عنف، وهو ما يشير إلى زيادة في حالات العنف عام 1437 بنحو 22.9%، وشملت الزيادة في قضايا العنف ضد الطفل بشكل خاص إضافة إلى العنف من الزوجة ضد الزوج."

الرياض تنصدر

أبان التقرير أن "الرياض تصدرت المرتبة الأولى من ناحية عدد حالات العنف داخل الأسرة بـ 106 حالات تلتها جازان بـ 70 حالة ثم المدينة المنورة بـ 58 حالة ثم الدمام بـ 47 حالة فيما توزعت باقي النسب بين مختلف مناطق المملكة."

تعنيف الزوج

لفت التقرير إلى أن "148 حالة عنف وقعت من الزوج ضد الزوجة مقابل 7 حالات عنف ضد الزوج، فيما سجلت الجمعية 77 حالة عنف ضد الأب، و20 حالة عنف ضد الأم، و26 حالة عنف ضد الأخ، و6 حالات ضد الابن، و48 ضد الأسرة، و19 ضد الطليق، وتوزعت باقي النسب بين أفراد آخرين داخل نطاق الأسرة."

العنف البدني والنفسي

كشف التقرير أن "العنف البدني والنفسي سجل الرقم الأكبر بـ 269 حالة، تلاه الحرمان من الزواج بـ 20 حالة، ثم طلب الإيواء بـ 15 حالة، ثم حرمان من الأم بـ 14 حالة، والعنف الناتج عن الإدمان بـ 11 حالة، والحرمان من التعليم بـ 10 حالات، والتعدي على الممتلكات الخاصة والحرمان من الراتب بـ 10 حالات أيضا، ثم التحرش الجنسي بـ 7 حالات، فالإتهام أو القذف بـ 4 حالات، فالحرمان من الأب بـ 3 حالات، ثم الحرمان من العمل بواقع حالتين، وأخيرا الهروب بواقع حالة واحدة فقط."

العنف ضد الأطفال

وفقا للتقرير "بلغ عدد المعنفين من الأطفال العام الماضي 186 طفلا وطفلة، وكان عدد الذكور 79 والإناث 107، ووقعت 64 حالة في الرياض و41 حالة في المدينة المنورة و31 في مكة المكرمة و15 في نجران، فيما توزعت باقي النسب في مختلف مناطق المملكة."

الإساءة الجسدية

ذكر التقرير أن "أغلب القضايا كانت تتعلق بالإساءة الجسدية بواقع 61 حالة ثم الحرمان من الأم بـ 29 حالة، ثم الحرمان من التعليم بـ 28 حالة، فالإساءة النفسية بـ 18 حالة، والإهمال بـ 18 حالة، فالحرمان من الأوراق الثبوتية بـ 14 حالة، ثم الإساءة الجنسية بـ 9 حالات، ثم الحرمان من الأب بـ 5 حالات، وأخيرا زواج القاصرات بواقع 4 حالات."

مصادر العنف

ذكر التقرير أن "117 حالة عنف من الآباء ضد الأطفال و19 حالة من الأمهات، و16 حالة من المدرسة و9 حالات من داخل محيط الأسرة و6 حالات من زوجة الأب و5 حالات من المعلم، فيما توزعت باقي النسب على الأقرباء وجهات أخرى."

بعد حادثتي مكة وتبوك.. جمعية الطفولة تدعو لزيادة

المناسط التوعوية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 ربيع ثانی 1438هـ - 18 يناير 2017م

<http://www.al-jazirahonline.com/news/2017/20170117/100124>

دعت الجمعية السعودية لرعاية الطفولة الجهات الحقوقية والإعلامية إلى تكثيف التوعية بحقوق الأطفال لانتشار قضايا العنف ضد الأطفال.

وناشدت الجمعية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تسهيل الإجراءات للتصريح للجمعيات المعنية برعاية الأطفال وحفاظ حقوقهم لتساهم كمؤسسات مدنية في التوعية والرصد لمثل هذه الحالات والمشاركة في وضع الحلول لها.

وقال الرئيس التأسيسي للجمعية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتخصص في حقوق الأطفال معتوق الشريف لـ(الجزيرة أونلاين)، إن عدم وجود مناسط توعوية وتنقيفية بحقوق الأطفال وغياب ذلك في المقررات الدراسية أمر ساهم في زيادة حالات العنف.

وأضاف الشريف أن "المملكة مصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الأممية والعهود والمواثيق العربية والإسلامية وعلينا جميعاً أن نساهم في الوفاء بما تضمنته هذه الوثائق لإبراز الصورة الصحيحة لواقع حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص."

وبين الشريف أن "رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وما تضمناه من أهداف وغايات تحد بإذن الله من هذه الحالات إذا تكاتفنا جميعاً وبعزم للحد من قضايا العنف وتنمية الإنسان ورعايته."

وحول حادثتي طفلة تربة في مكة المكرمة وحادثة طفل تبوك اللتين وقعتا مؤخراً، طالب عضو الجمعية عبدالعزيز المشيطي الجهات ذات الاختصاص بحماية هذين الطفلين وتوفير الأمان لهما، مبيناً أن دور حقوق الإنسان في هذه الحالة يركز على حماية حقوق الطفل من الإيذاء، مؤكداً أن المقطع المتداول خصوصاً لطفل تبوك فيه تعنيف خطير دون رحمة لهذا الطفل الضعيف.



طفل تبوك تم تعنيفه بسلك

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 ربيع ثانی 1438هـ - 19 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=291170&CategoryID=3

تبوك: عبدالرحمن السهيمي

كشفت مصادر أن معنف الطفل علي الياامي في تبوك استخدم في ضربه سلكاً، وأنه سبق وعنف شقيق الضحية. وقالت فاطمة "خالة الطفل المعنف" أن "عم علي ضربه بسلك، وخليل الشقيق الأكبر للطالب رفض المكوث في منزله بسبب تعرضه للإيذاء نفسه، ويسكن عند أصحابه."

وذكر خليل الشقيق الأكبر لعلي لـ"الوطن"، أن عمه متقلب المزاج، وضرب شقيقه الصغير بسبب خطأ اقترفه، وأن مندوبين من الشرطة وفرع وزارة العمل حضروا إلى المنزل وأخذوا عمه.

من جهته، أوضح أحد معلمي المدرسة المتوسطة التي ينتمي إليها الطالب المعنف "فضل عدم ذكر اسمه"، أن مقطع تعنيف الطالب وصله فأرسله إلى المرشد الطلابي، وقال "اكتشفنا أن أخاه الكبير خليل كان يدرس لدينا في المدرسة، وترك الدراسة رغم أنه كان مجتهدا، وكان عمه يعنفه بكثرة، حيث كان يروي لنا المعاناة نفسها التي تعرض لها شقيقه الأصغر."

وأضاف أن "الطالب المعنف ذكر لنا أن عمه يعنفه ويضربه بوحشية، وأنه في الواقعة الأخيرة ضربه بدون أي سبب، فصورته أخته المقطع الذي انتشر عبر مواقع التواصل"، لافتا إلى أن الطالب هادئ، وسلوكه جيد، ومستواه الدراسي متوسط، وجميع المعلمين أبدوا استعدادهم لمساعدته.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن"، أنه سيطلع على حيثيات الموضوع كاملة، خلال المعلومات التي يجمعها مركز المعلومات، طالبا التواصل معه في وقت لاحق.

9 تقارير تفند مزاعم دولية حول حقوق الإنسان في المملكة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 ربيع ثاني 1438هـ - 13 يناير 2017م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=290646&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 13-01-2017 11:42 PM

فندت هيئة حقوق الإنسان مزاعم وإدعاءات هيئات ومنظمات حقوقية أجنبية خلال العام الماضي 1436/1437، من خلال 9 تقارير مدعمة بالبراهين، ردت فيها على عدد كبير من المزاعم الباطلة، التي طالت حالة حقوق الإنسان في المملكة، في مجالات مختلفة، منها الديمقراطية، وحقوق المرأة، وعقوبات الإعدام، وحرية الرأي والتعبير، والتسامح الديني، وحقوق العمال الأجانب، إضافة إلى مسائل فصل الدين عن الدولة، والرد على ما يثار بشأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرد في تقرير منفصل على ادعاءات جديدة لجهاز الهيئة وتوضيح ما له من صلاحيات. وجرت إحالة هذه التقارير إلى وزارة الخارجية لتعميمها على سفارات المملكة وبعثاتها الدائمة، للاستفادة منها في بيانات المملكة، والرد على ما يثار من ادعاءات من بعض الدول والمنظمات.

تقنين المزاعم الأوروبية

ردت الهيئة في أول تقاريرها على المزاعم الواردة في الجزء الخاص بالمملكة، ضمن التقرير السنوي الذي اعتمده المجلس الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في مختلف دول العالم. وتضمن التقرير قلق الاتحاد من استمرار المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة، والتي شملت حقوق المرأة، وعقوبة الإعدام، وتحقيق العدالة، والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، والتسامح الديني، وحقوق العمال الأجانب. وتضمن رد المملكة إيضاح موقفها من الادعاءات المزعومة.

الرد على التقرير الأميركي

عقبت هيئة حقوق الإنسان على تقرير حقوق الإنسان الصادر من وزارة الخارجية الأميركية لعام 2015، موضحة موقف المملكة من الموضوعات المثارة في التقرير، والتي شملت عقوبة القتل "الإعدام" والعقوبات البدنية، وتقنين العقوبات، ومناهضة التعذيب وغيرها من المعاملات وأساليب العقاب القاسية وغير الإنسانية والمهينة، وأوضاع السجناء والموقوفين والاعتقال والحبس التعسفي، وصلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستقلال القضاء، والمحكمة والضمانات الجنائية، والحق في الخصوصية وحرية التعبير والصحافة، وحرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والحريات الدينية، وحرية التنقل، والحق في المشاركة السياسية، والمساواة وعدم التمييز، وحقوق الأطفال، ومكافحة الفساد، والإفلات من العقاب، ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق العمال الوافدين.

ادعاءات بريطانية

أما الادعاءات والمزاعم الواردة في الجزء الخاص عن المملكة في تقرير وزارة الخارجية البريطانية حول حقوق الإنسان والديمقراطية الصادر عام 2015، فقد تناول موضوعات الانتخابات وعقوبة الإعدام، وحقوق المرأة، وحرية التعبير والتجمع، والوصول إلى العدالة وسيادة القانون، وحرية الدين والمعتقد، وحقوق الطفل، وحقوق العمالة الوافدة. وقد ردت الهيئة على المسائل والقضايا المثارة.

ممارسة الشعائر الدينية

تضمن التقرير الرابع الذي دافعت فيه المملكة عن سيادتها وحقوقها، وفندت الادعاءات التي طالتها في الجزء الخاص في تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن حالة الحريات الدينية في العالم الصادر عام 2015. ويحوي التقرير الأميركي ملخصاً تنفيذياً، وفصل يصف الوضع القانوني للحرية الدينية في 195 بلداً بالعالم، وبموجب قانون الحرية الدينية الأميركي، يتم إدانة الانتهاكات الجسيمة للحريات الدينية، وتسمية الدول "المثيرة للقلق"، إذ يخول هذا القانون الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات بحق الدول، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية.

وتضمنت الردود توضيح موقف المملكة حول مسائل فصل الدين عن الدولة، وتفسير المملكة للإسلام، والمزاعم بشأن حقوق بعض المواطنين، وما يثار بشأن ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين وبناء دور العبادة لهم، والرد على ما يثار

بشأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومزاعم التعصب الديني، والمزاعم حول سرية الإجراءات القضائية، والمزاعم حول وجود إشارات أو عبارات تدعو للتعصب أو الكراهية في المناهج الدراسية.

حالة الاتجار بالبشر

جاء تقرير المملكة الخامس، ليرد على المزاعم في الجزء الخاص بالمملكة ضمن التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأميركية، بواسطة مكتب مراقبة ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر. وتناول التقرير حالة الاتجار بالأشخاص في المملكة، إذ صنفها في المستوى الثاني (قائمة المراقبة)، بعد أن كانت في المستوى الثالث (وهو الأقل). وأشار التقرير إلى ما تبذله المملكة من جهود لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وما تحقق من إنجازات على أرض الواقع. كما شمل التقرير الأميركي عددا من الملاحظات حول حالة الاتجار بالأشخاص في المملكة، وقدم بشأنها عددا من التوصيات. وتصدت للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لتلك الملاحظات وردت عليها. وبناء على التوجيهات السامية في هذا الشأن.

منجزات دول التعاون وتوظيف المكفوفين

تعمل الهيئة حاليا على عدد من التقارير التي ستقدم إلى الآليات الإقليمية، ومنها تقرير الإيجاز الدوري الثالث حول منجزات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الإنسان، وهو تقرير إقليمي مقدم للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إنفاذاً للبند الخامس من محضر الاجتماع التاسع لرؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، إضافة إلى تقرير آخر مفصل عن تشغيل وتوظيف المكفوفين في المملكة، يقدم إلى الاتحاد العربي للمكفوفين.

إيجابيات في السجون

رصدت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها السنوي الأخير 6 إيجابيات في السجون ودور التوقيف في المملكة، و4 سلبيات، فمن الإيجابيات التي ذكرها التقرير، تميز مباني عدد من السجون من ناحية تصميماتها الهندسية وأجنحة النزلاء فيها، وتلبية البرامج الإصلاحية، وتفعيل برنامج اليوم العائلي داخل الأجنحة الفندقية الموجودة في عدد من السجون، إضافة إلى تمكين بعض الموقوفين من الخروج لمدد محددة، لحضور مناسبات الزواج والعزاء أو لزيارة أحد الوالدين في المنزل في حال عجزه عن زيارة ابنه.

كما أشار التقرير إلى أن السجون تميزت بسماحتها لبعض الموقوفين فيها بإكمال دراساتهم الجامعية أو ما دونها، واعتماد نظام نافذة تواصل لعرض بيانات ومعلومات الموقوفين والسجناء، وتسهيل التواصل بينهم وبين ذويهم، إضافة إلى أنه يتم خلاله تقديم طلبات الزيارة والخروج المؤقت والنفقات والشكاوى والاقتراحات.

وأشادت الهيئة في تقريرها إلى السماح لعدد من السجناء بالخروج لمرة واحدة في الشهر، وقضاء يوم كامل مع عائلاتهم. ملاحظات على السجون

في المقابل، رصدت الهيئة خلال 476 زيارة ميدانية على مختلف السجون في العام الماضي بعض الملاحظات، والتي سعت إلى معالجتها مع الجهات المعنية، ومن أبرزها اكتظاظ عدد من السجون ودور التوقيف بالنزلاء، بما يتجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لها، الأمر الذي قد تتأثر معه الخدمات المقدمة للسجناء، فضلا عن حقوقهم المكفولة لهم، سواء في الإعاشة أو ترتيب الزيارات والاتصالات الهاتفية والرعاية الصحية داخل السجن.

نقص العاملين في التوقيف

رصدت الهيئة وجود نقص في عدد العاملين لدى بعض السجون ودور التوقيف، إضافة إلى عدم ملاءمة عدد من السجون لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجاوز مدد التحقيق في بعض القضايا للمدد النظامية، إضافة إلى تأخر البت في بعض القضايا، بسبب تباعد أوقات الجلسات، علما بأنه يجري في هذه الحالات التنسيق الفوري مع الجهات المعنية لمعالجة ذلك.

خدمات الحجيج

أصدرت هيئة حقوق الإنسان تقريراً بشأن الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام خلال موسم حج عام 1436.

حقوق الإنسان والتنوع الثقافي

أصدرت الهيئة تقريراً حول إنفاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/68 حول "حقوق الإنسان والتنوع الثقافي".

صلاحيات للهيئة في السجون

- التأكد من نظامية الإيقاف

- الوقوف على نظامية إجراءات التحقيق

- عرض الموقوفين على المحكمة المختصة

- عدم بقاء أي موقوف بعد انتهاء محكوميته

- حصول الموقوف أو المحكوم على الرعاية الصحية

حقوق الإنسان توكل محاميا لمتابعة قضية دارين

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 ربيع ثاني 1438هـ - 13 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=290610&CategoryID=3

مكة المكرمة، جدة: أحمد الجهني، علي الحربي 11:00 12-01-2017 PM
وكلت هيئة حقوق الإنسان بجدة محاميا لمتابعة قضية الرضيعة دارين والتي ظهرت في مقطع فيديو وهي تعنف، وتم القبض على الأب المعنف.
وقالت ناريمان موفق سعيد "والدة دارين" لـ"الوطن" إن "هيئة حقوق الإنسان وكلت محاميا لمتابعة قضية ابنتي، حيث توجهت أمس إلى كتابة العدل بالمدينة المنورة، واستخرجت وكالة له تنص على توكيله لدى الجهات الرسمية والقانونية لأخذ كافة حقوقي أنا وابنتي."
وأضافت "تواصلت مع فرع وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة أمس، حيث سمعوا أقوالي، وتسلموا كافة الأوراق التي كانت بيني وبين والد الطفلة، إضافة إلى صك طلاق ورقي حرره لي"، مشيرة إلى أن الفرع أكد لها أنها ستستسلم ابنتها في أقرب وقت من قبل فرع المدينة المنورة، بعد انتهاء الإجراءات الرسمية الأولية حيال تلك القضية. إلى ذلك، تتلقى الرضيعة دارين حاليا الرعاية في دار الإيواء التابعة لجمعية الوداد الخيرية بفرعها في مكة المكرمة. وقال رئيس مجلس إدارة جمعية الوداد الخيرية المهندس حسين سعد بحري لـ"الوطن" إن "مدير المتابعة، ورئيس لجنة الحماية بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمكة المكرمة محمد الثقفي، طلب منا استضافة الطفلة دارين ورعايتها لحين الانتهاء من إجراءات تسليمها إلى والدتها التي تسكن في المدينة المنورة"، مشيرا إلى أن تسليمها سيكون عن طريق لجنة الحماية الأسرية. وأضاف أن "الطفلة خضعت لفحوصات طبية كاملة للاطمئنان على صحتها بعدما تعرضت له من عنف أسري، وكانت النتائج مطمئنة". يذكر أن "الوطن" نشرت أمس تقريرا روت فيه قصة الرضيعة دارين "3 أشهر" التي ظهرت في مقطع فيديو تم تداوله عبر مواقع التواصل أول من أمس، وهي تخضع للتعنيف من قبل شخص.

56 دولة إسلامية في مؤتمر (الزواج والأسرة) بجدة

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 20 ربيع ثاني 1438هـ - 18 يناير 2017م

<https://www.albiladdaily.com>

جدة - البلاد
من المنتظر أن تشهد مدينة جدة في الفترة من 8 إلى 9 فبراير القادم، مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها الإسلامية، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي.
ويناقش المؤتمر الذي تشارك فيه 56 دولة إسلامية أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في مجال تمكين الأسرة، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها.
ويهدف المؤتمر إلى الاطلاع على سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة، ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي،

وتشخيص التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح حلول مستدامة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة، للحفاظ على قيم مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.



العيان يستقبل مقرر الأمم المتحدة الخاص بـ «الفقر»

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع ثانی 1438 هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718686>

سلوى حمدي - الرياض

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه امس الاول مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان للمملكة العربية السعودية البروفيسور فيليب ألتون. وتم خلال اللقاء مناقشة المواضيع ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان وبين العيبان خلال اللقاء الجهود التي تقوم بها الهيئة والإجراءات المتبعة في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان.



إحالة معنف الطفل اليتيم إلى التحقيق والادعاء العام بتبوك

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع ثانی 1438 هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718688>

عطالله العمراني - تبوك

أكد مصدر أمني أنه تم القبض على عم الطفل اليتيم الذي قام بتعنيفه فور تلقي غرفة العمليات البلاغ، وقد أحيل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بتبوك للتحقيق معه، وأنه ما زال رهن التوقيف، في حين قام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتبوك بزيارة لمنزل الطفل والالتقاء بوالدته، كما قامت لجنة مختصة بدراسة حالة الأسرة الاجتماعية. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن الطفل تم تسليمه لوالدته.

إلى ذلك تتابع هيئة حقوق الإنسان بتبوك قضية الطفل اليتيم الذي تعرض إلى التعنيف من قبل عمه وزوج والدته، وعلمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن الهيئة شكلت لجنة لمتابعة تفاصيل القضية والتأكد من سلامة الطفل وتوفير الحماية اللازمة له بالتنسيق مع لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة.

وكان المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل قد أعلن في وقت سابق أن وحدة الحماية بالوزارة باشرت حالة «تعنيف طفل في حي الخالدية بتبوك» إثر فيديو وصور جرى تداولها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بعد رصدها للحالة.

وقد لاقى مقطع الفيديو الذي أظهر مشاهد للطفل اليتيم ذي 13 عاما وقد بدت آثار التعذيب على أجزاء متفرقة من جسده، ردة فعل غاضبة بين أفراد المجتمع، معتبرين أن هذا العمل بعيد كل البعد عن الإنسانية والرحمة وأن مثل هذا التصرف لا يقره الدين الحنيف الذي حث على الرحمة والرفقة باليتيم.

56 دولة تبحث قضايا الزواج والأسرة والعنف ضد المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 ربيع ثانی 1438هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1521817>

«عكاظ» (جدة)

تستضيف المملكة في الثامن من فبراير القادم بجدة مؤتمر تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها الإسلامية، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي بمشاركة 56 دولة إسلامية لاستعراض أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الأسرة، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها. ويهدف المؤتمر إلى الاطلاع على سياسات وإستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة، ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة، واقتراح حلول مستدامة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة للحفاظ على قيم مؤسسة الأسرة في العالم الإسلامي. ويستعرض الوزراء المكلفون بقضايا الأسرة وممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية، إضافة إلى ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية، جهود الدول الأعضاء للمنظمة في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعراض دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة مكافحة أشكال العنف ضد المرأة والأسرة على ضوء المبادئ الإسلامية، وإعداد إستراتيجية المنظمة، لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي، ومناقشة أطر وآليات متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إحالة مخالفات الممارسين الصحيين إلى التحقيق والادعاء

العام»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 ربيع ثاني 1438هـ - 15 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19615021>

اتفقت وزارة الصحة مع «هيئة التحقيق والادعاء العام» على تولي «الهيئة» سلطات التحقيق والادعاء في المخالفات التي تعد جرائم يعاقب عليها بالسجن مدداً متفاوتة بحسب نظام مزاوله المهن الصحية، ويأتي ذلك إنفاذاً للأمر السامي القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وضمن خطوات اتخذتها «الصحة» أخيراً لتعزيز سلامة المرضى، وضبط بعض الممارسات غير النظامية للمهن الصحية.

وأوضح المتحدث باسم الصحة مشعل الربيعان، أن الوزارة ستبدأ بإحالة المخالفين إلى هيئة التحقيق والادعاء العام مباشرة للذين يرتكبون عدداً من المخالفات التي نص عليها النظام ومنها: مزاوله المهن الصحية من دون ترخيص، وتقديم بيانات غير مطابقة للحقيقة، واستعمال وسيلة من وسائل الدعاية يكون من شأنها حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيقه في مزاوله المهن الصحية خلافاً للحقيقة، أو انتحل لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادة على مزاولي المهن الصحية، أو وجدت لديه آلات أو معدات مما يستعمل عادة في مزاوله المهن الصحية، من دون أن يكون مرخصاً له بمزاوله تلك المهن، أو من دون أن يتوفر لديه سبب مشروع لحيازتها، أو تاجر بالأعضاء البشرية. وأكد الربيعان أن الإجراءات جاءت للحد من الممارسات غير النظامية التي عرّضت سلامة المرضى للخطر، نظراً إلى قيام ممارسين غير مرخصين (أطباء، اختصاصيون، تمريرين) بعمليات أو إجراءات طبية من دون تطبيق الإجراءات المنظمة لذلك، ومنها خضوع الممارس لاختبارات، والتدريب الكافي الذي يؤهله للحصول على الرخصة، والمزاوله في تخصص غير مصنّف عليه رسمياً من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ومنها على سبيل المثال: إجراء جراحات السمنة من جراح غير متخصص، أو إجراء عمليات قسطرة القلب من طبيب غير متخصص، أو غيرها من الحالات التي تم فيها تقديم العلاج من ممارس صحي في تخصص غير تخصصه، لأغراض سواء أكانت مادية أم علمية. وأكدت وزارة الصحة على الممارسين الصحيين في القطاعين الخاص والعام، أهمية تطبيق معايير سلامة المرضى، والتقيّد بالرخص النظامية، والتأهيل من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، والحرص على صحة المرضى وتحقيق سلامتهم، وجعلها محور اهتمامهم، مع الالتزام بأخلاقيات المهنة ونظام مزاوله المهن الصحية.

يذكر أن وزارة الصحة أنشأت وحدة جديدة لتعزيز الالتزام، تتولى متابعة الالتزام بالأنظمة وأخلاقيات المهنة في القطاعين العام والخاص، إذ تم العام الماضي زيارة 21899 منشأة صحية خاصة، أغلقت خلالها الصحة 908 منشآت، منها 3 مستشفيات و358 مستوصفاً ومجمعاً و191 صيدلية و256 منشأة صحية أخرى، كما بلغ عدد القرارات الصادرة عن لجنة مخالفات نظام مزاوله المهن الصحية 1251 قراراً، فيما بلغ عدد القرارات الصادرة عن لجنة النظر في أحكام مخالفات نظام المؤسسات الصحية الخاصة 1532 قراراً، شملت 95 مستشفى و594 مستوصفاً ومجمعاً و581 صيدلية و262 مؤسسة صحية أخرى.

السفارة السعودية بالنمسا: لا حظر على النقاب والحجاب

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 ربيع ثاني 1438 هـ - 14 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19595938>

أكدت السفارة السعودية في النمسا أن الحجاب والنقاب مسموح بهما ولا مانع من ارتدائهما، بخلاف ما تردد أخيراً، وقالت في جملة تنبيهات تتعلق بالسفر إلى النمسا أخيراً، إن «على جميع الراغبين بالسفر إلى النمسا اتباع التعليمات التي تقرها الدولة المضيفة، من حيث قيادة السيارة والتعامل مع الآخرين من حيث الأنظمة المفروضة، تجنباً لأية مخالفات». وشددت على ضرورة الالتزام بقانون البصمات للحصول على تأشيرة، إذ يتوجب على جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة من سن 12 سنة وما فوق الحضور إلى السفارة لأخذ بصماتهم بحسب القانون النمساوي. وأوضحت أنه بحسب قانون المرور في النمسا فإنه يجب أن لا يقل عمر الراكب الذي يجلس جانب السائق عن 12 سنة، وإلا سيتعرض إلى المخالفة، علماً بأن غالبية المخالفات هي مرورية لأن قانون المرور في النمسا يسمح للقيادة برخصة سعودية، ولا يشترط الرخصة الدولية مثل بقية الدول الأوروبية الأخرى، مشيرة إلى أنه في السابق كان استخدام الرخصة السعودية يتسبب في دفع مخالفة تصل قيمتها لـ700 يورو، والتعهد بعدم القيادة إطلاقاً». وأشارت السفارة (بحسب معلومات حصلت عليها «الحياة»)، إلى أنه لا يمكن لزائري النمسا الحصول على رخصة قيادة، واستبدال الرخصة السعودية إلا إذا كان مقيماً قانونياً لمدة 6 أشهر على الأقل أو طالباً، علماً بأن رخصة القيادة لبعض دول الخليج من دون اختبار قيادة مثل مواطني الإمارات، أما السعوديين فيتوجب إجراء اختبار قيادة لهم قبل الاستبدال.

وعلى الصعيد ذاته، نهبت سفارات وملحقيات سعودية في الخارج إلى عدم الالتفات إلى العروض التي تقدم للمسافرين، مثل عروض الشركات التي تدعي امتلاك وبيع حصص سياحية، والتي يتم الترويج لها في مراكز التسوق، وقالت إنه يجب الالتفات إلى النزاع على العقارات والتعرف على أنظمة الدول المضيفة، وفي حال استمرار النزاع هناك جهات للفصل سريعاً في المنازعات، ويمكن تقديم شكاوى عبر الإنترنت لتلك الجهات علماً أنه لكل ولاية أو مقاطعة جهة خاصة بها. وكانت ملحقيات ثقافية حذرت قبل يومين من مخالفة الطلبة السعوديين أنظمة الاختبارات، مؤكدة أن الغش في الاختبارات من أبرز المشكلات التي تواجهها الأمانة العلمية، مشيرة إلى أن السرقة العلمية ليست فقط من خلال إجراء البحوث العلمية كالنسخ حرفياً، وإنما أيضاً نقل الفكرة أو إعادة صياغتها وتلخيصها وترتيبها من دون أن تنسب الفكرة لصاحبها فيفترض خلال عمل البحوث العلمية الإشارة إلى مصادرها، ولا سيما أن السرقة العلمية تصنف جريمة كبيرة في الأوساط الأكاديمية في أوروبا.

ويصنف الغش في الاختبارات بأنه من السلوكيات المخلة بالأمانة العلمية، ويترتب عليه عقوبات تتناسب مع فداحتها، وتراوح بين درجات الطالب إلى الطرد من الجامعة والحرمان من الدرجة العلمية، علماً أنه توجد مراكز معلومات بأسماء مرتكبي السرقات العلمية.

«الجوازات» تنفي وجود حملة وطنية لتعقب المخالفين أو تصحيح أوضاعهم

المصدر: جريدة الرياض السبت 16 ربيع ثاني 1438هـ - 14 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1563110>

الرياض - فهد اللويحق
نفت المديرية العامة للجوازات صحة ما تم تداوله مؤخراً في مواقع التواصل الاجتماعي وعدد من الصحف الإلكترونية والورقية بأن الجوازات ستبدأ غداً الأحد ١٧/٤/١٤٣٨هـ بتصحيح أوضاع العمالة الوافدة وإطلاق حملتها الوطنية الشاملة لتعقب وضبط مخالفتي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود.
وأكدت الجوازات بأن هذا الخبر غير صحيح ولم يصدر من القوات الرسمية المعتمدة لدى المديرية العامة للجوازات ، وعند صدور توجيه بهذا الخصوص سيتم الإعلان عنه بشكل رسمي من قبل الجهات المختصة.
وشددت الجوازات على عدم تداول الشائعات وضرورة التثبت من الأخبار قبل نشرها وأخذ المعلومات من مصادرها الرسمية فقط .



491ملحوظة للتفتيش القضائي على عمل القضاة بالحاكم

المصدر: جريدة المدينة السبت 9 ربيع ثاني 1438هـ - 7 يناير 2017م
<http://www.al-madina.com/node/717717>

سعود العيد - جدة
أصدر المجلس الأعلى للقضاء مدونة التفتيش القضائي بإصدارها الأول، والتي شملت جميع الملحوظات المعتمدة من تقارير المفتشين القضائيين في جولات التفتيش القضائي الدورية للاعوام من 1431هـ إلى عام 1434هـ، والتي شملت (491) ملحوظة في القضايا الجنائية، والحقوقية والإنهاءات والملحوظات العامة، حيث كان نصيب الملحوظات الجنائية (85) ملحوظة، في حين أتت القضايا الحقوقية بـ(141) ملحوظة، وكانت ملحوظات الإنهاءات رصدت بـ(158) ملحوظة، وشكلت الملحوظات العامة (107) ملحوظات.
وأشارت مدونة التفتيش القضائي، إلى (85) ملحوظة في القضايا الجنائية حيث كان النصيب الأكبر للملحوظات في إجراءات الدعوى التي حصدت (25) ملحوظة من قبل المفتشين القضائيين، تلتها الملحوظات بالحكم بواقع (22) ملحوظة، في حين أتت ملحوظات قضايا المخدرات بـ(18) ملحوظة، وملحوظات قضايا التعزير بـ(9) ملحوظات، و(3) ملحوظات لكل من قضايا إثبات صفة القتل، والتنازل، والملحوظات الأخرى، وملحوظتين في قضايا الحوادث المرورية.

ملحوظات

الدييات والاروش

(14)

ملحوظة.

قضايا الاعسار والصلح

(8)

ملحوظات لكل منهما
قضايا الرهن والحضانة
(4)

ملحوظات لكل منهما.
قضايا النفقة، والبيوع
(6)

ملحوظات لكل منهما.
قضيتان

لكل من قضايا الإجارة،
والمقاصة القضائية، والقسمة.
(3)

ملحوظات لكل من قضايا الكفالة، والوكالة، والشهادة،
والديون.

ملحوظات الإنهاءات:

ودونت مدونة التفتيش القضائي، (158) لملحوظات الإنهاءات، حيث سجلت ملحوظات إثبات الطلاق (34) ملحوظة من إجمالي ملحوظات الإنهاءات، تلتها حصر الورثة بواقع (25) ملحوظة، والملحوظات في الولاية بـ(23) ملحوظة وإثبات الوقف بـ(16) ملحوظة، وملحوظات عقد النكاح بـ(15) ملحوظة، في حين سجلت مدونة التفتيش القضائي، (11) ملحوظة في حجج الاستحكام، و(5) ملحوظات لكل من إثبات التنازل وإثبات الرشد، الملحوظات الأخرى، و(4) ملحوظات لـ«ضم الصكوك والاضافة فيها، والإفراغ، وإثبات الوصية، و(3) ملحوظات للنظارة على الوقف، وملحوظتين لـ«التصديقات، وقسمة العقارات.

ملحوظات إثبات الطلاق (34) ملحوظة.

حصر الورثة (25) ملحوظة.

ملحوظات القضايا الجنائية:

ملحوظات الولاية (23) ملحوظة.

إثبات الوقف (16) ملحوظة.

ملحوظات عقد النكاح (15) ملحوظة.

(11) ملحوظة في حجج الاستحكام.

(5) ملحوظات لكل من إثبات التنازل وإثبات الرشد، الملحوظات الأخرى.

(4) ملحوظات لـ«ضم الصكوك والاضافة فيها، والإفراغ، وإثبات الوصية.

الملحوظات العامة:

وسجلت مدونة التفتيش القضائي للإعوام من 1431 هـ إلى 1434 هـ، (107) ملحوظة عامة، كان منها (16) ملحوظة في إجراءات الدعوى، و(15) ملحوظة عامة أخرى، و(12) ملحوظة في إجراءات الاعتراض على الحكم، و(10) ملحوظات لإجراءات الاستئناف و(8) ملاحظات في تسييب الحكم، و(7) ملحوظات في نظام الجلسة، و(6) ملحوظات لكل من الوكالة، الشهادة، و(5) ملحوظات في الضبط، في حين سجلت المدونة (4) ملحوظات لكل من شطب الدعوى، والإفهام بكفارة قتل الخطأ، وتدافع الاختصاص، و(3) ملحوظات في صك الحكم، وفي الاستخلاف، وملاحظتين في وقف الدعوى، وقيده الدعوى.

6 ملحوظة في إجراءات الدعوى.

إجراءات الدعوى (25) ملحوظة.

ملحوظات الحكم (22) ملحوظة.

ملحوظات قضايا المخدرات (18) ملحوظة.

ملحوظات قضايا التعزير (9) ملحوظات.

(3) ملحوظات لكل من قضايا إثبات صفة القتل، والتنازل، الملحوظات الأخرى.

ملحوظتان في قضايا الحوادث المرورية.

القضايا الحقوقية:

في حين أتت ملحوظات المفتشين القضائيين للقضايا الحقوقية بـ(141) ملحوظة، كانت لملاحظات إجراءات الدعوى (34) ملحوظة منها، في حين أتت الملحوظات باليمين، بـ(15) ملحوظة، وملحوظات الديات والأروش بـ(14) ملحوظة، تلتها ملحوظات قضايا المسائل الزوجية والملحوظات الأخرى بواقع (12) ملحوظة لكل منهما، في حين أخذت قضايا الإعسار والصلح (8) ملحوظات لكل منهما، وقضايا الرهن والحضانة بـ(4) ملحوظات لكل منهما، في حين سجلت قضايا النفقة، والبيوع (6) ملحوظات لكل منهما، ودونت مدونة التنفيذ القضائي (3) ملحوظات لكل من قضايا الكفالة، والوكالة، والشهادة، والديون، قضيتين لكل من قضايا الإجارة، والمقاصة القضائية، والقسمة.



«ناريان» تخصص حسابها لدعم المعنفين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 ربيع ثاني 1438هـ - 15 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1521187>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة)

خصصت والدة الطفلة المعنفة دارين حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» للأطفال الذين يتعرضون للعنف أو المحتاجين لمساعدة من الجهات المختصة والرأي العام، وقالت في رسالة على حسابها «الحمد لله على سلامة ابنتي دارين وعودتها إلى المدينة المنورة ورعايتي. وشكرا لكل من ساهم في إعادتها وتفاعل معي حتى تمكنت من إعادتها» وعلقت بالقول «سيكون هذا الحساب لمساعدة جميع الأطفال المعنفين تحت إشرافي لخدمة المحتاجين». وتفاعل عدد كبير من المغردين مع الحساب وطالب الكثير منهم بالاهتمام بعلاج الأطفال الذين لا يتوافر لهم العلاج بالداخل في مستشفيات الخارج.



تودع في حساب بنكي خاص بالمركز الوطني للترشيد الغذائي

38% غرامة مخالفة ترك فوائض الطعام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 ربيع ثاني 1438هـ - 15 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1520954>

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى خلال الأسابيع القادمة مشروع نظام للترشيد الغذائي، طالب مقدمه بفرض غرامات مالية على كل من يترك فائضاً من الطعام في أطباق في أي من الأماكن العامة، بهدف الحد من ظاهرة الإسراف في الأطعمة، ودعم جهود الجمعيات والمؤسسات ذات العلاقة في تحقيق أهدافها، وتوعية المجتمع بأهمية الاقتصاد الأسري، والتنوعية بالأضرار الصحية الناجمة عن الاستهلاك المفرط للطعام. وتضمن مقترح المشروع إعلان الغرامات المالية في مواقع بارزة في أماكن الطعام، وتعميمها على مواقع وحسابات التواصل الاجتماعي، وتتضمن تغريم كل فرد أو أسرة تركت فائضاً من الطعام في أطباق

في الأماكن العامة، وكل جهة تشرف أو تقيم حفلة أو مناسبة رسمية أو خاصة على فوائض الطعام بنسبة 38% من قيمة فاتورة تكلفة وجبة الطعام، إضافة إلى غرامة بنسبة 3% من فاتورة تكلفة وجبة الطعام على كل فرد أو جهة تقيم حفلة أو مناسبة عامة أو خاصة دون ترخيص وذلك وفقاً لما ورد في المادة الثامنة من النظام، وأن توفر أماكن الطعام لمرتابيها (أفراداً أو أسراً) أو عية مناسبة لحفظ الطعام الفائض، وتشجيعهم على حمله معهم للاستفادة منه، على أن تودع المبالغ المحصلة في حساب بنكي خاص بالمركز الوطني للترشيد الغذائي الذي يرتبط بوزير العمل والتنمية الاجتماعية، ويرأس مجلس إدارته، ويكون مقره في الرياض، ويحق له افتتاح فروع له في مناطق ومحافظات المملكة.

وأرجع عضو المجلس السابق الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح، فكرة مشروع نظام الترشيح الغذائي، إلى دراسات تشير إلى أنه يوجد في العالم 178 مليون إنسان جائع، فيما يتم إتلاف 2.8 مليار طن من الطعام في السنة الواحدة وهو ما يمثل 22% من الناتج الغذائي، إضافة إلى أن بعض الدراسات أوضحت أن دول الخليج في مقدمة الدول المستهلكة للطعام بمعدل 8.2% من إجمالي استهلاك الغذاء العالمي.



«الضمان الاجتماعي» يطلق حملة تعريفية بخدماته

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ربيع ثانی 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19634705>

الدمام - «الحياة»

أطلق مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في الدمام التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية حملته التوعوية والتنشيطية بخدمات الضمان الاجتماعي، التي تستمر حتى نهاية العام الحالي.

وتستهدف الحملة المراكز الصحية في المنطقة الشرقية، البالغ عددها أكثر من 50 مركزاً صحياً من مختلف أحياء مدينة الدمام ومحافظتي الخبر والقطيف، والمدن التابعة لها، بهدف التعريف بمفهوم الضمان الاجتماعي والخدمات المقدمة والفئات المستهدفة. وذكرت مديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في الدمام بالإجابة زهراء آل خميس أن الحملة الأولى استهدفت مراكز محو الأمية لكبيرات السن، البالغ عددها 27 مدرسة في مدن الدمام، ومحافظتي الخبر، مؤكدة أن الحملات المستقبلية ستستهدف مراكز محو الأمية لكبيرات السن والبالغ عددها 17 مدرسة في محافظة القطيف والمدن التابعة لها، إضافة إلى محافظتي الجبيل ورأس تنورة.

وأشارت آل خميس إلى أن الضمان الاجتماعي عبارة عن معاش ضمانتي أساسي يبدأ من 1000 إلى 5000 ريال، والفئات المستهدفة هم: الأيتام، ومن بلغ سن الشيخوخة، والعاجز عن العمل، والأرامل، والمطلقات، والأسرة المهجورة، وأسرة المتغيب، وأسرة السجين، وأسرة مدمن المخدرات. كما يشمل معاش الضمان عدداً من البرامج المساندة له، وهي: برنامج المساعدات المقطوعة، وبرنامج تسديد جزء من فاتورة الكهرباء، وبرنامج الفرش والتأثيث، وبرنامج الحقيبة والزي المدرسي، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج تسديد رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي.



تطوير قدرات سجناء الرياض في الحاسب والسكرتارية والإنكليزي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19634711>

الرياض - «الحياة»
في تجربة تعد الأولى من نوعها في المملكة، يدخل نزلاء سجون منطقة الرياض تجربة تطويرية جديدة تخدمهم في مستقبل حياتهم من خلال افتتاح فرع لأكاديمية آل إبراهيم للتدريب داخل السجون.
ووقعت مؤسسة إبراهيم بن عبدالعزيز آل إبراهيم الخيرية ومديرية السجون في المملكة اتفاقاً لافتتاح فرع للأكاديمية داخل إصلاحية الرياض، وقعا الأمين العام لمؤسسة إبراهيم بن عبدالعزيز آل إبراهيم الخيرية عبدالله الحواس، ومدير سجون منطقة الرياض العميد علي آل قوت. وأوضح الحواس أن الاتفاق يأتي لتدريب السجناء الذين بقي على محكومياتهم أقل من ستة أشهر على مهارات الحاسب الآلي واللغة الإنكليزية وكذلك برامج السكرتارية التنفيذية ودورات المشاريع الصغيرة وتطوير الذات وتأهيلهم لسوق العمل، وأن يكونوا عنصراً فاعلاً في مجتمعهم بعد خروجهم، إذ إنه من المقرر تدريب أكثر من 300 نزيل خلال العام الأول.



لتعزيز قدراتهم ورفع كفاءتهم

إخضاع المرضين السعوديين حديثي التخرج لدورات تقوية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1563527>

متابعة - الرياض الإلكتروني
أعلنت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، طرح دورات تقوية للمهارات الأساسية السريرية والنظرية لحديثي التخرج من برامج شهادة البكالوريوس السعوديين في التمريض في عدد من المنشآت الصحية، وذلك ضمن محور "المشاركة المجتمعية" في خطتها الاستراتيجية.
وأوضح المتحدث الرسمي لـ"الهيئة" عبدالله الزهيان، أن دورات التقوية تهدف إلى تعزيز القدرات السريرية والنظرية لدى حديثي التخرج من برامج شهادة البكالوريوس التمريض الذين يواجهون تحدي في اجتياز امتحان التصنيف المهني لدرجة اخصائي تمريض.
وأشار إلى أن الهيئة استعانت بخبراء في مجال التمريض لأعداد البرنامج بناء على تحليل شامل لنتائج امتحان التصنيف المهني لهذه الفئة ليغطي بذلك البرنامج المعد المهارات السريرية والجوانب النظرية التي بحاجة الى تعزيزها لدى هذه الفئة.
ولفت الزهيان إلى أن الهيئة بادرت بدعم تنفيذ هذه الدورة واقترت دعماً مالياً لكل منها يشمل مكافآت للطلاب الملتحقين في الدورة قدرها الف ريال شهرياً خلال مدة الدورة، إضافة إلى مكافأة مخصصة لمدير البرنامج، ومبلغ محدد للمستلزمات

الأخرى التي قد يحتاجها البرنامج، مشيراً إلى أن أحقية الالتحاق بالدورة هي للمرضين السعوديين فيما تركت للمنشأة التدريبية المفاضلة بينهم واختيار الأنسب.

وأشار الزهيان إلى أن الهيئة لديها اتفاقيتين مع مدينة الملك فهد الطبية بالرياض بطاقة استيعابية (50 متدرب لكل دورة) ومستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة بطاقة استيعابية (20 متدرب لكل دورة)، وسيجري توقيع اتفاقية مع مستشفى جونز هوبكنز أرامكو بالظهران بطاقة استيعابية (25 متدرب لكل دورة) قريباً، إلى جانب اتفاقيات أخرى لنفس الغرض مع القطاع الخاص تكون منتهية بالتوظيف لمن اجتاز الدورة بنجاح وحصل على تصنيف الهيئة.

وذكر المتحدث الرسمي للهيئة أن مدة الدورة ثلاثة أشهر ومتطلباتها أن يكون المتقدم سعودياً وحاملاً للباكوريوس ويرفق ما يثبت عدم اجتازه امتحان التصنيف المهنية بالهيئة لدرجة أخصائي تمرير، وألا يكون سبق أن حصل على تصنيف درجة أخصائي تمرير، ويتفرغ وينتظم خلال فترة التدريب في البرنامج.

ويبين أن طرق الالتحاق ستكون عبر التقديم المباشر على المنشأة الصحية المعتمدة لتنفيذ الدورة عند إعلان فتح باب التقديم، وتقديم المتطلبات إليها، والتقيد بالإجراءات المعتمدة لدى المنشأة للمفاضلة بين المتقدمين.

أما فيما يتعلق بالدعم المقدم للمتدرب، أشار الزهيان، إلى أن المتدرب سيحصل على مكافأة شهرية قدرها 1000 ريال خلال استمراره بانتظام في الدورة، في حين سيتم تزويد المتدربين بعدد من المواد التعليمية والمهارات السريرية المسجلة لمراجعتها، وسيمنح فرصة مجانية واحدة للجلوس لامتحان نهاية الدورة (يكون معد من قبل الهيئة لغرض التصنيف المهني)، وسوف تستمر الهيئة بأذن الله بتكرار عقد هذه الدورة متى ما تطلبت الحاجة لذلك دعماً منها لأبنائنا المرضين أملاً أن يستفيدوا من هذه الفرصة.



وزارة الإسكان تترجم أكبر دعم حكومي بطرح 280 ألف منتج

سكني وتمويلي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ربيع ثانی 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1563466>

لرياض - محمد الهمزاني، واس
في أولى برامجها ضمن التحول الوطني "2020" رصدت وزارة الإسكان 59.166.660 مليار ريال لجميع برامجها الخاصة بالإسكان لمدة خمس سنوات، حيث أعلنت الوزارة إطلاق أولى دفعات برنامج "سكني" الذي يتضمّن 280 ألف منتج سكني وتمويلي للتخصيص والتسليم في جميع مناطق المملكة، موضحة أن المنتجات تشمل 120 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص متنوعة المساحات بحسب معايير الدخل وعدد أفراد الأسرة، على أن يتم تخصيصها خلال العام الجاري ابتداء من الشهر المقبل، وتسليمها خلال مدة أقصاها 3 أعوام، وكذلك 75 ألف أرض سكنية جاهزة للبناء، إضافة إلى 85 ألف دعم تمويلي مدعوم التكاليف من الدولة، وذلك بالشراكة بين صندوق التنمية العقارية والبنوك والمؤسسات التمويلية.

ورفع وزير الإسكان ماجد بن عبدالله الحقييل في كلمة له خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد ظهر أمس بالمركز الإعلامي بوكالة الأنباء السعودية في الرياض، أسمى آيات الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد -حفظهم الله-، وكذلك لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على الدعم المتواصل والاهتمام بقطاع الإسكان بما يسهّل حصول المواطنين على المسكن الملائم خلال فترة زمنية مناسبة، مؤكداً أن هذه المنتجات السكنية والتمويلية تأتي وفق توجيهات القيادة الرشيدة وما قدّمته من تسهيلات عدة سعياً إلى تنمية القطاع

والارتقاء به، ومن ذلك ما أثمرت عنه ميزانية الخير الصادرة مؤخراً، والتأكيد على رفع نسبة التملك بما يتماشى مع أهداف الرؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.

119 ملياراً حجم الاستثمار و562 ملياراً عائدات على الاقتصاد وكشف الوزير عن أن حجم الاستثمار في المنتجات السكنية والتمويلية البالغة 280 ألف منتج، يصل إلى 119.5 مليار ريال، بما ينتج نحو 562 مليار ريال كعائدات على اقتصاد المملكة، فيما ستسهم هذه المنتجات في توليد حوالي 47,820 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، كما أن القيمة المضافة على الاقتصاد سوف تكون حوالي 335 مليار ريال، الأمر الذي يأتي تماشياً مع أهداف الرؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020. وقال الحقييل: تأتي هذه المنتجات السكنية والتمويلية رافدة لمجموعة من البرامج والمبادرات التي تم إطلاقها مسبقاً سعياً إلى رفع نسبة التملك السكني وتحقيق مزيد من الرفاه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لجميع المواطنين، إضافة إلى تحقيق التوازن الأمثل بين العرض والطلب في سوق الإسكان وتنظيم وتيسير بيئة إسكانية متوازنة ومستدامة، كما أنها تسهم في وضع الحلول المناسبة لتوفير السكن الملائم لجميع المواطنين المستحقين للدعم السكني بالجودة والسعر المناسب، وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تشمل تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبة، وتمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب، وتحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي". وبين أن هذه الدفعة التي تعد الأضخم منذ تأسيس وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية، تمثل دعماً مهماً للإنجازات التنظيمية والتنفيذية التي حققتها الوزارة وأطلقتها خلال الفترة الماضية في إطار العمل على إعادة هيكلة القطاع، مبيّناً أن من شأنها تحقيق مجموعة من الفوائد الاقتصادية التي تخدم الوطن والمواطن، تشمل رفع مساهمة العقار في الناتج المحلي، والإسهام في انتعاش القطاعات ذات العلاقة مثل التمويل والمقاولات وغيرها، فضلاً عن دورها الفاعل في إتاحة عدد من فرص العمل عبر ما سيصاحبها من نهضة شاملة صناعية وتجارية وغيرها.

3 أعوام لتسليم المساكن 85 ألف قرض بدءاً من 15 فبراير

وأوضح الحقييل خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بمشاركة عدد من مسؤولي الوزارة، أن تخصيص 120 ألف وحدة سكنية متنوعة المواصفات والمساحات بشكل شهري خلال عام وتسليمها خلال 3 أعوام بالشراكة مع القطاع الخاص من تاريخ التخصيص، وتسليم 75 ألف أرض سكنية في مدن عدة، وإصدار 85 ألف دعم تمويلي من صندوق التنمية العقارية خلال عام بالتعاون مع البنوك والمؤسسات التمويلية، سيسهم في الإيفاء بنسبة عالية من الطلب السكني على مستوى المملكة، لافتاً إلى أن تخصيص المنتجات سينطلق ابتداء من الشهر المقبل (15 فبراير 2017)، وسيكون ضمن آلية منظمة وعادلة ومتوازنة تخضع لمجموعة من المعايير على مستوى جميع المناطق.

إعلان أسماء المستحقين شهرياً عبر بوابة (سكني)

بدوره أوضح الأمير سعود بن طلال بن بدر المستشار والمشرف العام على وكالة الدعم السكني وإدارة الفروع بوزارة الإسكان، أن تخصيص الوحدات السكنية يتبعه تنفيذ البنية التحتية للمشروعات السكنية من المطورين المتعاقدين مع الوزارة، ثم اختيار المستفيد للوحدة التي تتلاءم مع قدراته المادية وحاجاته الاجتماعية عن طريق برنامج البيع على الخارطة «وافي»، ليتبع ذلك حصول المواطن على تمويل من البنوك المحلية متوافق مع الشريعة الإسلامية لتغطية تكاليف الوحدة السكنية المختارة وسيكون التمويل مدعوماً من قبل الدولة، على أن يتم استلامه لها في مدة أقصاها ثلاثة أعوام من تاريخ التخصيص.

وقال في كلمة له في المؤتمر الصحفي إن وزارة الإسكان تسعى إلى موازنة المنتجات السكنية من وحدات وأراضٍ ودعم تمويلي مع قدرات ورغبات المستحقين للدعم السكني، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد خليط اجتماعي متوازن في جميع المشروعات، مبيّناً أن باكورة المنتجات السكنية ستنتقل منتصف الشهر المقبل وستشمل مجموعة من مناطق المملكة، فيما سيتم الإعلان عن أسماء المستحقين شهرياً عبر البوابة الإلكترونية لبرنامج (سكني). وأضاف: «تعمل وزارة الإسكان على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتفعيل جميع برامجها ومبادراتها، ومن أبرز تلك الأهداف تحفيز المعروض العقاري ورفع الإنتاجية لتوفير منتجات سكنية بالسعر والجودة المناسبة، وذلك عبر عقد شراكات مع مطورين من القطاع الخاص، وتحفيز تطوير منتجات سكنية، وتمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب، عبر ضمان الدفعة المقدمة (الرهن الميسر) الذي تمت الموافقة الكريمة عليه مسبقاً، وضمانات عقود التمويل العقاري التي تعد إحدى مبادرات مركز التحول الوطني والتي ستنتقل خلال العام الجاري، وبرامج الادخار، وبرنامج الإسكان الميسر والتعاوني وغيرها، وتحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي، من خلال مجموعة من التنظيمات.»

الصندوق يتحمل تكاليف التمويل

وقروضاً حسنة للأسر المحتاجة

من جانبه، أكد المشرف العام على صندوق التنمية العقارية أيهم اليوسف أن الدعم التمويلي الذي سيوفره الصندوق عبر الشراكة مع البنوك والمؤسسات التمويلية خلال عام لعدد 85 ألف مواطن ممن هم على قوائم الانتظار، يمثل أولى

خطوات تحوّل الصندوق إلى مؤسسة تمويلية، مشيراً إلى أن هذا التحوّل يسهم في خدمة المزيد من المواطنين المستحقين، إلى جانب تقليص مدة انتظارهم.

وأفاد خلال كلمة له في المؤتمر الصحفي المشترك لعدد من المسؤولين بوزارة الإسكان أن الدعم التمويلي سيكون عبر البنوك والمؤسسات التمويلية، وذلك لشراء وحدة سكنية جاهزة، أو بناء وحدة سكنية، أو الشراء عن طريق برنامج البيع على الخارطة «وافي»، على أن يتحمل الصندوق تكاليف التمويل عن المستحقين بنسب متفاوتة بناء على مجموعة من المعايير المتوافقة مع آلية الدعم الذكي، ويصل ذلك إلى تحمّل كافة تكاليف التمويل للأسر الأشد حاجة (قرض حسن)، مشدداً على ضرورة تحديث بيانات المواطنين الذين على قائمة الانتظار. وكشف اليوسف عن توقيع الصندوق مع 10 بنوك من أصل 12 بنكا مرخصا، ومع 4 مؤسسات تمويلية من أصل 6 مؤسسات مرخصة، منوهاً إلى أن الإطلاق المبدئي سيكون بالتعاون مع 3 بنوك هي «الرياض» و«العربي» و«البلاد» وشركة «بداية» للتمويل، نظرا لجاهزيتها لاستقبال المستفيدين وسيتبعها بقية الجهات على أن يتم تحديث صفحة الصندوق بها بشكل مستمر، لافتاً إلى أن تحمّل تكاليف التمويل عن المستفيدين سيكون بناء على الدخل وعدد أفراد الأسرة، فكلما قلّ الدخل زادت نسبة الدعم، وكلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد الدعم.



323 ألف قضية استقبلتها المحاكم 43% منها أحوال شخصية

بالمناطق

تصدرتها مكة المكرمة بنسبة 25%

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.al-madina.com/node/718175/323>

أحمد آل شاطر - أباها

استقبلت محاكم المملكة متمثلة بوزارة العدل منذ مطلع العام الهجري الجاري 1438هـ ما يقارب 323.608 قضية واردة لها ما بين قضايا عامة وقضايا الأحوال الشخصية والقضايا الجزائية، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا العامة الواردة منذ مطلع العام الجاري 120.221 قضية بنسبة وصلت إلى 37% من بين مجموع القضايا الواردة للمحاكم، فيما وصل عدد قضايا الأحوال الشخصية الواردة إلى 139.298 قضية بنسبة وصلت إلى 43%، فيما كان عدد القضايا الجزائية قد وصلت إلى 64.089 قضية والتي جاءت بنسبة 19%.

حيث جاءت منطقة مكة المكرمة متصدرة بعدد القضايا الواردة للمحاكم التي وصلت إلى 80.755 قضية حيث بلغ إجمالي عدد القضايا العامة الواردة بـ 29.104 قضية، فيما جاءت قضايا الأحوال الشخصية بـ 37.211 قضية وبلغ عدد القضايا الجزائية 14.430 قضية.

فيما بلغ عدد القضايا الواردة بمنطقة الرياض 74.956 قضية، حيث بلغ عدد القضايا العامة الواردة بمنطقة الرياض 26.778 قضية، وبلغ إجمالي عدد قضايا الأحوال الشخصية 30.571 قضية فيما جاءت الجزائية بـ 17.607 قضايا.

وقد جاءت المنطقة الشرقية بـ 39.085 قضية واردة للمحاكم، حيث بلغ عدد القضايا العامة 14.661 قضية، وجاءت الجزائية بـ 8.342 قضية.

بينما حلت منطقة عسير رابعة بإجمالي بلغ 28.543 قضية ما بين قضايا عامة وقضايا أحوال شخصية وقضايا جزائية، حيث بلغ عدد القضايا الواردة لمحاكم منطقة عسير منذ مطلع العام الحالي 12.266 قضية عامة، فيما وصلت القضايا الجزائية الواردة إلى 4.888 قضية.

فيما كان عدد القضايا التي استقبلتها محاكم منطقة المدينة المنورة 22.010 قضايا، حيث بلغ عدد القضايا العامّة التي استقبلتها محاكم المدينة المنورة 8.018 قضية، وجاءت القضايا الجزائيّة بـ3.548 قضية.

وقد بلغ عدد القضايا الواردة بمنطقة جازان 19.320 قضية، حيث بلغ عدد القضايا العامّة الواردة بمنطقة جازان 6.633 قضية، فيما جاءت الجزائيّة بـ4.501 قضية.

بينما ورد للمحاكم منطقة القصيم قضايا بلغ إجمالي عددها 15.991 قضية، حيث جاءت العامّة بـ6.089 قضية، والجزائيّة 2.336 قضية.

وبلغ إجمالي القضايا الواردة بمحاكم منطقة تبوك 10.625 ألف قضية بلغت العامّة فيها 4.396 ألف قضية والجزائيّة 2.098 ألف قضية.

واستقبلت محاكم منطقة حائل 8.204 قضايا موزعة على 3.084 قضية عامّة، و1.582 قضية جزائيّة، بينما جاءت الحدود الشماليّة بـ5.457 قضية ما بين 2.437 قضية عامّة، و1.901 قضية أحوال شخصيّة، و1.119 قضية جزائيّة، وجاءت منطقة نجران بـ6.311 قضية، ثم القضايا العامّة بـ2.176 قضية، الجزائيّة بـ1.032 قضية.

ووصل عدد القضايا الواردة بمنطقة الباحة إلى 6.077 قضية موزعة على 2.595 قضية عامّة، وجاءت الجزائيّة بـ1.091 قضية.

وكانت محاكم منطقة الجوف قد استقبلت 6.274 قضية، والعامّة بـ1.984 قضية، والجزائيّة بـ1.515 قضية.

إحصائية بالقضايا التي استقبلتها محاكم المناطق حسب تصنيفها

حدود حق عام	9.254
دعاوى النكاح والفرقة	10.112
المطالبات المالية	70.729
إنهاءات النكاح والفرقة	61.525
تعزير حق عام	39.054
إثباتات الحياة والوفاة وما يلحق بهما	36.105
الاستحكام	20.600
تعزير حق خاص	14.750
إنهاءات القاصرين ومن في حكمهم	11.099
دعوى عقار	10.738

مغردون: • التوقيع“ بيروقراطية لا معنى لها .. والأماكن

البعيدة تودي بحياة المعلمات

أنشأوا هاشتاغ (توقيع_يكف_معلمة_حياتها)

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.al-madina.com/node/718269>

مكتب المدينة - مكة

أوجد حادث المعلمة غادة المطيري التي توفيت أمس، إثر حادث مروري أليم بطريق مدركة، غضبا في أوساط المغردين الذين انشأوا هاشتاغ بعنوان (توقيع_يكف_معلمة_حياتها) ممتعضين من البيروقراطية التي أودت بحياة المعلمة وإصابة زميلتيها، داعين الله أن يتغمد الفقيدة بالرحمة ويسكنها فسيح جناته وأن يمن على المصابات بالشفاء. واستغربوا في تغريداتهم دوام معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية لمجرد التوقيع فقط، بعد إعلان نتائج الفصل الأول في المرحلة الابتدائية، مطالبين وزارة التعليم بالنظر بعين الرحمة والرأفة. وقالوا: إن الوزارة تعلم أن دوام معلمات ومعلمي الابتدائية هذه الأيام هو لمجرد التوقيع، فلم كل هذه البيروقراطية وهذا التعقيد، مطالبين الوزير بإصدار قرار يراعي من خلاله هذه الفئة، التي أزهقت الحوادث أرواحها، مشيرين إلى كثير من حالات الطلاق والانفصال والفصل لمعلمات؛ بسبب التعيين في مواقع تبعد عن مساكنهن مئات الكيلو مترات، محملين الوزارة مسؤولية ما يحدث من حوادث مؤلمة راح ضحيتها عدد من المعلمين والمعلمات.



الصحة: التحقيق في • تطفيش“ ممرضات الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://okaz.com.sa/article/1521337>

«كاظ» (الطائف)

جدد عدد من ممرضات الطائف شكواهن ضد إحدى مشرفات المراكز الصحية، بدعوى ممارستها أساليب التطفيش التي امتدت إلى أمور تافهة وصغيرة لتسجل ضدهن وتخصم من درجات التقييم اليومي لهن، كالجوارب، وكيفية ارتداء الطرحة، وأن تكون مربوطة فوق الرأس والأذنين، ولا يظهر منها سوى مقدمة الوجه، مستغربات في الوقت نفسه شمولهن بالعقاب وفق ما صرحت به الشؤون الصحية، وكيف يعاقبن وهن المشتكيات والمتضررات.

وكانت «عكاظ» نشرت أمس تقريرا عن تظلم ممرضات مركز صحي في الطائف من سوء معاملتهن من إحدى المشرفات وتطفيشهن.

من جانبه، علق المتحدث باسم صحة الطائف عبدالهادي الربيعي لـ«عكاظ» قائلا: «جرى تحقيق موسع مع كافة أطراف الشكوى، وثبت وجود بعض المخالفات، وعرضت على مدير الشؤون الصحية الذي بدوره وجه برفعها إلى لجنة

المخالفات الصحية لما تضمنته من مخالفات مهنية، وإصدار العقوبات اللازمة نظاماً، علماً أن هذه اللجنة تصدر عقوباتها بمصادقة الوزير، وتختص بالمخالفين من الممارسين الصحيين، وفي انتظار صدور ذلك».



مقترح بإضافة عقوبة التشهير لأنظمة في • التجارة والاستثمار» «رسوم تحويلات الأجانب» تحت قبة • الشورى» الأسبوع القادم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثانی 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1521312>

فارس القحطاني (الرياض)
يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب، والذي كان مدرجاً في أول جلسة للمجلس بتشكيله الجديد في دورته السابعة (الثلاثاء 20 ديسمبر)، إلا أنه تأجل بسبب كثرة التقارير المطروحة للنقاش في هذه الجلسة.
وكانت اللجنة المالية أوصت في تقريرها بالموافقة على ملاءمة دراسة مقترح مشروع النظام الذي يتكون من 12 مادة ويهدف إلى تشجيع العاملين الأجانب المقيمين في المملكة لإنفاق مدخراتهم النقدية أو استثمارها داخل السعودية، والحد من قيامهم بممارسة أعمال إضافية للحصول على دخل بشكل غير نظامي، وهو ما ينتظر أن يساهم في زيادة فرص العمل النظامية المتاحة، إضافة إلى معالجة العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السعودي.

وعلمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيناقش في جلسته ليوم الإثنين القادم تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال تبادل المعلومات المالية والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الإدارة العامة للتحريات المالية بوزارة الداخلية ووحدة المعلومات المالية السودانية، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقارير السنوية للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم للأعوام المالية 34/35 - 35/36 - 36/1437، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 36/1437، وتقرير لجنة الشؤون الصحية بشأن مشروع نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية ومشروع نظم المؤسسات الصحية الخاصة والتعديلات المقترحة على نظام مزاولة المهن الصحية، وإعادة مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي لإعادة النظر فيه في ضوء التعديلات المقترحة على هذه الأنظمة، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع نظام نقل وتوطين التقنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي.

ويناقش المجلس في جلسة الثلاثاء تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع الاتفاقية الأمنية بين حكومة المملكة العربية السعودية ومجلس الوزراء بجمهورية البوسنة والهرسك، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام المالي 36/1437، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، وتقرير اللجنة المالية بشأن مقترح نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقدم من عضو المجلس السابق حسام العنقري.

وفي جلسة يوم الأربعاء يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية ووزارة الإسكان والمرافقة والتجمعات العمرانية في جمهورية مصر العربية، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 36/1437، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام المالي 36/1437.

قانونيان: القضاء يثبت النسب.. حتى لو كان الزواج مخالفا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1521307>

أنس اليوسف (جدة)

لم تكن قضية «دارين» لتهدأ بعد عودتها لحضن والدتها فقط، فالعلاقة الغامضة بين أم دارين والدتها، أعادت للضوء قضية الزوجات المخالفة بين السعوديين وغير السعوديات، أي الزوجات التي تتم دون أخذ موافقة مسبقة وتصريح من وزارة الداخلية، ومدى تأثير ذلك على الأطفال الذين يولدون ثمرة لتلك الزوجات غير النظامية.

يرى المحامي والمستشار القانوني إبراهيم بن عفيف «أنه في حال اعتراف الأب بالطفلة يتم تسجيلها في الأحوال المدنية وفق النظام وتكتسب الجنسية السعودية مع كامل حقوقها، أما في حال عدم اعتراف والدتها بها فيتم إثبات النسب برفع الطليقة دعوى (ثبوت نسب) في

محكمة الأحوال الشخصية، ويتم إقرارها عن طريق تحليل الحمض النووي DNA أو بشهادة الشهود أو العقد الورقي بينهما، وبأخذ القضاء مساره في القضية». ويضيف بن عفيف: إن كان الزواج بدون موافقة نظامية، فالمخالفة التي تورط فيها والد الطفلة لها عقوبتها النظامية، لكن لا تنطوي على حرمان الطفلة من حقوقها التي كفلها الشرع وأقرها نظام الأحوال المدنية.

وبين أنه في حالات توثيق الزواج المخالف، يتم تقديم كامل الأوراق التي تثبت الزواج إلى الإمارة في كل منطقة، وبدورها ترفع جميع الأوراق إلى وزارة الداخلية لأخذ اللازم حيال كل حالة، وهذا الأمر لا ينطبق في حالة «أم دارين» كون أن الزواج والعلاقة انتهت بين الطرفين بعد انفصالها.

على السياق ذاته، يؤكد أستاذ القانون الإداري المساعد الدكتور محمد آل طالب القحطاني أن إثبات الزواج من الناحية الشرعية يتم بكافة طرق الإثبات عن طريق الشهود واستدعائهم أو حلف اليمين، أي كان نوع الإثبات، بعد رفع دعوى «إثبات زواج» لدى محكمة الأحوال الشخصية، إذ إن إصدار أوراق نظامية يتطلب وجود صك عقد نكاح، أما عن عدم اتباعه للطرق الإدارية والأنظمة المعمول بها في البلد في الزواج دون إذن مسبق فيعاقب المخالف وفق القوانين المعمولة بها، وغالبا يتم إقرار غرامات مالية عقوبة للمخالفة.

الأرملة آمنة تبحث عن الهوية الوطنية 20 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1521400>

عبدالعزیز معافا (ضمد)

لم تتمكن الأرملة آمنة أحمد مغفوري من الحصول على الهوية الوطنية، رغم أنها من أب وأم سعوديين ويحملان الأوراق الرسمية التي تثبت مواطنتهما.

وذكرت آمنة أن مشكلتها بدأت حين توفي زوجها السعودي تاركا لها سبعة أيتام، فلم تستطع استخراج الهوية الوطنية لهم، ما ضاعف معاناتها وزاد من الأعباء عليها، منذ نحو 20 عاماً.

وقالت آمنة: «عدم حصولنا على الأوراق الرسمية حرمانا من كثير من الخدمات التي يحصل عليها المواطنون، منها الضمان الاجتماعي، والعلاج في المستشفيات، ودعم الجمعيات الخيرية»، مشيرة إلى أن مشكلتهم تكمن في تأخر أحوال منطقة جازان في إصدار هوية وطنية لهم بعد أن حولت المعاملة إلى إمارة المنطقة. وشكت آمنة من أن المعاملة بحاجة إلى مراجعات متكررة بين الدوائر وهي امرأة أنهكتها الأمراض ولا تستطيع التحرك كثيراً، فضلاً عن الضائقة المالية التي تعانيها وتضعب عليها المهمة، متمنية من أحوال جازان والإمارة إنهاء معاناتهم سريعاً ومنحهم الهوية الوطنية التي يستحقونها.



افتتاح مقر جديد لصندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19650423>

الدمام - «الحياة»
افتتح صندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة مقره الجديد في المدينة الصناعية الأولى بالدمام، وذلك في حفلة نظمها الصندوق أول من أمس (الأحد)، في حضور عضوات منتدى سيدات الأعمال في المنطقة الشرقية وعضوات المجلس التنفيذي لسيدات الأعمال في الغرفة التجارية ومجلس المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى موظفات الغرفة التجارية ومجلس شباب الأعمال، وعدد من الجهات والسيدات المعنيات بالتنمية في المنطقة الشرقية. وقدمت نائبة الرئيس التنفيذي للصندوق هناء الزهير، خلال الحفلة، عرضاً توضيحياً يبين مراكز ونشاطات وبرامج الصندوق، والمبادرات التي قدمها منذ تأسيسه، موضحة أن الصندوق يعمل على خدمة المجتمع اقتصادياً، وعلى إعطاء الفرص للجميع، وزيادة الفرص الاستثمارية، إضافة إلى تشجيع الفكر الريادي. وأكدت أن لدى الصندوق توجهاً مستمراً لتحقيق مزيد من النجاحات وإعلاء الطموحات جنباً إلى جنب مع طموح السيدات السعوديات، اللاتي هن المحرك الأول للتقدم والإنجاز. بدوره، قال الرئيس التنفيذي لصندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة حسن الجاسر: «يبدأ الصندوق بتدشين مقره الجديد مرحلة جديدة من مسيرته، بهدف استكمال مسيرته التنموية نحو خدمة الوطن وتقديم السيدات السعوديات كافة، وبجهود المنسويين والمنسوبات المشتركة أثق بأننا قادرون على تحقيق طموحاتنا». وفي ختام الحفلة، نظم الصندوق جولة لضيافته على مركز «بيادر» لريادة الأعمال، وهو أحد مشاريع الصندوق، الذي شكل بيئة وسيطة لدعم وتطوير الأفكار الريادية، ووسيلة فاعلة لإنجاح المشاريع الناشئة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وذلك بتقديم الدعم الفني والإداري، والمساعدة في فتح القنوات التسويقية، والإسهام في خلق فرص عمل دائمة، ومنصة لتوفير شبكات الاتصال، ما يسهم في تفرغ صاحبة المشروع للتركيز على تنميته.



98 في المئة معدل التغطية الإلكترونية في المرافق القضائية

والعدلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19650311>

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة العدل تغطية 98 في المئة من جهاتها العدلية بالمنظومة التقنية في جميع مناطق المملكة، الأمر الذي يسهم في تيسير الخدمات للمستفيدين، وحفظ أوقاتهم، وتسريع إجراءات التقاضي، واختصار إجراءات التوثيق العدلي، وتسهيل وصول المستفيد إلى كل مستنداته ومعاملاته لدى وزارة العدل، وسرعة تنفيذ الأحكام، وموثوقية البيانات والمعلومات، والعمل على إنهاء المعاملات بكل يسر وسهولة.

وأوضح تقرير لوزارة العدل أمس، أن الجهات العدلية التي شملتها الأنظمة التقنية كاملة بلغت 1037 جهة قضائية وعدلية تشمل المحاكم وكتابات العدل التي تم ربطها بمركز المعلومات بالرياض، والمركز البديل اللذين تديرهما الوكالة المساعدة للتقنية المعلومات بالوزارة، إذ بلغت الجهات القضائية 553 محكمة في كل مناطق المملكة، كما بلغ عدد الجهات العدلية 176 كتابة عدل أولى، و308 كتابات عدل ثانية.

وحرصت الوزارة على اكتمال المنظومة التقنية الإلكترونية لجميع جهاتها العدلية، إذ لم يتبق سوى جهات قليلة وفي مناطق نائية يجري العمل على تغطيتها لتكتمل المنظومة التقنية بنسبة 100 في المئة.

وقال وكيل الوزارة المساعد لتقنية المعلومات الدكتور صالح المقرن، إن الوزارة فعلت داخل المحاكم بدرجاتها المختلفة نظام المحاكم الإلكتروني الذي يعمل على رصد حركة القضايا وتسجيلها من حين ورودها وحتى الانتهاء منها.

وأشار إلى أن نظام المحاكم الإلكترونية يفعل إصدار الصكوك إلكترونياً، ويدعم الشبكة الإلكترونية في كل مكاتب المحاكم القضائية ويربطها بجميع أقسام المحكمة، ومن ثم الربط بمركز المعلومات بالرياض، إذ يضمن تشغيل النظام الإلكتروني للمحاكم سلامة إصدار الصكوك، ويوزع القضايا بترتيب يتناسب وحجم القضايا مع كل مكتب قضائي، ويتيح معرفة نسب الإنتاجية التي تصدرها المحاكم.

ولفت إلى أن الوزارة طورت نظام الثروة العقارية في كتابات العدل الأولى الذي يسجل ويوثق الحركة العقارية ومؤشراتها ونسبة الانخفاض والارتفاع وتسجيل كل الإفراغات وإصدار مؤشرات المبيعات بحسب المناطق والمدن والمؤشر العقاري الأسبوعي، موضحاً أن تفعيل هذا النظام يضمن عدم ازدواجية إصدار الصكوك وتوحيدها في شبكة إلكترونية موحدة، كما يسرع ويسهل العملية التوثيقية لكل المؤشرات العقارية التي تتم خلال الفترات الزمنية المختلفة.

وبين المقرن أن الوزارة طورت نظام الوكالات الإلكترونية في كتابات العدل الثانية بالمملكة والذي يختص بإصدار الوكالات وتوثيق العقود وعدد من الأعمال التوثيقية الأخرى إذ يسمح لطالبي الوكالة تسجيل وكالاتهم عبر البوابة الإلكترونية للوزارة ويعمل على تلافي الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بالموضوع ذاته، وسهولة التسجيل والحصول على الوكالة سريعاً، وإمكان ربط الوكالات المسجلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، ومتابعة إلغاء الوكالة.

يذكر أن وزارة العدل تعمل على التحوّل الإلكتروني الكامل في كل دوائرها وأعمالها وأنظمتها ومشاريعها وبرامجها، وعلى الصعيد نفسه زيادة ونضج خدماتها الإلكترونية لجميع المستفيدين والتي بلغت 82 خدمة إلكترونية.

مناقشة افتتاح دوائر للتسجيل العيني للعقار ومحكمة للأحوال الشخصية

يعقد المجلس الأعلى للقضاء اجتماعه الأول في دورته الثالثة صباح اليوم (الثلاثاء)، برئاسة رئيس المجلس الدكتور وليد الصمغاني، وبحضور أعضاء المجلس.

وأوضح الأمين العام المتحدث باسم المجلس سلمان النشوان، أن المجلس سيناقد في جدول أعماله عدداً من المواضيع في ما يتعلق بالشأن القضائي، ومنها درس افتتاح محكمة متخصصة في الأحوال الشخصية في بعض المحافظات التي تحتاج إلى مثل هذا النوع من المحاكم، إذ إن المجلس سبق وأن أعلن افتتاح محكمتين للأحوال الشخصية في مدينتي بريدة والطائف، وبادرت هذه المحاكم أعمالها ابتداءً من شهر ربيع الآخر الجاري، ويأتي درس الموضوع في هذا الاجتماع لإكمال منظومة المحاكم المتخصصة في عدد من المناطق بحسب ما تقتضيه مصلحة العمل والجاهزية للانتقال إلى العمل المتخصص.

وسيناقد المجلس أيضاً افتتاح دوائر للتسجيل العيني للعقار في عدد من المحاكم بحسب خطة مرحلية، تنفيذاً لما نصّ عليه نظام التسجيل العيني للعقار، وإسهاماً في حفظ الثروة العقارية، وتعاوناً مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ولما يلقاه هذا الموضوع من اهتمام المقام السامي الكريم نحو الوصول إلى سجل عيني لكل عقار وفق ما جاء في النظام. وأضاف النشوان أن المجلس وفق اختصاصه بالإشراف على القضاة، سينظر في عدد من المواضيع المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة، من نقل وتعيين وترقية وإنهاء خدمة وإحالة إلى التقاعد وغيرها من المواضيع ذات الصلة. يذكر أن المجلس أعلن لعموم القضاة في محاكم الدرجة الأولى حركة نقل ستعتمد في اجتماع المجلس الثاني، إذ قرر المجلس أن حركة النقل تجري في العام مرتين في أول العام ومنتصفه، حرصاً على

استقرار العمل في المحاكم، كما أن المجلس سيسيء عدداً من الرؤساء والمساعدين لعدد من محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى وفق البيان المعد من اللجنة المختصة. وسينظر المجلس في إقرار حركة أخرى تخص القضاة الجدد، الذين سيوجهون للعمل في الدوائر القضائية الشاغرة في محاكم الدرجة الأولى، وعددهم 28 قاضياً بعد اتضاح حركة نقل القضاة، وسيكون لهم إسهام في تغطية أعمال عدد من المحاكم الشاغرة وفق ما تقتضيه مصلحة العمل.



محامي أم الطفلة المعنفة يلوح بملاحقة المسيئين إليها قضائياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19649523>

جدة - منى المنجومي
لوح محامي والدة الطفلة المعنفة نريمان كداس، والمكلف رسمياً من هيئة حقوق الإنسان عبدالعزيز العنزي برفع دعاوى قضائية ضد أي إساءة شخصية إلى موكلته.
وأصدرت محكمة الأحوال الشخصية في جدة، قراراً عاجلاً لأم الطفلة المعنفة «دارين» بحضانتها، لحين الفصل في القضية نهائياً، وقال المحامي العنزي لـ«الحياة»: «حصلنا أمس على قرار من محكمة الأحوال الشخصية في جدة بحضانة الطفلة دارين لحين الفصل في القضية وإصدار الحكم النهائي فيها.»
وأوضح أن القضايا المرفوعة على والد الطفلة «دارين» تتضمن دعوى بالحق الخاص لمعاقبته لتعنيف «دارين»، ودعوى أخرى عبارة عن طلب لتصحيح أوراق والداتها نريمان، وثالثة خاصة بقضية طلاقها.
وعن انتشار صور ومقاطع لحساب أم «دارين»، يحمل الاسم ذاته وذلك قبل نشاط حسابها الخاص بطلب طفلتها «أم تريد بنتها بحضنها»، أشار العنزي إلى أن نسب أي حساب لشخص بعينه لا يجوز إلا في حال كان هذا الحساب موثقاً، أو إذا كانت هناك تقارير من جهات الاختصاص كـ«هيئة الاتصالات» تثبت أن الحساب للشخص بذاته، وزاد: «أما غير ذلك فهو خاضع لاحتمالات منها عدم صحة الحساب وصحة نسبه لشخص معين.»
وشدد العنزي على أخذ جميع الاحتياطات اللازمة في حال الإساءة الشخصية لموكلته، وقال: «في حال وصول الأمر إلى حد الإساءة الشخصية لموكلتي فسننخذ جميع الاحتياطات اللازمة ومنها إقامة دعوى ضد كل شخص يقوم بالسبب والإيذاء لأم الطفلة دارين.»
وأشار إلى أنه من غير المنطقي إطلاق التهم جزافاً من دون التحقق، وقال: «القضية التي نحن في صددتها ليست قضية زوجة أجنبية، ولا قضية طلاق كما ذهب البعض في مواقع التواصل الاجتماعي، القضية هي قضية طفلة تم تعنيفها والمعنفة هو «الأب» الذي اعترف رسمياً في هيئة التحقيق والادعاء العام بتعنيف الطفلة «دارين» واعترف كذلك بأنه أرسل مقاطع التعنيف لوالدتها وعلل أفعاله بأنها تحت تأثير المرض النفسي.»
واستطرد بالقول: «إن مواقع التواصل الاجتماعي رصدت مقاطع التعنيف، والأب المعنفة اعترف، وهذا المهم في قضيتنا.»
وأضاف: «نحن نعمل على الحفاظ على حقوق هذه الطفلة كافة وحمايتها من الإيذاء، وللأسف الشديد أن البعض من أفراد المجتمع السعودي تفاعل مع القضية بنزعة عنصرية كما رأينا من بعض المعارف في مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا لا يجوز شرعاً كما أنه مخالف لسياسة الدولة.»
وأردف قائلاً: «إن بعض المعارف في مواقع التواصل الاجتماعي نصبت نفسها على أنها من هيئة التحقيق والادعاء العام، وهناك آخرون عملوا وكأنهم من البحث الجنائي وأصدروا الأحكام من دون التأكد من صحتها.»
وأكد العنزي أنه لم يتأكد إطلاقاً وجود معارف على مواقع التواصل الاجتماعي لموكلته، مشدداً على عدم وجود ما يؤكد صحة الحساب المزعم أو صحة نسبته لموكلته.
واستطرد: «حتى لو صح أن المعارف لها، فإن مشاركة موكلتي لبعض التفاصيل السعيدة في حياتها مع الناس في مواقع التواصل الاجتماعي لا تعني عدم وقوع التعنيف عليها، والحياة الزوجية كما هو معروف للجميع تمر بعدد من المحطات المتعددة، منها ما هو جميل، ومنها ما هو غير ذلك.»

مجلس الوزراء يوافق على نظام مزاوله المهن الهندسية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/19642428>

وافق مجلس الوزراء اليوم (الإثنين)، على نظام مزاوله المهن الهندسية، ونص القرار أنه على المهندسين غير المسجلين مهنيًا - وقت نفاذ هذا النظام - تصحيح أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ بدء العمل به، وللهيئة السعودية للمهندسين تمديد هذه المدة.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود المجلس على نتائج محادثاته مع ملك مملكة أسبانيا فيليب السادس، ورئيس جمهورية لبنان العماد ميشال عون، واستقبله لمفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان، ورئيس مجلس الشيوخ الكندي جورج فيوري.

وبحسب «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، رفع مجلس الوزراء التهنية إلى خادم الحرمين الشريفين بمناسبة اختياره لنيل جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لهذا العام، نظير عنايته بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما واهتمامه بالسيرة النبوية ودعمه لمشروع الأطلس التاريخي للسيرة النبوية وسعيه الدائم لجمع كلمة العرب والمسلمين لمواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها الأمتان العربية والإسلامية.

واستمع المجلس إثر ذلك إلى عدد من التقارير عن تطور الأحداث إقليمياً وعربياً ودولياً، وعد استضافة المملكة للمؤتمر الدولي لتعزيز جهود الدول الإسلامية والصديقة لهزيمة تنظيم «داعش» في الرياض بمشاركة 13 دولة من ضمن الدول المشاركة في التحالف العسكري الدولي لهزيمة تنظيم «داعش»، تجسيدا للالتزام المملكة المستمر تجاه دعم ومساندة كل الجهود الدولية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وتصميمها وعزمها القوي والحازم، على مواصلة جهودها المستمرة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، منوهاً بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر وما اتفق عليه المشاركون من ضرورة مواصلة الجهود المبذولة للقضاء على التنظيم الإرهابي، لما يمثله من خطر يهدد المنطقة والمجتمع الدولي بأكمله.

وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للأعمال الإرهابية التي حدثت في عدد من المدن الأفغانية، وأسفرت عن سقوط العشرات بين قتيل وجريح و وفاة خمسة مواطنين إماراتيين، مؤكداً أن هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة تنتافي مع القيم الإسلامية، معرباً عن التعازي والمواساة لحكومتي وشعبي جمهورية أفغانستان ودولة الإمارات العربية المتحدة وأسر الضحايا والتمنيات بأن يمن الله على المصابين بالشفاء العاجل.

وتطرق مجلس الوزراء إلى نتائج المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي اختتم أعماله أمس في باريس، مجدداً تأكيد ثوابت المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وأن حل الدولتين وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة هي الأساس الوحيد لحل الصراع، وهو ما تبنته مبادرة السلام العربية التي حظيت بالتأييد في المجتمع الدولي.

وناقش المجلس عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي منوهاً بإعلان وزارة الإسكان إطلاق أولى دفعات برنامج «سكني» الذي يتضمّن 280 ألف منتج سكني وتمويلي للتخصيص والتسليم في جميع مناطق المملكة، والتي اشتملت على 120 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص متنوع المساحات بحسب معايير الدخل وعدد أفراد الأسرة، وسيتم تخصيصها خلال العام الحالي ابتداء من الشهر المقبل، وتسليمها خلال مدة أقصاها 3 أعوام، وكذلك 75 ألف أرض سكنية جاهزة للبناء، إضافة إلى 85 ألف دعم تمويلي مدعوم التكاليف من الدولة، بالشراكة بين صندوق التنمية العقارية والبنوك والمؤسسات التمويلية.

واطلع مجلس الوزراء على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (163 / 64) وتاريخ 28 - 2 - 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية طاجيكستان في مجال خدمات النقل الجوي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 23 - 3 - 1437هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الزامبي، في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة والفنون في جمهورية زامبيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (173 / 65) وتاريخ 29 - 2 - 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية وإدارة التراث الثقافي في جمهورية الصين الشعبية للتعاون والتبادل المعرفي في مجال التراث الثقافي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 9 - 1437 - 4 هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

رابعاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة التجارة والاستثمار، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (198 / 79) وتاريخ 24 - 2 - 1434هـ، ورقم (9 / 13) وتاريخ 7 - 4 - 1436هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ورقم (13 - 41 / 37 / د) وتاريخ 4 - 1437 - 11 هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1 - الموافقة على نظام مزاوله المهن الهندسية.

2 - على المهندسين غير المسجلين مهنيًا - وقت نفاذ هذا النظام - تصحيح أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه خلال (سنة) أشهر من تاريخ بدء العمل به، وللهيئة السعودية للمهندسين تمديد هذه المدة. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (2030) بصفتها الاستراتيجية، الموافق عليها بالقرار رقم 662 الصادر عن القمة العربية السابعة والعشرين التي عقدت في نواكشوط بتاريخ 10 - 1437 - 20 هـ.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعديل تنظيم جمعية حماية المستهلك، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 120 وتاريخ 143623 - 2 - هـ، وذلك على النحو الآتي:

1 - تعديل صدر الفقرة (2) من المادة الثالثة عشرة لتكون بالنص الآتي:

«يختار من يعينه رئيس مجلس الوزراء بأمر منه ثلث أعضاء المجلس من الأعضاء العاملين وثلث الأعضاء الاحتياطيين.»

2 - إحلال عبارة «ممن يعينه رئيس مجلس الوزراء، وفقاً للفقرة 2 من المادة الثالثة عشرة» محل عبارة «من وزير التجارة والصناعة»، الواردة في الفقرة (1) من المادة (الرابعة عشرة).

3 - إحلال عبارة «لمن يعينه رئيس مجلس الوزراء وفقاً للفقرة (2) من المادة (الثالثة عشرة)» محل عبارة «لوزير التجارة والصناعة» الواردة في المادة الحادية والعشرين.

سابعاً: بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم / 38 - 19 - 15 د وتاريخ 9 - 3 - 1438 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد الحساب الختامي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1435 - 1436 هـ.

ثامناً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 146 / 60 وتاريخ 2 - 2 - 1438 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة عقوبة التشهير إلى عقوبات مقررة في كل من: نظام المحافظة على مصادر المياه، ونظام حماية المرافق العامة، ونظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

وأطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للموائى عن عام مالي سابق، كما اطلع المجلس على نتائج الاجتماع (الثالث) للوزراء المسؤولين عن الشؤون الإسلامية والأوقاف في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

«الهيئة» تضبط 2077 حالة ابتزاز وتنهى 184 ألف مخالفة

بالمناصحة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1563689>

لرياض - عبدالسلام البلوي
تراجع عدد الوقوعات التي ضبطتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنسبة 31% خلال العام الماضي 1437-36، وضبطت 198 ألف وقوعة تجاوز عدد أطرافها 210 ألف شخص، وأنهت بالتعهد والمناصحة أكثر من 184 ألف مخالفة بمعدل تجاوز 92% من إجمالي الوقوعات وبمعدل 88% من عدد المضبوطين، وتم إحالة نحو 15 ألف قضية لجهات الاختصاص أطرافها تجاوز 26 ألف شخص.
وفيما يخص وقوعات وقضايا وحدة مكافحة الابتزاز، ضبطت الهيئة 2077 حالة وكانت الأعلى منطقة الرياض بـ617 قضية وتلتها منطقة مكة المكرمة بـ603 قضايا وسجلت نجران أقل عدد ولم تتجاوز 19 قضية.
وورد للهيئة 4850 بلاغاً شملت قضايا المساس بالقيم الدينية والآداب العامة وحرمة الحياة الخاصة والاتجار بالجنس البشري والمؤثرات العقلية وأنشطة الميسر وجرائم معلوماتية عامة ونشر المواد الإباحية، وكان 487 بلاغاً غير صحيح، وأحيلت 1152 لجهات الاختصاص كما أنهت 135 بلاغاً بطلب من المبلغ، وأتلقت الهيئة 946 من عينات السحر التي فكتها.
إلى ذلك، كشف التقرير السنوي لرئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عن حاجتها لاستحداث عدد أكبر من الوظائف الميدانية، خاصة أن منهج الرئاسة في الأونة الأخيرة اعتمد على خريجي الجامعات للوظائف الميدانية مما يستلزم استقطابهم وتعيينهم لديها وفق المرتبات التي يستحقونها في السلم الوظيفي المعتمد من وزارة الخدمة المدنية، كما لا تقل الوظائف الإدارية المساندة للأعمال الميدانية أهمية، وتتكامل مع العمل الميداني، والرئاسة بحاجة إلى استحداث هذه الوظائف ليتوازن عملها.
وأكدت في تقريرها حاجة رجل الضبط الجنائي ورجل السلطة العامة إلى معاونين ليقوم بعمله وحاجته لسائق للمركبات، مشيرةً إلى أن الوظائف المعتمدة للسائقين 131 فقط، بينما عدد الهيئات والمراكز 533 وظيفة، وأوضح التقرير أن الهيئة تسعى لتلبية طلبات المسؤولين والمواطنين بافتتاح مراكز لها، لكن ميزانيتها غير كافية لذلك ترى أهمية اعتماد المبالغ اللازمة في ميزانيتها للأعوام المقبلة لتحقيق المطالب الخاصة بذلك، مشيرةً إلى الحاجة لإنشاء مقرات خاصة للهيئات والمراكز في المدن والقرى.

الشورى يطالب باعتماد 29 دائرة للتحقيق والادعاء لإكمال منظومة الأمن والعدالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع ثنى 1438هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1563707>

الرياض - عبدالسلام البلوي
طالب مجلس الشورى هيئة التحقيق والادعاء العام باعتماد 29 دائرة بمختلف مناطق المملكة لمواجهة ازدياد الأعمال المسندة إليها لتكمل دورها في منظومة الأمن والعدالة، كما دعا عبر توصيات لجنته القضائية إلى استكمال الإجراءات الخاصة بمباشرة 14 دائرة للتحقيق والادعاء لعملها.
من جهتها، أوضحت لجنة الشورى المتخصصة بدراسة أداء الهيئة أن التقرير السنوي 36-1437 امتاز بإعادة دراسة الهيكل التنظيمي للهيئة وتخصيص الأراضي المناسبة لها، وأشار التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" إلى أن التحقيق والادعاء العام خطت خطوات كبيرة في هذا الشأن وتم تخصيص 87% لمقرات الهيئة من عدد المقرات المعتمدة من وزارة المالية في مختلف المناطق بعد عدد من قرارات الشورى بهذا الخصوص، كما استلمت الهيئة 86% من هذه الأراضي، كما تم تسليم 36 مقراً للمقاول ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين للمقرات الأمنية.
وأكدت لجنة المجلس القضائية في تقريرها المدرج للمناقشة الأربعاء بعد القادم، ارتفاع نسبة الإنجاز في دوائر الهيئة المتخصصة فتجاوزت طلبات تمديد التوقيف التي درستها الهيئة خلال العام المالي الماضي 54% وبلغ عددها 5966 قضية، كما درست دائرة قضايا الاعتداء على المال أكثر من 1800 من قرارات الاتهام في القضايا الإتلافية مرتفعة بنسبة 32%.
من ناحية أخرى، يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل عددا من تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية أبرزها تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتقرير وزارة الخدمة المدنية وتقرير وزارة التجارة للاستثمار وجميعها عن العام المالي 36-1437، كما يناقش نظام المؤسسات الصحية الخاصة والتعديلات المقترحة على نظام مزاوله المهن الصحية، وإعادة مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي لإعادة النظر فيه في ضوء تعديلات مقترحة من هيئة الخبراء.

الضمان الاجتماعي يوضح إيقاف الإعانة.. والمسئير يرفض نقله لدار

الرعاية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع ثنى 1438هـ - 17 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1563766>

الرياض - مناحي الشيباني
كشفت المتابعة الأولية للمسؤولين بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لخبر "الرياض" (مسئير يلاحق شقيقه الأكبر على الأرصفة لحمايته من البرد) والذي نشر مؤخرا أن سبب إيقاف الضمان الاجتماعي للشقيق الأكبر يعود لوجود رخصتي عمل باسمه استدعت إيقاف الضمان الاجتماعي عنه، ولعدم مراجعته للمكتب استمر إيقاف ضمانه.
فيما عجز المسؤولون بدار الرعاية الاجتماعية للمسئيرين بالرياض عن تقديم الخدمة لهما بعد رفض الشقيق الأكبر نقله لدار الرعاية، ليبقى شقيقه الأكبر مستمرا في ملاحقته حتى إعداد الخبر.

وكان مدير مكتب الضمان الاجتماعي بالرياض قد وجه الأخصائي خالد النفيعي لدراسة حالة المسن وسبب إيقاف الضمان حيث كشفت المتابعة لحالته أن سبب الإيقاف يعود لوجود رخصتي عمل باسم المستفيد بمنطقة جازان وقد طلب من شقيقه متابعة إساقطها لصرف مستحقاته واستمرارية صرف الضمان له.

من جانب آخر وجه مدير فرع العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض م. طارق معيض الزهراني، مدير دار الرعاية الاجتماعية للمسنين عبدالله العجلان لدراسة حالة الأخوة ونقلهما لدار الرعاية الاجتماعية والعناية بهم وفور انتقال أخصائيي الدار وتقديم الخدمات للأخوة رفض الأكبر منهما الانتقال للدار، مما اضطر شقيقه الأكبر للبقاء معه وملاحقته بالشوارع كما كانا عليه حالهما في السابق .



السجن والغرامة 100 ألف عقوبة إنشاء أسرار أموال

القاصرين»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438هـ - 17 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718333>

سعود العيد - جدة

حذرت الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، أعضاء مجلس إدارة الهيئة ومنسوبيها من عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً، أو بغرامة قدرها مئة ألف ريال، في حال أفضوا شيئاً مما وقفوا عليه من أسرار الهيئة بسبب مباشرتهم لأعمالها، أو أن يشتروا أو يستأجروا مالا من أموال المشمولين بنظام الهيئة، أو أن يبيعوا أو يؤجروا الهيئة شيئاً من أموالهم أو يقايضوها عليه، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولو كان بطريق المزاد العلني، أو أن يدخلوا بصفتهم الشخصية طرفاً في أي عقد تنفذه الهيئة أو تشرف عليه.

وتشكل مجلس إدارة الهيئة من معالي وزير العدل رئيساً، ورئيس الهيئة نائباً للرئيس، وتسعة من أعضاء المجلس المعينين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، اثنين منهم من ذوي الاختصاص الشرعي، واثنين من ذوي الاختصاص المالي والاقتصادي، وخبير في الأنظمة، والتي بدأت أعمالها، فعلياً الشهر الماضي، بعد أن توصلت لصيغة تفاهم واتفاق نهائية تم على إثرها توقيع محضر مشترك بين الهيئة ووزارة العدل، - انفردت «المدينة» بنشره - حدد على إثره آليات نقل الأموال النقدية والعينية، وانتقال بيوت المال والعاملين بها للهيئة.

وفيما يتعلق بإدارة الأموال واستثمارها، فقد حددت الهيئة ما لا يتجاوز (5%) من صافي عائد استثمار الأموال التي تديرها، لما يعود بالنفع العام على جميع الأغراض التي أنشئت من أجلها، وتغطية جزء من مصروفاتها، كما يحق للهيئة بعد إذن مجلس الإدارة أن تقوم باستثمار نسبة من الأموال التي تديرها باسمها يوزع عائدها على المشمولين بهذا النظام. كما حدد نظام الهيئة ثلاثة أيام كحد أقصى للتبليغ عن المتوفين عن حمل أو قصر أو عديمي أهلية أو ناقصيها أو غائبين أو مفقودين أو مجهولين أو بوفاة الولي أو الوصي أو القيم أو الناظر أو الوكيل عن الغائب، حيث نصّ نظام الهيئة على أنه يجب على الأقارب وورثة المتوفى البالغين أو الأقارب المقيمين معه في معيشة واحدة أو الموظفين العموميين الذين أثبتوا الوفاة أو غيرهم، ومديري المستشفيات والأطباء والسلطات الإدارية والقضائية أو المحاكم بتبليغ الهيئة عن أيّ من الحالات التي تشملها نظاماً خلال 3 أيام كحد أقصى.

وتتولى الهيئة الولاية على أموال كل من:

1 القصر والحمل، الذين لا ولي ولا وصي لهم.

2 ناقصي الأهلية وفاقدوها الذين لم تعين المحكمة المختصة قيماً لإدارة أموالهم.

3 من لا يعرف له وارث والغائبين والمفقودين والوكالة عنهم في المسائل المالية.

4 حفظ أموال المجهولين واللقطات والسراقات حتى تثبت لأصحابها شرعاً.

- 5الإشراف على تصرفات الأوصياء والقيمين والأولياء.
- 6حفظ الديات والأموال والتركات المتنازع عليها حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها.
- 7إدارة الأوقاف الأهلية التي يوصي للهيئة بنظارتها أو التي تعين عليها.
- 8حفظ أقيام الأوقاف الخيرية العامة حتى شراء البديل من قبل مجلس الأوقاف الأعلى
- 9 أي مهمة تسند إليها بموجب النظام أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر سام.



إطلاق مقياس موهبة لتييمات دور الإيواء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 ربيع ثانی 1438هـ - 17 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=290964&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2017-01-17 12:28 AM

أطلق مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي التابع لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرياض، بالتعاون مع إدارة الموهوبات في إدارة تعليم منطقة الرياض، المرحلة الأولى من مشروع الاختبار القبلي لتطبيق مقياس موهبة، والذي يستهدف جميع الفتيات المشمولات بالرعاية داخل الدور الإيوائية للأيتام. وتشمل هذه المرحلة استخدام منهجية علمية متطورة لقياس القدرات والمهارات الأكاديمية الكامنة لدى اليتيمات في مجالات اللغة والعلوم والرياضيات وبعض جوانب الإبداع، بالنظر إليها خلال عدد من الأبعاد والأقسام والصور لإكتشاف الموهوبات، وترشيحهن للالتحاق بالمشروع الوطني للتعرف على الموهوبين، والذي يتيح لهن الاستفادة من الفرص التي تقدمها مؤسسة موهبة ووزارة التعليم ومركز قياس، والتي تتمثل في الانضمام إلى برنامج التسريع والترشيح للمنح الدراسية، إضافة إلى توفير البرامج الإثرائية الملائمة لقدرات الفتيات الموهوبات .



"صحة مكة": التحقيق مع الفريق المعالج.. وإذا ثبت التقصير ستحال

القضية للهيئة الشرعية

مسلسل الأخطاء الطبية يتجدد: تقديرات خاطئة تنهي حياة

عشرينية بعد لحظات من ولادتها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 ربيع ثانی 1438هـ - 17 يناير 2017م

<https://sabq.org>

هادي العصيمي - مكة المكرمة
لم تكن تعلم المواطنة منال ذات الـ23 ربيعاً، التي اختارت مستشفى خاصاً في مكة لتضع مولودها البكر، أنها لن تعود إلى بيتها مرة أخرى، ولن ترى ابنها الذي رأى النور بعيداً عنها.. لقد ذهبت لتتراخ من عناء الولادة فأراحها المستشفى بخطأ طبي إلى الأبد!

من جانبه، أوضح مشاري الحربي، زوج المتوفاة، أنه راض بقدر الله، ولا اعتراض على أمره.. وأوضح: بدأت فصول القصة الحزينة في يوم 7 ديسمبر بعد مراجعتي مستشفى خاصاً شمال مكة أنا وزوجتي، ودخلنا على دكتورة النساء والولادة لمعرفة تاريخ الولادة، وبعد الكشف والفحص عليها أبلغت الدكتورة زوجتي بأن حركات الجنين قلت عن السابق؛ وطلبت عمل تخطيط للجنين لمعرفة حالته، وهل يمكن للجنين التحمل أم أن الحالة تستدعي الولادة عن طريق الطلق الصناعي أو العملية القيصرية.

وأضاف "الحربي": بعد عمل التخطيط للجنين والرجوع للدكتورة قالت لا بد من التنويم حالياً، وإعطائك جرعة الطلق الصناعي، وإذا لم تنفع لا بد من عمليه قيصرية، وتم عمل أوراق التنويم الساعة الـ 11 والنصف ظهرًا، ودخلت كشك الولادة في حينها، وتم إعطاؤها جرعة الطلق الصناعي، وانتظرت حتى الساعة الرابعة عصرًا والرحم لم يفتح سوى 5 سم، واستمرت هذه الحال حتى الساعة الـ 10 ونصف ليلاً، وتم زيادة جرعة الطلق الصناعي، وإبلاغها بأن النتيجة سوف تظهر خلال ست ساعات من وقت أخذ الجرعة، لكن النتيجة ظهرت خلال 10 دقائق، وتوسع الرحم من 5 سم إلى 10 سم، وقتها تمت الولادة، لكن الجنين خرج من دون نبض وتنفس، وتم تحويله إلى غرفة الإنعاش، فيما كانت الأم تنتظر خبرًا عن طفلها، وتم إنعاشه - الحمد لله - لكن للأسف لم يكتشفوا أن الأم تنزف إلا بعدما عملوا أكثر من غرزة لتخبيط المكان، وطلبوا مساندة حينها من استشاري آخر، ولم يأت إلا الساعة الـ 12 و40 دقيقة بعد نصف الليل، وبعد الكشف على الحالة أصر الاستشاري بأنها مصابة بالصرع، ولم يسعفها بل كان يجادلني على أنها مصابة بالصرع، لكنها تشنجت بسبب النزيف.

وأضاف "الحربي": تم تحويلها إلى العناية المركزة بعدما توقف القلب عن النبض الساعة الـ 1 و16 دقيقة، واستمرت فترة الإنعاش أكثر من 20 دقيقة، ورجع القلب ينبض بمساعدة الأجهزة، لكن دون تنفس من الرئة، وتم إعطاؤها دماً وصفائح دموية إلى أن استقرت الحالة، وتم إعطاؤها أدوية مهدئة، وطلبوا مني التوقيع على ورقة عملية خطيرة في البطن لمعرفة النزيف، وبعدها أخذت الورقة واستخرت الله قام الفريق الطبي بالفحص على زوجتي، والرجوع لي، وأبلغوني بأنهم لا يحتاجون للعملية. فهل هذا كلام يعقل؟! يطلبون التوقيع على ورقة عملية خطيرة، ونسبة نجاحها ضعيفة جداً، وفي خلال قل من عشر دقائق يفحصونها ويقولون "خلاص ما يحتاج!!"

وأردف: جلست على هذه الحال دون أي تحسن أو أي نتيجة، وكنت أطلب يعمل أي شيء لإسعافها، لكنهم كانوا يقولون حالتها خطيرة، وليس بأيدينا شيء. وفي اليوم الثالث قالوا لو تحسنت وظائف الكلى والكبد سوف نعمل أشعة مقطعية للجسم، لكنهم لم يعملوها إلا اليوم الرابع، وحثتهم طول الفترة، وأن وظائف الكلى والكبد والقلب والرئة والدماغ سيئة. وعند سؤالهم في اليوم الخامس عن عمل الأشعة المقطعية قالوا لا نقدر أن نعمل الأشعة؛ لأنها تعبانة. وبعد صلاة الظهر قالوا سوف نعمل الأشعة الآن!!

وواصل: تم عمل الأشعة وقتها، وتبين أنه لا يوجد نزيف في الرئة كما قالوا بعد دخولها العناية المركزة، بل هناك جلطات في الدماغ وسوائل أيضاً، ولا يوجد لدينا الجهاز الخاص بأشعة الرنين المغناطيسي، وسوف نكتب تقريراً ونحولها إلى مدينة الملك عبدالله الطبية لعمل اللازم. ووافقنا وطلبت منهم عمل التقرير في أسرع وقت ممكن لإنهاء الإجراءات، لكنهم تأخروا حتى الساعة الـ 3 و40 دقيقة، وعند مراجعتهم وسؤالهم عن التقرير هل انتهى أم لا قالوا زوجتك نزلت تعمل أشعة رنين تحت. كيف تنزل وهم قالوا لا يوجد لدينا هذا الجهاز؟ وكيف تنزل دون علمي!؟

وتابع "الحربي" فصول المعاناة: وبعد ذلك توجهت إلى الشؤون الصحية مرة أخرى، وطلبت تحويلها إلى أي مستشفى آخر بسبب إهمالهم وتهاونهم، وبعد المحاولة مع أكثر من مستشفى تم أخذ الموافقة في مستشفى حراء في تاريخ 13/3/1438هـ، وتم تحويلها، لكنها تحولت إلى هناك وهي متوفاة دماغياً. وحسبما أفاد الفريق الطبي في مستشفى حراء العام، فإن فترة العلاج انتهت، وكانت متوفاة دماغياً حين وصولها لهم، وتوفيت - رحمها الله - بتاريخ 27/3/1438هـ وهي لم ترَ ابنها قط. فحسبي الله ونعم الوكيل.

وطالب "الحربي" بتدخل الجهات المختصة لإنصافه، ومحاسبة المستشفى والأطباء المتسببين في وفاة زوجته التي لم ترَ طفلها قط.

من جانبها، أوضحت الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة لـ"سبق" أنه بعد إحالة القضية للجهة المختصة أفادت بأنه تم استلام القضية من قبل الإدارات المختصة بالمديرية العامة للشؤون الصحية، مع التحفظ على ملف المريضة المتوفاة؛ وذلك تمهيداً لإجراء التحقيقات اللازمة مع المسؤولين بالمستشفى؛ لعرضها على لجنة استشارية طبية لدراساتها، والتحقق مع الفريق الطبي المعالج، وإكمال الإجراءات الإدارية والفنية من قبل الجهات الرسمية، وإعداد تقرير مفصل بذلك. مؤكداً أنه إذا ثبت أي تقصير أو إهمال فستُحال جميع أوراق القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية للبت فيها.

الجدير بالذكر أن المتوفاة منال ليست الوحيدة، بل أعادت للأذهان قصة وفاة المواطنة تهاني أثناء ولادتها في مستشفى خاص بسبب خطأ طبي في شهر إبريل من عام 2016، وهي القضية التي تفاعل معها المجتمع السعودي لتأثر زوجها وأبنائها من رحيلها بسبب مسلسل الأخطاء الطبية.



نظام «الإيدز» أمام «الشورى»: الفحص للالتحاق بالعمل والدراسة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 ربيع ثانی 1438هـ - 18 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19669226>

الرياض - سعاد الشمراني
علمت «الحياة» أن نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) الجديد يمنع فصل المصابين بالإيدز من أعمالهم، ويدافع عن كل حقوقهم، فيما يسمح بإدراجهم ضمن فحوص الحصول على وظيفة أو التعليم، إضافة إلى حقهم في مواصلة التعليم. وحذّر النظام من إجبار المرأة الحامل المصابة على الإجهاض أو حرمانها من حضانة أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابتها، فيما شدد على تقديم الرعاية الصحية اللازمة لها ولجنينها. ويتضمن النظام الذي يناقشه مجلس الشورى قريباً (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن فصل المصاب بالإيدز يتم في حال تعمد نقل العدوى، ويحفظ حقوقه المقررة في الأنظمة، كما تعتبر مواد النظام، الفحص الطبي لاختبار الإصابة بمرض «الإيدز» شرطاً للالتحاق بالعمل أو الدراسة.

ويشمل اختبار «الإيدز» فحوص ما قبل الزواج والمرأة الحامل وأية حال ترى وزارة الصحة شمولها بالفحص، بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية، فيما نبه النظام الجهات الصحية أياً كانت، إلى عدم الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته.

ويشمل النظام ترحيل المقيمين المصابين بفيروس «الأيدز»، بعد تصفية حقوقهم، إلى بلدانهم أو أي بلد آخر يختارونه، فيما تنص مادة في النظام على أن لضحايا الإصابة بالفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدم بطلب التعويض عن ضرر الإصابة.

ونصت مادة في النظام على عزل المصاب أو تحديد إقامته في منشأة صحية، بناء على توصية الطبيب المختص، إذا كانت حاله توجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره، وفي حال كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله عن السجناء وتقديم له العناية اللازمة، على أن تحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

ودعا النظام إلى المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصابين بمرض الأيدز، كما شدد على جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها بالمحافظة على السيرة، وأنه لا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المحددة في النظام. وبحسب النظام يحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم، كما يعاقب كل من يخل بأحكام النظام المقترح لنظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب بغرامة مالية لا تتجاوز الـ100 ألف ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام، أو بكليهما، شريطة ألا يخل ذلك بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض لدى المحكمة المختصة.

اتفاقية لتأهيل الكوادر ودعم مستفيدي الضمان بين "العمل" و"البيئة"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ربيع ثاني 1438هـ - 18 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1563948>

وقع م. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي وزير البيئة والمياه والزراعة، ود. علي بن ناصر الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية أمس، بمقر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرياض، اتفاقية تعاون مشترك، لبناء شراكة إستراتيجية لدعم مستفيدي الضمان الاجتماعي بالمملكة.

وتأتي الاتفاقية انطلاقاً من "رؤية المملكة 2030"، لدعم مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتأهيل وتطوير الكوادر الوطنية في المجالات التقنية والمهنية، وفقاً لحاجة سوق العمل عبر بناء شراكات إستراتيجية مع مختلف القطاعات، لتنفيذ برامج تدريبية بالجودة والكفاءة التي تؤهلها للحصول على عمل مناسب، وكذلك لرغبة الجهتين في دعم مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتحقيق مستوى توظيف عالٍ لوظائف قطاع البيئة والمياه والزراعة، والمؤسسات والهيئات التابعة لها بحلول عام 2030م.

وتتضمن هذه الاتفاقية تنسيق الآلية والأطر المشتركة لبرنامج دعم مستفيدي الضمان الاجتماعي عن طريق دفع جزء من فاتورة المياه بما يعادل 150 لتراً للفرد يومياً، كما تشتمل على آلية مناسبة لحساب تقديرات الدعم السنوي المطلوب المخصص لبرنامج دعم المياه لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وإجراءات صرف مبلغ الدعم، بعد اعتماده بالميزانية، على أن يصرف هذا المبلغ بشكل نقدي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، لدعم فواتير المياه، كما جاء في الاتفاقية تشكيل فريق عمل من الجهتين لمراجعة آليات برنامج دعم مستفيدي الضمان الاجتماعي، والعمل على تطويره، والتبادل والربط الإلكتروني، والتحديث المباشر لبيانات مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتابعهم المسجلين لدى "وكالة الضمان الاجتماعي" مع "وزارة البيئة"، وشركة المياه الوطنية.

كما جاء في الاتفاقية أيضاً دراسة واقع الجمعيات التعاونية الزراعية ومتعددة الأغراض ذات التخصص الزراعي، بما يسهم في تفعيلها، وتحسين أدائها، وتشكيل فريق عمل مشترك بين الجهتين يُعنى بإعداد خطة عمل تفصيلية لآلية تأهيل وتوظيف الكوادر الوطنية، ليتسنى لها العمل ضمن مراحل تطويرها، مع الأخذ بالحسبان تلبية مشاريع البيئة والمياه والزراعة بالمملكة مستقبلاً من تلك الكوادر، ونصت على قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتأسيس معاهد تدريبية متخصصة، وتوفير المقر المناسب لها، وكذلك المساهمة في توظيف عالٍ لوظائف قطاع الاستزراع السمكي، والتسويق الزراعي، والجمعيات التعاونية الزراعية، والتي يتوقع أن تخلق عدداً كبيراً جداً من الوظائف.

«التنمية الاجتماعية» تباشر حالة تعنيف طفل في تبوك،

والقبض على المعنف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ربيع ثانی 1438هـ - 18 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1563861>

متابعة - عبدالله البشير

أعلن المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل مساء اليوم الثلاثاء أن وحدة الحماية بالوزارة تباشر حالة «تعنيف طفل في حي الخالدية بتبوك» والمتداول عنها فيديو وصور في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وذلك حسبما أعلن خالد أبا الخيل عبر حسابه الرسمي وذكر في التغريدة ردا على أحد الاستفسارات "يتم حالياً مباشرة الحالة من قبل وحدة الحماية، وسنعلن عن التفاصيل".
وأعلن أبا الخيل في تغريدة جديدة قبل قليل " تم القبض على المعنف بالتنسيق مع الجهات الأمنية، وسيحال للتحقيق لتطبيق الأنظمة والعقوبات بحقه وفقاً للائحة "حماية الطفل".



56 دولة تبحث قضايا الزواج والأسرة والعنف ضد المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 ربيع ثانی 1438هـ - 18 يناير 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1521817>

«عكاظ» (جدة)

تستضيف المملكة في الثامن من فبراير القادم بجدة مؤتمر تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها الإسلامية، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي بمشاركة 56 دولة إسلامية لاستعراض أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الأسرة، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها. ويهدف المؤتمر إلى الاطلاع على سياسات وإستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة، ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة، واقتراح حلول مستدامة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة للحفاظ على قيم مؤسسة الأسرة في العالم الإسلامي. ويستعرض الوزراء المكلفون بقضايا الأسرة وممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية، إضافة إلى ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية، جهود الدول الأعضاء للمنظمة في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعراض دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة مكافحة أشكال العنف ضد المرأة والأسرة على ضوء المبادئ الإسلامية، وإعداد إستراتيجية المنظمة، لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي، ومناقشة أطر وآليات متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر.

6 عوامل تعيق سعودة وظائف المدارس الأهلية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 ربيع ثانی 1438هـ - 18 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291069&CategoryID=5

الدمام: ناصر بن حسين 2017-01-18 12:05 AM

أقرت وزارة التعليم بوجود صعوبات في سعودة الوظائف التعليمية داخل المدارس الأهلية. وأوضحت على لسان مدير التعليم الأهلي في المنطقة الشرقية عوض المالكي لـ"الوطن" أن نسبة الأجانب في المدارس الأهلية بنين في المنطقة تصل إلى 75%، فيما تتراوح نسبة السعودة في مدارس البنات الأهلية ما بين 85-90%، وأكد أن هناك 6 عوامل تضعف إقبال المعلم السعودي على التقدم للعمل في المدارس الأهلية.

تأجيل القرار

أكد المالكي، أن قرار سعودة المدارس الأهلية مؤجل، ولم يصدر بحقه أي توجيهات حتى الآن. وذكر أن المدارس الأهلية تواجه ضعفاً من المتقدمين السعوديين، مرجعاً السبب إلى أن هناك عوامل أخرى تجذب الموظف أو المعلم السعودي، وتنافس التعليم. وأوضح أن ذلك لا يعتبر عقبة، في ظل إمكانية إيجاد وظائف لأي متقدم في اليوم التالي، لتوفرها على أرض الواقع.

خلافات الملاك

استبعد المالكي، أن يكون عزوف المعلمين السعوديين عن الإقبال على المدارس الأهلية، بسبب الخلافات المستمرة مع ملاكها، مرجعاً السبب إلى أن حركة التنقل بين المدارس متاحة للمعلم السعودي، وأردف "العائق هنا، أنه من مجرد الاتفاق مع معلم، نجده قد التحق بالتعليم الحكومي". وأضاف "نحن نأخذ أسماء المعلمين ونضعها في قاعدة معلومات، حتى وقت الحاجة للتواصل معهم."

1. إغراءات الشركات الكبرى النفطية "أرامكو"
2. الاحتياجات الوظيفية في بعض المنشآت "شركات الجبيل"
3. كثرة الطلب من القطاعات العسكرية
4. رغبة المعلمين في الاتجاه إلى المدارس الحكومية
5. بيئة الجامعات جاذبة للمعلمين وتفضيلهم لها "جامعة الدمام- جامعة الملك فيصل"
6. استبعاد المعلمين السعوديين من تدريس مواد بعينها

قالوا: إرسال وحدات متنقلة في منازلنا يتطلب شهراً أو شهرين مستفيدو "الضمان": "مهلة التحديث" ستنتهي وكثير منا لم ينه الإجراءات

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 20 ربيع ثاني 1438 هـ - 18 يناير 2017م
<https://sabq.org>

طالب مستحقو الضمان الاجتماعي، وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي الغبيص، بتمديد مهلة تحديث بيانات المستفيدين، والتي تنتهي بتاريخ 1/ 5/ 1438 هـ مما سيوقف صرف مساعداتهم التي يعتمدون عليها بعد الله، سبحانه وتعالى، في تصريف أمورهم اليومية. وأكدوا لـ"سبق" أن من بينهم العاجز والمعاق، وكبير السن، والأرمل، مشيرين إلى أنه عند مراجعة البنوك، طلبوا منهم إصدار هويات وطنية، أو تجديد من لديه بطاقة منتهية، وأثناء مراجعة الأحوال المدنية وجدوا ازدحاماً شديداً. وأشار المتضررون من مستحقي الضمان الاجتماعي، إلى أن الأمر يتطلب إرسال وحدات متنقلة لهم في منازلهم، وهو ما يحتاج وقتاً كافياً، ويتطلب شهراً أو شهرين.

21 مؤسسة اجتماعية توصي بالاستفادة من خبرات المتقاعدين

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 20 ربيع ثاني 1438 هـ - 18 يناير 2017م
<http://www.alyaum.com/article/4175967>

عبداللطيف المحيسن - الهفوف
أوصت 21 مؤسسة خيرية واجتماعية بالاستفادة من طاقات وكوادر المتقاعدين في العمل الخيري والاجتماعي، لخفض النفقات وزيادة الإنتاجية لخبرة المتقاعدين النوعية والتميزة، وتعزيز الدور النسائي لتحقيق التكامل المجتمعي. جاء ذلك خلال الملتقى الاجتماعي الثاني للمؤسسات الخيرية والاجتماعية، الذي نظمته لجنة التنمية الاجتماعية بالمبرز بمحافظة الأحساء أمس بثنائية الإمام النووي بمحاسن، بحضور عبدالعزيز العفالق، ورئيس مجلس إدارة لجنة التنمية الاجتماعية بالمبرز م. عدنان العفالق، و المدير التنفيذي للجنة عبدالمحسن السلطان، وبمشاركة مؤسسات خيرية واجتماعية وأندية الأحياء. وتضمن الملتقى عرض التجارب الناجحة في الممارسات الاجتماعية ومناقشة إنجازات العمل الاجتماعي وتحديد توصيات تعزيز العمل المشترك بين هذه الجهات. وخلص البيان الختامي للملتقى بعدد من التوصيات لمؤسسات العمل الخيري والاجتماعي منها تكثيف اللقاءات التي تعزز دور الشراكة بين الجهات، التأكيد على الدور النسائي في تحقيق التكامل المجتمعي، العمل على وضع مؤشرات لقياس

الأثر مع المستفيدين، إيجاد مشاريع استثمارية لتحقيق الاستدامة المالية، تكثيف الجهود الإعلامية لدى الجهات للوصول لكل شرائح المجتمع، استثمار الموارد المتاحة لدى الجهات الأخرى لخفض التكاليف وتعزيز الشراكة، العمل على حماية المجتمع من الأفكار الضالة وتعزيز الأمن الفكري.



«التخصي»: 250 ألف أسرة سعودية تعاني من آثار

• التوحد»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع ثنى 1438 هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19687998>

الرياض - «الحياة»

كشف مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، عن وجود ما بين 125 ألفاً إلى 250 ألف طفل مصاب بالتوحد في المملكة، فيما تعاني ربع مليون أسرة سعودية من هذا الاضطراب. واحتفل مركز أبحاث التوحد في المستشفى أمس (الأربعاء)، بنخريج 12 اختصاصياً في تحليل السلوك التطبيقي يمثلون الدفعة الأولى، وذلك بعد أن أنهوا برنامجاً متقدماً في علاج الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد استمر عامين.

وأوضح المشرف العام التنفيذي للمؤسسة العامة للمستشفى الدكتور قاسم القصبي، أن الدراسات العلمية أثبتت أن تحليل السلوك التطبيقي من أنجح الطرق لتعليم وتدريب الأطفال من مختلف الأعمار ممن يعانون من اضطرابات طيف التوحد، أو اضطرابات سلوكية أخرى، أو اضطرابات في النمو.

وأشار القصبي في كلمة خلال حفلة تكريم الخريجين، إلى ندرة المؤهلين في هذا الاختصاص في المملكة، ما دفع مركز أبحاث التوحد التابع للمستشفى في العام 2014، إلى إنشاء برنامج تحليل السلوك التطبيقي بالاشتراك مع جامعة نيفادا رينو، لتأهيل الاختصاصيين.

وأضاف أن القائمين على مركز أبحاث التوحد يسعون منذ تأسيسه عام 2010، إلى إجراء الأبحاث في مختلف مجالات اضطراب طيف التوحد بهدف تطوير وتحسين الطرق التشخيصية والعلاجية للأفراد المصابين بهذا الاضطراب، وذلك بالتعاون مع المراكز المحلية والإقليمية والعالمية، ويسعون أيضاً إلى تدريب اختصاصيين مؤهلين في أحدث طرق تشخيص وعلاج المصابين باضطراب التوحد، وذلك لجعل المملكة مكتفية ذاتياً في مجالي التشخيص والعلاج الخاص به.

بدوره، اعتبر مدير مركز أبحاث التوحد واستشاري طب أعصاب الأطفال في المستشفى الدكتور هشام الضلعان، التوحد «قضية اجتماعية وتعليمية وصحية ويمثل تحدياً اقتصادياً يواجه المجتمع السعودي»، لافتاً إلى أن التقديرات تشير إلى وجود ما بين 125 ألفاً إلى 250 ألف طفل مصاب في المملكة، مبيناً أنه وفقاً لهذه الإحصاءات فإن هناك نحو ربع مليون أسرة سعودية تعاني من هذا الاضطراب وتأثيره الممتد على أفراد الأسرة وحياتها ومستقبلها وليس على الطفل فقط.

ولفت إلى أن مركز أبحاث التوحد قدّم أكثر من خمسة آلاف ساعة استشارية للأهالي الذين لديهم أطفال مصابون بالتوحد، إضافة إلى تقديمه أكثر من 150 ورشة عمل استفادت منها أكثر من عشرة آلاف أسرة ومختص في هذا المجال، مشيراً إلى أن مركز أبحاث التوحد قدّم أكثر من 20 بحثاً متعلقاً بطيف اضطراب التوحد جرى نشرها في مجلات علمية محكمة محلياً وعالمياً.

«التعليم»: دخل الأب شرط لقبول المعوقين في القسائم

التعليمية»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع ثاني 1438 هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19688005>

الرياض - «الحياة»

عدّل وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى شرط القبول المتعلق بـ«دخل» ولي الأمر لطلاب التربية الخاصة، بناءً على اعتبارات عدة، تتعلق بنوع الإعاقة، وعدد الأبناء المعوقين، وسيكون قبول الطلب بالنظر إلى دخل الأب وليس الأسرة، مع إعفاء الأيتام ومن هم تحت إعاقة قريب غير والدهم من شرط الدخل. وأعلنت شركة تطوير التعليم القابضة، المشغل المعتمد لبرنامج القسائم التعليمية، فتح باب القبول لقسم التربية الخاصة، مرحلة رياض الأطفال، المستوى الثالث، لعمر خمس سنوات، عبر بوابة القسائم التعليمية الإلكترونية. وبيّنت «تطوير» أن التقديم يشمل الإعاقة الذهنية البسيطة، والتوحد البسيط والمتوسط، وتعدد العوق (ذهني سمعي، وذهني بصري، وذهني حركي)، والإعاقة السمعية (الصم وضعاف السمع)، والإعاقة البصرية (المكفوفون وضعاف البصر)، والشلل الدماغي، وبتر الأطراف العلوية أو كليهما، والصلب المشقوق، وشلل الأطفال، والصم المكفوفين.

«بر الأحماء» توفر «التأمين» لمستفيديها من الأيتام والأرامل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 ربيع ثاني 1438 هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19686082>

الأحماء - حسن البقشي

وقعت جمعية البر في الأحساء وجمعية «كنف» أول من أمس (الثلاثاء) اتفاق شراكة في غرفة الأحساء لخدمة الأسر التي فقدت معيّلها، وذلك بتوفير العلاج والرعاية الصحية عن طريق التأمين الطبي المجاني. وأوضح نائب رئيس جمعية البر في الأحساء عبدالمحسن الجبر أن الجمعية حرصت على التعاون مع جمعية «كنف» للاستفادة من خبراتها في جانب تقديم الرعاية الصحية المجانية للأيتام والأرامل وأسر السجناء المسجلين بالجمعية من خلال التأمين الطبي.

وبيّن أن «الجمعية» وبحسب الاتفاق المبرم مع جمعية «كنف» بحثت بيانات المستفيدين لديها من الأيتام كمرحلة أولى، واستوفت جميع بياناتهم وبلغ عددهم 616 يتيماً وأمّهاتهم، كما ستبحث بقية الأيتام المسجلين لديها ليتم استكمال جميع المسجلين لديها من الأيتام، ومن ثم سيتم العمل على تسجيل الأرامل وأسر السجناء في المرحلة الأخيرة، إضافة إلى تسجيل الأيتام والأرامل وأسر السجناء في الجمعيات الخيرية الأخرى في الأحساء وفق الاتفاق المبرم مع جمعية «كنف». وأكد الجبر أن «بر الأحساء» حريصة على أن يستفيد جميع من تنطبق عليهم الشروط والمعايير من برنامج التأمين الطبي المجاني.

من جانبه، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية «كنف» محمد الفراج أن «الجمعية» هي منظومة عمل خيري اجتماعي متكامل، أسست باحترافية لخدمة شريحة محددة من شرائح المجتمع ألا وهي الأسر التي فقدت «معيّلها»، وذلك بتوفير العلاج والرعاية الصحية لأفراد هذي الأسر عن طريق توفير التأمين الطبي المجاني لها.

وأشار الفراج إلى أن «كنف» تسعى لتكامل مفهوم الرعاية الأسرية الشاملة في انسجام مع المسؤولية الاجتماعية للدولة والتنظيم مع الجمعيات الإنسانية الأخرى ذات الشأن.



الشورى يطالب «العدل» و«المالية» و«العمل» بنقل أموال القاصرين لهيئة الولاية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ربيع ثانی 1438هـ - 19 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1564212>

الرياض - عبدالسلام البلوي

طالبت اللجنة القضائية بمجلس الشورى الجهات الحكومية التي لازالت تحتفظ بأموال المشمولين بنظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، ودعت اللجنة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى التجاوب مع الهيئة ونقل أموال القاصرين ومجهولي الأبوين كما طالبت وزارة العدل بموافاتها بالبيانات التفصيلية للأموال والعقارات الغيب والمجاهيل ونقل أموال المشمولين بنظامها لها، وشددت اللجنة على سرعة الجهات ذات العلاقة كوزارة المالية ومؤسسة النقد وهيئتي السوق المالية وتطوير الرياض، لحصر أموال المشمولين بنظام هيئة الولاية على القاصرين ومن في حكمهم.

ونبهت اللجنة في تقريرها المدرج للمناقشة تحت قبة الشورى الاثنين المقبل على إعاقة التأخير في نقل الأموال المشمولة بنظام الهيئة على رعايتها واستثمارها وتأخير مصالح المشمولين بالرعاية، مشددة على أهمية متابعة الجهات الحكومية وتعاونها مع الهيئة بما فيه مصلحة مشموليها. ولمواجهة تعقد العمل في هيئة الولاية على القاصرين والحاجة في نقل الأموال والاختصاص إلى دعم المؤسسات المالية الحكومية وبعض القطاعات واقتصار مجلس إدارة الهيئة في نظامها على الهيئة ووزارة العدل وظهور الكثير من المستجدات والتطورات بعد صدور نظامها والحاجة إلى مراجعة تشكيل مجلس الإدارة ومراجعة ما نص عليه نظامها فيما يتعلق بالنسبة المخصصة لها من عوائد الاستثمار، لكل ذلك أوصت اللجنة القضائية بمراجعة نظام الهيئة الصادر قبل 11 سنة، وتأكيداً على الأمر السامي الصادر في الحادي والعشرين من ربيع الأول الماضي القاضي بمراجعة نظام الهيئة واقتراح تعديله بما يواكب التطورات والمستجدات الحالية.

«نزاهة»: 16 تعديلاً مع عدد من الجهات لتجريم الرشوة في القطاع

الخاص

تستعين بتجربة FBI للانتقال من المساءلة التأديبية إلى

تجريم المفسدين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع ثاني 1438هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718669>

غازي القحطاني - الرياض

كشّف مدير إدارة تطوير الأنظمة واللوائح بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عثمان العيسى عن أنها تستعين بنظام (FBI) في تعديل بعض الأنظمة والانتقال من المساءلة التأديبية إلى إطار التجريم. وقال: إن «الهيئة» تعمل على تعديل العديد من الأنظمة لتتواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وأشار إلى أنها تعمل على تفعيل عدد من المشروعات، مؤكداً أن هناك فريقاً يعمل على ذلك ونتج عنه تقرير استعراض الاتفاقية ونتج عنه بعض الملاحظات التشريعية على المملكة ونبدأ العمل عليها بشكل حثيث، وتم رفع بعضها وسوف نستكمل بعضها في هذا العام والعام القادم.

وأوضح أن الهيئة من خلال قطاع حماية النزاهة درست العديد من الأنظمة في المملكة وعملت على مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية وأفضل التجارب الموجودة سواء كانت دولية أو عربية، مشيراً إلى أن هذا العمل أنتج العديد من المشروعات، حيث إننا درسنا نظام مكافحة الرشوة وأجرينا توصيات تحمل 16 تعديلاً مع عدد من الجهات وهي تجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم الرشوة في قطاع المنظمات مثل موظفي العموم الدولي وموظفي المؤسسات العمومية الدولية وتجريم الرشوة المرتكبة خارج الإقليم وبعض العقوبات المتعلقة بالكيان المعنوي والعديد من التعديلات التي أوصينا بها وتم رفعها للمقام السامي.

جاء ذلك خلال مؤتمر «الالتزام ومكافحة الفساد» والتي نظمتها شركة بي ايه سيستمر في الرياض. وأضاف: أننا درسنا وشاركنا في مشروع نظام مكافحة إساءة استعمال السلطة وكان عندنا جزء من الفراغ التشريعي في هذا الجانب، حيث تم دراسته وإعداده وفق أفضل الممارسات الدولية وتم رفعه للمقام السامي.

دراسة مشروع لتجريم «الإهمال الجسيم» وحماية الشهود

قال: إننا نعلم بوجود فراغ تشريعي كبير في قضية حماية الشهود والضحايا والمبلغين والخبراء ومن في حكمهم، ولذلك اطلعنا على التجارب الدولية في هذا الجانب مثل الأنظمة في الولايات المتحدة وولاية كاليفورنيا وعدد من الدول، ورأينا كيف يتم حماية الخبراء والشهود والضحايا الذين قد تمارس عليهم الضغوطات في سبيل أن يرجع عن بلاغه أو شهادته، وبالفعل قمنا بصياغة مشروع نظام مع عدد من الجهات ونحن على وشك أن نرفعه إلى المقام السامي قريباً جداً. وأضاف: هناك جزء أصيل في جانب المحاسبة حيث نضع قانون «من أين لك هذا»، وتم إعطاء المشروع مهلة كافية وتم النظر في جميع الطعون الدستورية وأمناها في هذا الجانب وتم رفعه إلى المقام السامي، كما قامت الهيئة بدراسة مشروع نظام «تجريم الإهمال الجسيم» وهي على وشك أن ترفعه إلى المقام السامي سواء كان موظفاً عاماً أو غيره وإذا الإهمال وقع على المال العام فإننا سوف ننقل في إطار المخالفة التأديبية إلى الإطار التجريمي، ونحن نتكلم عن بعض القضايا التي تخسر فيها الدولة 100 مليون ريال أو 200 مليون ريال حيث تقع العقوبة بحسب 5 أيام وهذا غير صحيح، ونحن أعدنا دراسة جيدة في هذا الجانب ونتوقع أنه في غضون شهرين سوف ترفع إلى المقام السامي.

رفع المشروع الوطني للهيئة إلى المقام السامي أكد العيسى أننا في حاجة إلى مشروع وطني للهيئة وتم رفعه إلى المقام السامي والرفع أنتج موافقة سامية وصدر التوجيهات السامية باعتماد الإستراتيجية للهيئة هذه التوجيهات هي متابعة المشروعات الكبرى ومراقبة تنفيذها وتعزيز متانة والسمع الدولية للمملكة تنمية مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، مراجعة ومتابعة إصدار الأنظمة واللوائح المعززة للنزاهة ومكافحة الفساد والعمل على تنفيذها التعاون الرقابي والرقابة الإلكترونية والمشاركة المجتمعية والمبادرات الوطنية الرائدة.

إعداد لائحة لحوكمة الجمعيات الأهلية

أكد العيسى أننا لدينا حالياً مشروع مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لإعداد لائحة لحوكمة الجمعيات الأهلية، ونحن سنتواصل مع الوزارة ومن المتوقع أن يتم إطلاق هذه اللائحة قريباً، وقال إنه من الأمور التي يجب علينا استهدافها هي إعاقة سير العدالة، حيث إن هذه جريمة في عدد من الدول ولذلك درسنا هذه الجوانب وأدرجناها ضمن مشروع إساءة استخدام السلطة، عدم تنفيذ الجهات الحكومية لأحكام القضاء، حيث إننا بعد دراسة نظام التنفيذ لا يتناول الأحكام الجزائية أو تنفيذ الأحكام الإدارية، حيث إننا درسنا هذا الجانب وسيكون نظاماً إذا رأى النور فسيحل الكثير من المشاكل الحالية.

إنشاء جمعية لمكافحة الفساد ترى النور قريباً

أشار مدير عام تطوير الأنظمة واللوائح بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى إعداد دراسة لإنشاء جمعية لمكافحة الفساد بالتعاون مع شركائنا في القطاع العام والخاص وأتوقع أنها سترى النور قريباً، كما أننا درسنا عدداً من الملاحظات التي تأتي للهيئة سواء من البلاغات أو ما يتكشف لنا من خلال دراسة البلاغات على نظام المنافسات ونحن نتواصل بشكل كبير مع وزارة المالية في هذا الشأن، وكذلك العقوبات في الاستثمار التعديني، ودرسنا موضوع حرية تداول المعلومات وأبدينا الملاحظات عليه وتم رفعه للمقام السامي، حق المواطن وحق المستثمر وحق الكيان المعنوي للاطلاع على المعلومة وفي حال لم تمنحه الجهة الحكومية هذه المعلومة التي يحتاجها يحق له أن يطعن أمام القضاء الإداري من أجل الحصول على الحق في المعلومات مع بعض الاستثناءات.

إدراج جانب التشهير في عدد من الأنظمة

درست «نزاهة» عدداً كبيراً من الأنظمة خصوصاً المتعلقة بالجانب الجزائي ورفعنا دراسة بطلب إدراج جانب التشهير في عدد من الأنظمة، كما أننا شاركنا بشكل حثيث في مدونة قواعد السلوك الوظيفي التي صدرت مؤخراً، وتم إدراج باب مكافحة الفساد ويعد هذا أول مرة يضع المشرع نصاً يوجب الإبلاغ عن حالات الفساد وإن كان في الجانب التأديبي ونتوقع إلى أن جهودنا في تجريم عدم التبليغ سوف ترى النور قريباً. وأشار مدير عام تطوير الأنظمة واللوائح بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى أننا حالياً ندرس موضوع انتقال تعارض المصالح وهو جزء كبير يهم القطاع الخاص ومنتقل فيه من إطار المسائلة التأديبية إلى إطار التجريم واطلعنا إلى تجارب جيدة في هذا الأمر، حيث إن لدى (FBI) برنامج جيد في هذا الجانب ونحن نعمل على ترجمته من أجل الاستعانة به، وأتوقع أن ترفع للمقام السامي في الأشهر القادمة.

متابعة 150 مشروعاً حكومياً بـ188 مليار ريال

تم دراسته منظومة استرداد الأموال وهي ما تزال في محل مشاركة مع شركائنا في القطاع العام وفي حال تم الانتهاء منها سيتم رفعها للمقام السامي وستحل العديد من هذه الإشكالات، وقال إن الهيئة لم تغفل عن قضية المشروعات التنموية، حيث شكلنا فريقاً من عدد من المهندسين والمحللين الماليين والأخصائيين القانونيين وتابعنا أكثر من 150 مشروعاً حكومياً في المملكة، حيث إن مجموع المبالغ التي وضعت في هذه المشروعات تصل إلى 188 مليار ريال، حيث تابعناها هذه المشروعات في جميع المراحل من الطرح إلى التعاقد وعمل على الرقابة الإلكترونية مع عدد من الجهات المعنية بهذه الجوانب.

وقال العيسى إن هذه المشروعات التي عملت عليها الهيئة في العام الماضي أم المشروعات لهذا العام فهناك مشروع تجريم اختلاس الممتلكات والأموال الخصوصية ومشروع تجريم الأعمال التحضيرية لارتكاب الجرائم المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ونعمل على مشروع تنظم إدارة الأموال المصادرة بالإضافة إلى الممتلكات المجمدة والمحجوزة، وسنعمل على مشروع تنظيم حجز مصادرة الممتلكات التي خلطت فيها العائدات الإجرامية في حدود القيمة المقدرة للعائدات المخلوطة، وكذلك سنعمل على مشروع تنظيمي لحجز ومصادرة الإيرادات.

زمزمي: عقوبات الجرائم المعلوماتية تصل للغرامة بـ5 ملايين والسجن 20 سنة

في برنامج توعوي نظمه الحرس الوطني بالقطاع الغربي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع ثاني 1438 هـ - 19 يناير 2017م
<http://www.al-madina.com/node/718771>

ماجد الديحاني - جدة

نظم الحرس الوطني بالقطاع الغربي برنامجاً توعوياً وثقافياً عن (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية والتزوير) وذلك بقاعة الاجتماعات والمحاضرات بمجمع القطاع في جدة حيث قدم المحامي والمستشار القانوني الدكتور إبراهيم بن أحمد زمزمي عضو اللجنة الاستشارية العليا لكلية المجتمع بجامعة أم القرى محاضرة خاصة فيما يتعلق (بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.)

وحذر زمزمي من خطورة تداول بعض الصور والمقاطع عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالسناپ شات وتويتير والواتس آب وغيرها من المواقع، كصور ومقاطع التشهير بالأخرين وإلحاق الضرر بهم أو التي تمس الحياة الخاصة والآداب العامة ونحوها. كما بين أيضاً أن عقوبات بعض أنواع هذه الجرائم قد تصل إلى غراماتها المالية إلى خمسة ملايين والسجن من خمس سنوات حتى عشرين سنة أو أكثر حسب تصنيف الجريمة ونوعها وخطورتها بموجب نظام مكافحة الجرائم مثل جرائم نشر الوثائق والمعلومات السرية أو إفشائها وغيرها من الجرائم الخطيرة.

كما قدم ضابط مختص من الشرطة العسكرية بالحرس الوطني بالقطاع الغربي محاضرة أخرى فيما يتعلق بجرائم (التزوير) والعقوبات المترتبة على ذلك بهدف زيارة وعي منسوبي القطاع وتجنب الوقوع في مثل الجرائم. من جانبه أشاد مساعد وكيل الحرس الوطني للجهاز العسكري بالقطاع الغربي اللواء الركن مانع بن عمر أبا العلاء بالبرنامج وأهميته في توعية وتنقيف المنسوبيين وإطلاعهم على أبرز الأنظمة الصادرة في مكافحة الجرائم المعلوماتية والتزوير.



• الشورى: التشهير على نفقة المخالفين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 ربيع ثاني 1438 هـ - 19 يناير 2017م
<http://www.okaz.com.sa/article/1522001>

عبير الفهد (الرياض)

أوضح عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة الدكتور عبدالرحمن الراشد لـ«عكاظ» أن اللجنة أضافت عقوبة التشهير بحق مخالف الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، والتي ستناقش يوم الثلاثاء القادم، وقال: «وجدت اللجنة فجوات نظامية في نشر الحكم النهائي والقطعي لأي مخالف لأحد الأنظمة، ومن بينها أنظمة الأسماء التجارية، واستيراد المواد الكيميائية، والبيانات التجارية، والمعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، ومكافحة التستر، ومكافحة الغش التجاري»، مضيفاً: «بعد وصول التقرير من الجهات المختصة درسته اللجنة، ورأت إضافة نشر الحكم النهائي والقطعي والتفاصيل بالصحف الرسمية على نفقة الجهة، طالما ثبتت عليها المخالفة.»

مستشار قانوني: فعل المعلمة مخالف لنظام حماية الطفل وفيه إساءة بالفيديو.. طالبة بعد حرمانها من الاحتفال مع زميلاتها: "فشلتني وقهرتني المعلمة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 21 ربيع ثانی 1438هـ - 19 يناير 2017م

<https://sabq.org>

عبدالحكيم شار - الرياض
حرمت معلمة طالبة، وذلك في مقطع فيديو متداول عبر مواقع التواصل، من الاحتفال مع بقية زميلاتها بالصف بمناسبة نجاحهن.
واشكت الطالبة التي كانت متأثرة نفسياً بصوت متقطع من البكاء لوالدتها: "فشلتني المعلمة، وأنا لم أصنع شيئاً لها، وأعطت الطالبات شهادات، وقامت بتصويرهن لتقهرني"، على حد وصف الطالبة الصغيرة.
وأضافت: "كُتبت لها الإملاء ولم تعطني شهادة".
وأظهر المقطع مجموعة من الطالبات وقد ارتدين أفعى، ويرفعن شهادتهن وسط احتفالات وأناشيد بالفصل. وقد أعلن داوود الشريان عبر برنامجه الثامنة تكفله بالاحتفال بالطالبة، داعياً والديها للتواصل مع البرنامج.
وانتقد الشريان سلوك المعلمة مستغرباً قسوتها على الطالبة بحرمانها من المشاركة بالاحتفال مع بقية زميلاتها بالصف. وأضاف: "التعليم ليس تحفيظاً.. انظروا لمباني وفصول مدارسكم المتهاكلة".
وبدوره، علق المستشار القانوني أحمد المحيميد بأن "من الممكن أن تستمر مع الطالبة عقدة نفسية طويلة حياتها الدراسية". مشيراً إلى أن فعل المعلمة فيه إساءة، ومخالف لنظام حماية الطفل وكل الأنظمة والأخلاقيات ومبادئ التربية والتعليم.

زيادة مواقف ذوي الاحتياجات وسط الهفوف قريبا

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 ربيع ثانی 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alyaum.com/article/4176087>

محمد العويس- الهفوف
أعلنت أمانة الأحساء عن نيتها بزيادة عدد مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة ، حيث تعتزم خلال الفترة القادمة العمل على زيادة المواقف الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة للمواقف الطولية مدفوعة الأجرة في وسط مدينة الهفوف، ويأتي قرار الأمانة استجابة لما نشرته (اليوم) في عددها رقم 15921 الأثنين الماضي الموافق 16 يناير 2017 ميلادية في تقريرها والذي جاء بعنوان (مواقف الأجرة وسط الهفوف تستثنى ذوي الاحتياجات الخاصة).
وأوضح مدير العلاقات العامة المتحدث الرسمي لأمانة الأحساء خالد بووشل لـ(اليوم) ان الأمانة تحرص على تخصيص مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة للمواقف الطولية مدفوعة الأجرة في وسط مدينة الهفوف والتي تم تشغيلها مؤخراً،

مبيناً أن أمانة الأحساء خصصت مواقف لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والتأكيد بالألا تستخدمها إلا هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيراً إلى أن الأمانة ستعمل وخلال الفترة القادمة على زيادة عدد المواقف وسط الهفوف لهذه الفئة المهمة في المجتمع؛ نظير احتياجها لمزيد من المواقف لتتمكن من قضاء حاجتها المختلفة ببسر وسهولة.

وبين أنه ومنذ التشغيل الرسمي للمواقف الطولية (مدفوعة الأجرة) في وسط مدينة الهفوف مطلع العام الميلادي الحالي، لم تسجل إلا مخالفات قليلة جداً لا تكاد تذكر مقارنة بالمتوقع، ويأتي ذلك نظير الحرص والوعي الكبير من المواطنين والمقيمين ومرتادي وسط الهفوف بالالتزام والتقييد بالتعليمات حول هذا المشروع، مشيداً بتفاعل المواطنين والمقيمين بالأنظمة، ومنوها بذات الوقت بجهود إدارة مرور محافظة الأحساء.

وقال مدير العلاقات العامة المتحدث الرسمي لأمانة الأحساء: إن هذه المواقف ومن خلال الفترة التي تم تشغيلها لعبت دوراً إيجابياً وهاماً في انتعاش وسط الهفوف خاصة للحركة الاقتصادية والتجارية، مبيناً أن المواطن والمقيم بإمكانهما التوقف ودون أي عناء وفي أي وقت يستطيع الحصول على موقف وهو ما أسهم في انتعاش حركة السوق.

على صعيد متصل أبدى عدد كبير من مرتادي وسط الهفوف ارتياحهم للخطوات الإيجابية من أمانة الأحساء بتشغيل المواقف الطولية مدفوعة الأجرة، لافتين إلى أنهم يجدون المواقف بسهولة، وهذا ما أشار إليه المواطن محمد العمر الذي بين أن المشروع ناجح وإيجابي وبإمكان أي زائر لوسط الهفوف الحصول على موقف لمركبته بسهولة، خاصة وأن المواقف متوفرة وبتنظيم أكثر مما هو عليه في السابق وهو ما يعطي ارتياحاً كبيراً لكل زائر خاصة إذا كانت برفقته عائلته.

وقال المواطن عدنان العساف: إن مواقف الأجرة أصبحت تشكل ارتياحاً للكثيرين، وأصبحت حركة المرور أكثر انسيابية في المنطقة، بعكس ما كان في السابق.

وبين المواطن بندر الدسم أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة فئة غالية علينا جميعاً، ولا بد من احترام المواقف الخاصة بهم والعمل على زيادتها وفق ما هو متاح وأن يكون هناك تقييد في عدم تجاوز الوقوف والتعدي عليها من قبل الناس الأصحاء.

يشار إلى أن مواقف المركبات في وسط الهفوف خاضعة للأجرة في الأيام من السبت إلى الخميس خلال الفترات (8 صباحاً - 12 ظهراً ومن 4 عصرًا إلى الساعة 10 مساءً)، أما الفترات المجانية للمواقف فتكون من 12 ظهراً حتى 4 عصرًا ومن 10 مساءً حتى 8 صباحاً في هذه الأيام، ويوم الجمعة يكون مجانيًا بالكامل، كما أن قيمة الساعة أو جزء منها لا تتجاوز مبلغ ريالين اثنين.



إنقاذ دارين وتجاهل 77

المصدر: جريدة الوطن الأحد 17 ربيع ثاني 1438 هـ - 15 يناير 2017م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=33029>

هالة القحطاني

الظروف المحيطة حولنا تغيرت، وأصبحنا نعيش في زمن قاس، أصبحنا بحاجة أكبر لقوانين صلبة وراذعة، لحماية مستقبل هذا المجتمع، وردع تلك الممارسات، التي لم تمنعها الخشية من غضب الله لا نستطيع أن نحدد إن كان الأسبوع الماضي أليماً، أم الذي قبله أم الذي قبله، فكل خبر مُريع نستيقظ عليه، يفجعنا بألم جديد. فقضايا العنف أصبحت لا تتسارع فقط، بل خرجت عن الضرب والتعنيف، للقتل والذبح والطمع، الله المستعان. ومنذ انتشار مقطع تعنيف الرضيعة دارين، ونحن نحس أنفاسنا، ونبتهل إلى الله، أن يسخر لها الجهات الأمنية، للقبض على عديم الرجولة، الذي شاهدناه كيف كان يستقوي على الرضيعة بيده وسيجارته، وقلوبنا تنعصر على ضعفها وعجزنا. فكان بين خروج المقاطع، وتجاوب المتحدث الرسمي لوزارة العمل، ساعات معدودة، مرت فيها على ذاكرتنا صورة شجون، وأحمد ولمي ويارا وغيرهم، الذين قتلوا على يد أقاربهم، خائفين من احتمالية تكرار المأساة. فلا يوجد موقف مخز يعذب مجتمعنا بأكمله، أكثر من أن يفشل جهاز رسمي في إنقاذ طفل. وعلى الرغم من الاستياء الذي يشعر به كثير من المواطنين، وأنا واحدة منهم، ضد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،

بسبب تدني مستوى الخدمات التي تقدمها، والكارثة الوطنية التي تسببت فيها حين أخرجت بنودا ظالمة، كشفت خضوعها لقوانين المنشآت الكبيرة. ومحاباتها لكبار التجار الأثرياء والنافذين، وتجاهلها لمشاكل البطالة والمفصولين والمحرومين من رواتبهم، وعدم تصحيحها للبنود العبثية التي أطلقتها، مثل بند (74-75-76 وأهمها 77)، وغيرها من القضايا العمالية العالقة، إلا أنني أعترف هنا، وأوثق هذا الاعتراف بأن سرعة تفاعلهم مع قضية دارين، أثلج صدر المجتمع، وأطفأ وخز العجز، الذي كان يشعر به المتابعون للقضية. ولم يمح الغضب الشعبي ضد والد الرضية. فأى قضية اجتماعية يكون أحد أقطابها الطفل، تتحول لقضية رأي عام، وتصبح من شأن كل فرد في المجتمع، الذي يتابع بحرص، أداء الجهات المختصة، ويختبر مدى مرونة وفاعلية نظام، مثل "نظام الحماية من الإيذاء" في هذه القضية. وأجد نفسي ملزمة بتقديم الشكر لوزارة العمل على أدائها لواجبها هذه المرة، بالتجاوب السريع للوصول إلى الطفلة والاطمئنان عليها. ولا أنكر بأن الكثير شعر بالارتياح، بعد أن شاهد مقطع ممثلي وزارة العمل مع الطفلة، ولكن الأمر المزعج في المقطع وأثار عدة تساؤلات، من الذي صور المقطع، إذ لا يمكن أن يكون من أفراد الأسرة. فنبرة الثقة في صوته تدل على أنه أحد ممثلي الوزارة. والسؤال كيف حكم على أن الطفلة بخير، و"سليمة وما فيها شيء"، قبل أن تتم معاينتها طبيا، وبماذا كان يفكر المصور، حين قال إن الرضية في بيت جددها، ومعها مربية شخصية، ولا عليها خلاف، وملايين كانوا قد شاهدوا مقطع تعذيبها. وما الهدف من تصويره لبيت الجد، وما الرسالة التي كان يريد توصيلها بالضبط؟ والأمر الآخر، الذي أتمنى أن تأخذه الوزارة بعين الاعتبار، نريد أن نعرف هل فروع التنمية في المناطق تتبع نفس الآلية والإجراءات، في التجاوب مع بلاغات العنف، وكيف يتم تسجيل محاضر العنف، بطريقة ودية، أم رسمية، لأن الوضع الذي ظهر به ممثلو الوزارة في المقطع، كان يبدو لي كزيارة جيران، وليس رسميا بما يكفي، ليعكس مهنية الوزارة. حيث تعتمد الجميع، بالتصوير مع الطفلة، في منزل جددها وفي الحضانة الخيرية التي ترعاها، بطريقة مبالغ بها، دون أن تحظى بدقة فـهـي أفضـان والـدتها!

استضعاف المرأة، طفلة أكانت أم بالغة، جريمة تمارس كل يوم ضدها حول العالم، ولكن الدول المتقدمة، التي تعي أجهزتها الحكومية أهمية دورها، تضع أنظمة وقوانين صارمة، لا تقبل التهاون فيها أو التقليل من جرمها. وإذا لم نفعّل بالمثل، سيستمر الذكر المختل هنا، بالتجبر والتسلط، واستضعاف الأم والأبنة والزوجة والأخت، ليس فقط لأنه تربي على أنها ملك له، بل طالما يعلم بأن النظام ما زال مترددا في الاعتراف بأهلية المرأة الكاملة داخل المجتمع، والتي أنجبته. ولأن الظروف المحيطة حولنا تغيرت، وأصبحنا نعيش في زمن قاس، أصبحنا بحاجة أكبر لقوانين صلبة وراذعة، لحماية مستقبل هذا المجتمع، وردع تلك الممارسات، التي لم تمنعها الخشية من غضب الله. بل حطمت جميع القيم الإنسانية وحتى الحيوانية. ولن يتحقق هذا دون تعديل نظام الحماية، الذي لم يكن بتلك الصلابة التي نطمح، وما أضعفه أكثر لائحته التنفيذية، التـهـيـجـات عـلى اسـتـحـياء.

ولعلى أوضح بأن الوزارات الأكثر موثوقية، والتي تحصل خدماتها، على ثقة ورضى المواطن، هي تلك التي تبذل مجهودات ملموسة، لتطوير أدائها بشكل مستمر، فتجدها تبحث دائما عن فرص لتحسين أعمالها، متمسكة جوانب قصورها بالاستثمار في رأي المواطن السليبي لمصلحتها، وتحويله بالتحسين لـرأي إيجابي. ومن نتائج التجربة الماضية للدمج، أرى أنه أن الأوان لفصل وزارة العمل عن التنمية والشؤون الاجتماعية، ليركز كل قطاع على مجال تخصصه، فالمملكة تنمو سكانيا بشكل متسارع أيضا، والعمل بالكاد تستطيع أن تنهي قضايا ومشاكل العمل، وأسوأ ما يحدث الآن، أن تتناول بهذا الأداء غير المرض، شؤون الأسرة، بنفس الرتبة والعقلية القديمة، التي تناولت فيها شؤون العمل. وإلا لماذا أدركت بأن واجبها إنقاذ دارين، وتجاهلت طوال الوقت واجبها تجاه بند 77!

التجارة.. وحماية المستهلك

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 ربيع ثاني 1438هـ - 15 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/717789>

محمود إبراهيم الدعوان

حققت وزارة التجارة نجاحات كبيرة في عهد وزيرها السابق د. الربيعية في خدمة وحماية المستهلك، وكسب رضا المستفيدين من مرتادي الأسواق ومراكز التغذية في طول البلاد وعرضها، كما كانت متابعة الوزارة قوية، وتحركها سريعاً، فور الاتصال بالرقم المشهور (1900)، فكانت سرعة الاستجابة بعد التحقق من مصداقية المعلومات والتأكد من سلامة البلاغ بشكلٍ دائم وقوي، وبدا فقد حققت الوزارة النجاح تلو النجاح في القضاء على التجاوزات والغش والتدليس تجاه المستفيدين، كما ضببت المغالاة في الأسعار وفي كل ما هو معروض للبيع، أو يمس حياة المستفيد من الجانب التجاري، أو الصناعي.

اليوم وبعد تلك النجاحات الكبيرة من ضبط للأسعار، وكبت لمغالاة كثير من التجار، وشركات المواد الغذائية وتلاعبهم في الأسعار، وإغراق الأسواق بالسلع المغشوشة والمنتجات الفاسدة، والأغذية غير الصالحة للاستهلاك الأدمي، ونظرًا لغياب المتابعة الجادة والتنفيذ السريع لضبط كل ما هو مخالف، وفيه إضرار أو إجحاف في حق المتسوقين، بعد كل ذلك كأننا بدأنا نلاحظ عودة الجشع والانفلات لكثير من السوبرماركات الكبيرة والبقالات الصغيرة في زيادة أسعارها لمختلف السلع، وكذلك الفروقات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية بصفة عامة، والمواد الأساسية بصفة خاصة، وأصبح دور الوزارة ثانويًا بعد أن كان رائدًا وضابطًا لكل ما يهم المستهلك من مقومات حياته اليومية.

لنا أمل في جهود وزارة التجارة أن تحافظ على دورها الفاعل كما كانت سابقاً، وأن تتبّع نفس خطتها الإستراتيجية السابقة بالضرب بيدٍ من حديد لكل ما هو مخالف لهيئة المواصفات والمقاييس السعودية، وأن تُفَعّل أجهزتها الرقابية بشكلٍ أكبر حتّى وإن كان وزير التجارة السابق الدكتور الربيعية قد أنيط به منصب الإشراف على حماية المستهلك لما له من جهودٍ مشكورة، ودرايةٍ واسعة في هذا الشأن، وهو أهل لهذا التكليف من لالة الأمر لما له من أهميةٍ بالغة في خدمة ورفاهية المواطنين، رغم ما لدى هذا الوزير من مهام صعبة في وزارة الصحة، واحتياجات واسعة ينشدها الجميع من هذه الوزارة التي تهتم بصحة المستفيدين، وتحتاج إلى الوقت، والجهد، والعمل الشيء الكثير.

قليل من الجهد والمتابعة والصرامة في تنفيذ قوانين وزارة التجارة في حماية المستهلك من المغالاة في الأسعار، والغش والتدليس في جميع ما يحتاجه المستفيدون، وذلك بالردع بالغرامة، والإغلاق، والتشهير لكلٍ من يتجاوز قرارات الوزارة حتّى تنضبط الأمور، وتعود الأسعار إلى مستوياتها الصحيحة، علمًا بأن الركود العالمي في الأسعار قد أدّى إلى انخفاضها إلى أكثر من 30% عن أسعارها السابقة، إلّا أنّ كثيرًا من تجّارنا ما زالوا مُصّرّين على ثقافة «ما تم رفعه لن يعود إلى سابق عهده أبدًا»، وبذلك يُحمّل معظم التجار وأصحاب المصالح جميع ما أخذ منهم ويضيفونه إلى جيوبهم عن طريق الزيادة على المواطن في ظل غياب المتابعة من الجهة المسؤولة حقًا عن حماية المستهلك وحجب الجشع عن استغلاله بطرق احتياليةٍ ماهرة لا يستحقها سكان هذه البلاد المباركون. نسأل الله السلامة والعافية للجميع.

تعزير الأمان الوظيفي بالقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ربيع ثاني 1438 هـ - 15 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1563228>

عبدالرحمن ناصر الخريف

في كل مرة تنتشر فيها قرارات الفصل لعشرات أو مئات السعوديين من الشركات، كنا ننتظر تدخل وزارة العمل بقرارات حازمة باستمرار عملهم لحين القناعة بأسباب الفصل لعدم التسلط واستغلال ثغرات النظام، إلا أن الواقع الذي يعيشه موظفو القطاع الخاص بترك الشركات توظف وتفصل وتستقدم بدون رقابة فاعلة أتاح الفرصة أكثر للكثير منها بالتمادي بفصل المواطنين دون الأجانب وتحول المئات وربما الآلاف منهم فجأة لعاطلين مع حالة يأس من التأخر في البت بقضاياهم وعودتهم لعملهم.

فأساس المشكلة تكمن في شعور مؤسسات وشركات القطاع الخاص بأن توظيف السعوديين هو منحه منها وليس حقا للمواطن بالعمل بوطنه، فجميع التصريحات الرسمية كانت تدعو وتستجدي الشركات لمنح الفرصة للمواطنين بالعمل وتمنح من يوظف المواطن بأي وظيفة التأشيرات والألوان الزاهية التي ترفع من إمكانيات الاستقدام ونقل الكفالة!، وفي المقابل الاكتفاء بالوعد بالتحقيق عند فصل المواطنين ودعوتهم للتقدم برفع قضايا دون إلزام الشركة برواتبهم خلال فترة التقاضي وثبوت مبررات الفصل!، والمؤسف أننا ننسف خلال أشهر قليلة نجاحا تحقق بعد جهد كبير وسنوات بتخلص الخريجين من فكرة الوظيفة الحكومية وإقبالهم على العمل بالقطاع الخاص، بعدم حماية المواطن من الفصل ومعاودة موظفي القطاع الخاص للبحث عن الوظيفة الحكومية وبإقل راتب! فالجميع يرغب في الاستقرار الوظيفي وتكوين أسرة تعتمد على دخل الوظيفة ولكن تأثير تجاهل الحل الجذري لتسلط الشركات بفصل السعوديين تجاوز بطالة المواطن إلى أمر أكبر وهو رفض أولياء أمور الفتيات بتزويج بناتهن إلى موظف في شركة قد يتعرض للفصل وهذا أمر فيه انتكاسة كبيرة لثقافة إيجابية انتشرت بالمجتمع لتشجيع الشباب للعمل بالشركات ومميزاتها، وليس من المعقول أن تكتفي الجهة التشريعية والرقابية بإقرار رسم "ساند" يدفعه الموظف لاستلام مكافأة شهرية لمدة سنة إذا فصل.

إن الاهتمام بالسعودة في وظائف الشركات لا يكون بفرض رسوم على أجنبى واحتساب نقاط للمواطنين، بل الأمر أكبر في حماية الموظف السعودي ولو اضطرت جهاتنا إلى التدخل في العمل الإداري بفحص الوظائف القيادية بالشركات التي تسيطر عليها جنسيات ورواتبهم العالية وعلاقتهم بالموارد البشرية، وأيضا فحص أسماء الموظفين السعوديين بالشركة وخصوصا العالية رواتبهم منهم للتأكد من أساس تعيينهم بتلك الرواتب وطبيعة أعمالهم الفعلية! وإذا كان السبب إعادة هيكلة أو مواجهة صعوبات مالية فيجب أن لا يكون ذلك على حساب صغار الموظفين ومن لن يكون له راتب تقاعدي، ومع التوجه العام للدولة بالتحصيص يستلزم الأمر التشدد مع الشركات لعمل المواطن فعليا لديها وحمايته، وخصوصا الذي يعمل بإخلاص للوظيفة وملتمزم بالعمل.

تحفيز توظيف المرأة لتخفيض البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنيين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
http://www.aleqt.com/2017/01/16/article_1121341.html

سلمان بن محمد الجشي

قبل سنوات نظمت "غرفة الشرقية" ملتقى توظيف المرأة في القطاع الخاص، وتعرفنا خلاله على تميز المرأة السعودية، حيث تم تقديم تجارب الآخرين في هذا المضمار وتحديثا عن تجاربهم وتطورهم في العمل، حيث نتج عن الملتقى توصيات رفعت للمسؤولين ولم تر النور إلى اليوم.

وعلى هذا الصعيد نفسه، في مقابلة تلفزيونية مع جاك ما مؤسس "علي بابا" تحدث أن أحد أعرق أسرار نجاحهم هو أن 47 في المائة من موظفيهم نساء، وأنك إن أردت النجاح في القرن الـ 21 مكن الآخرين وتأكد من كونهم أفضل منك، وأنهم وجدوا النساء يفكرن في الآخرين أكثر مما يفكرن في أنفسهن.

في تغريدة لعلني شنيمر "شاركوني تهنئة الزميلة روان جلال كأول سيدة تتم ترقيتها لمستوى مدير عام في شركة تأمين، ترقية أكثر من مستحقة لروان وإنجاز عظيم لشركة بوبا العربية وسياستها في المساواة بين الجنسين، روان واحدة ضمن أكثر من 600 سيدة يعملن بجوار 1200 رجل من زملائهن" تجربة تستحق الدراسة والإشادة وتعريف قطاع الأعمال بها.

وفي مجال آخر أيضا يتحدث عن هذا الموضوع أنه في إحصائيات مسح القوى العاملة للربع الثالث 2016 حسب الهيئة العامة للإحصاء فإن إجمالي المتعطلين 693774، الإناث 439676 والذكور 254108.

وعلى المستويين عالميا ومحليا هناك تجارب توظيف نسائية متميزة لو تبني صندوق الموارد البشرية الذي يبلغ دخله أكثر من 20 مليارا بافتراض وجود ثمانية ملايين و500 ألف وافد، وبعد خصم 20 في المائة من دخله لهيئة توليد الوظائف التي نتعشم منها الكثير، حوافز مضاعفة لما يقدمه لتوظيف النساء، مقارنة بما يقدمه للذكور لثم توظيفهن وتحقق انخفاض في نسبة البطالة بشكل كبير، وأكدنا للقطاع الخاص الممول لدخل الصندوق أن ما يدفعه من رسوم حقق الهدف من إنشاء الصندوق الذي كان للقطاع الخاص الدور الأساس في إنشائه والمطالبة به كصندوق تحفيزي بارك إنشاءه المرحوم الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد ووزير الداخلية.

وتحتاج الجهات العاملة في مجال المرأة إلى أن تكثف جهودها لمضاعفة الأرقام في توظيف السعوديات، وإتاحة الفرص لهن في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تتبناها الدولة، حيث تتطلب المرحلة المقبلة، اقتحام المرأة عديدا من مواقع العمل المهمة والحصول على نصيبها الكبير منها خاصة في المناصب القيادية لواقع الخدمات الإنسانية والاجتماعية والعملية.



العلاقة بين الصحة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاثنيين 18 ربيع ثاني 1438هـ - 16 يناير 2017م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=33041>

محمد الشميمري

حقوق الإنسان هامة جدًا في أنظمة منظمة الصحة وصحة المجتمع، وقد تركزت تقدمًا ملحوظًا في مجال تقديم الخدمات الصحية على أعلى مستوى، وتشمل هذه الحقوق المتعلقة بالصحة حق الحصول على المقومات الأساسية للصحة، وحق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، وحق الحرية من التمييز والعلاج الطبي غير الطوعي، والحق في الرعاية الصحية الأولية الأساسية، وهذه الحقوق تسعى لتحسين صحة ورفاهية المواطنين في المجتمعات.

إدراج إطار حقوق الإنسان في القطاعات الصحية جهد مكمل لفهم وتحسين رفاهية الإنسان، ومن الضروري احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. فيجب أن يكون هناك توازن بين أهداف الصحة العامة ومعايير حقوق الإنسان، فالصحة وحقوق الإنسان مترابطة، ولها آثار كبيرة على الفرد والمجتمع، وبالتالي يجب بذل جهود تعاونية وتكاملية لتعزيزها وحمايتها.

عرفت منظمة الصحة العالمية بأن الصحة هي "حالة من اكتمال السلامة بدنيًا وعقليًا واجتماعيًا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز". العناية بالصحة البدنية والعقلية والاستقرار الاجتماعي والنفسي هي الخصائص الأساسية للشخص السليم، وحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المادة 1 تنص على أن "جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، وهذا يعني أن جميع الناس متساوون في الحقوق، بغض النظر عن العرق والجنسية ونوع الجنس واللون واللغة والمستوى التعليمي والمركز الاجتماعي و.....

يحتاج العالم اليوم إلى تثقيف المجتمعات ونشر الوعي بشكل كافٍ حول العلاقة بين الصحة وحقوق الإنسان، وهذا التثقيف والوعي قد يساهم بشكل إيجابي في ضمان حقوق الإنسان المتصلة بالصحة، الصحة أمر هام وأساسي لكل فرد من أفراد المجتمع، وفهم الحقوق أيضًا أمر هام، قد يساهم في تطوير وتعزيز صحة الفرد والمجتمع.

ذكر العالم ليري (1994) أنه يجب أن تستند حقوق الإنسان إلى الكرامة، والمساواة، والاحترام، والإنصاف، والاستقلال الذاتي. ويجب أن تنتشر حقوق الإنسان على نطاق واسع لا أن تبقى محصورة في سياسات المنظمات الصحية، بل تطبق في مجالات المنظومة الصحية، وتنتشر من خلال برامج التثقيف الصحي، ولو تم تطبيق هذه المفاهيم على حقوق المرضى والموظفين في المنظومة الصحية فسوف تساهم بإذن الله في فهم وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لكل فرد. المبادئ التالية توضح إطار حقوق الإنسان وربطها بأمثلة من نظام الرعاية الصحية.

الكرامة: يعني حق الكرامة عدم تعرض الإنسان للتعذيب أو المعاملة بطريقة غير إنسانية أو مهينة، ولذلك يجب شرح كل الإجراءات الطبية قبل إجرائها للمريض، وأيضًا من الكرامة للمرضى أن نتقبل عادات وسلوكيات المرضى حسب ثقافتهم الدينية وعاداتهم المجتمعية دون تعليق أو رفض.

المساواة: حق المساواة هذا يعني تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز، على سبيل المثال: توزيع القوى العاملة في المرافق الصحية بشكل متساوٍ مع تحقيق المساواة في الفرص التعليمية والتطويرية والتدريبية دون تمييز، وكذلك المساواة بين جميع المرضى في استكمال الخطة العلاجية في المرافق الصحية من خلال عملية مثل: التقييم والتشخيص والعلاج والمتابعة الصحية.

الاحترام: يجب على مقدمي الرعاية الصحية في المرافق الصحية ضمان احترام الخصوصية والسرية للمعلومات الصحية الخاصة بالمرضى في جميع الأوقات، واستخدامها في الحالات العلاجية فقط، وكذلك احترام حقوق المرضى الذين لا يرغبون في الكشف أو العلاج من قبل شخص من جنس آخر (رجال..رجال) (نساء..نساء).

الإنصاف: الإنصاف في مجال الرعاية الصحية ينبغي أن يكون قائمًا على العدل لجميع المرضى بالعلاج والوقاية من الأمراض والتحصينات دون تفرقة، وكذلك العدل لجميع مقدمي الرعاية الصحية بأوقات العمل وساعات الدوام والفرص التعليمية والتدريبية والجزاءات وكافة الامتيازات دون تفرقة.

الاستقلال الذاتي: تعني الاستقلالية، حرية الفرد في تقرير مصيره، وبهذا يحق للمرضى الاختيار، وتعزيز حق تقرير المصير في خيارات العلاج المتاحة له بقبولها أو رفضها، بحيث يكون مسؤولاً عن قراراته بنفسه، وكذلك الحق في حرية الاختيار للطبيب المعالج وطريقة العلاج.

القيم والمبادئ المتعلقة بصحة الإنسان وحقوقه المرتبطة بها جانب هام من الخطط الصحية الحديثة، والتي تركز وتعتمد على التثقيف الصحي، وتغير بعض المفاهيم في المجتمع، ويجب علينا مراعاة ذلك عند وضع السياسات الخاصة بالمرافق الصحية، وخاصة السياسات المتعلقة بصحة الفرد والمجتمع، مثل قسم علاقة وحقوق المرضى، ونعمل على نشرها لرفع مستوى الوعي وثقافة المجتمع.

آخر تحديثات العنف الأسري !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-EI-Ghasmi/19645443>

علي القاسمي

إذا أردت أن تختبر إنساناً حول ما إذا كان يملك قلباً حقيقياً أم لا، فمرره على مصطلح العنف الأسري وشاهد كيف يُعرّفه؟ وبماذا يعبر عنه؟ قصص العنف الأسري تعد حلقات مكررة لتقطيع القلوب الحية وهي قصص تسكن غرفاً منزوية في منازل آيلة للسقوط الإنساني إن لم تكن سقطت بأكثر من طريقة!

دائرة التأثير في مثل هذه القصص ضيقة جداً وتندم بعد أن يتبرع المتحدثون دوماً بأن «الفاعل» يعدو كونه واحداً من اثنين: المتهم «مريض نفسي» والآخر «مدمن مخدرات»، وهما من نرمي عليهما جل فضائنا الاجتماعية وقصصنا الموجعة، ونضعهما سريعاً في السطر الأول لأي حديث منبري عن تفاصيل «قصة عنف».

الجرح الأكبر في قصص العنف لدينا أن تقاليد اجتماعية بالية وأنظمة مطاطية هي التي تتصدى لأي حال بوح جريئة وتقرأ العنف من زاوية ذكورية بحتة، وبهذا فلا معنف يمكنه أن يتنفس بحرية وبتقّة بأن القضية ستحسم له - مع توافر الدلائل والإثباتات واكتمال القرائن - إلا بشق الأنفس وبمشوار طويل مع طاوولات التحقيق ومواعيد جلسات المحاكمة. جرائم العنف الأسري موجودة، وإن كانت تعرض في البدء بحماسة وحرقة من أي جهة وقفت عليها، إلا أن الحماسة تتوقف بعد وقت قصير وتدفن القصص برمتها وقد تدفن معها أجساد مظلومة ذنبها الوحيد أنها لم تجد من يستمع لها ويتأكد من احترامها.

في غرف قصية داخل مجتمعنا تُقهر أنفس يومياً وتزهق أرواحها بالتدريج وبفعل فاعل، تأمل بالموت حلاً لأن الموت كما يقول أفضل المتشائمين وأسوأ المتفائلين «الحرية الدائمة»، وإن تفوهت هذه الأجساد بكلمة ذات اليمين أو ذات الشمال، فهي بين أمرين متساويين في المرارة: أن يكون ما حدث خارجاً عن السيطرة بفعل المرض والإدمان، وبالتالي يكون الصبر حلاً وحيداً، أو أن تعود الأمور كما كانت عليه بشيء من اللطف في القسوة، وإعطاء أوقات راحة واسترخاء بين كل وجبة عنف وأخرى.

لا نجرؤ على نشر وإعلان العقاب الرادع، لأن هناك من يعتبر في هذه القصص شأنًا اجتماعياً خاصاً أكثر من كونها مواجع ومآسي تطحن القلوب وتقتل مشاعر الإنسان الحي النبيل. أخاف أن يأتي الزمن المقبل ونحن في حاجة إلى عنف لتصل قضايانا إلى الأدمغة والعقول كي نتفاعل معها، وأخشى أن يأتي المقبلون من الجيل وهم مهزوزون بلا أمل أو طموح، فقط يأتون مشبعين بحب الجريمة والرغبة في الانتقام، اكتبوا بقلق في محرك البحث بوسائل التواصل الاجتماعي الطفلة «دارين» وقرأوا مأساة هذه الصغيرة وهي كافية لبلع جرعات مضاعفة من الخيبة والحسرة. صحيح أن حكايتها لم تتضح بدقة حتى اللحظة، لكن العنف المبدئي للطفلة تحت بند تصفية الحسابات بين الطرفين لا يبرر مطلقاً الوحشية ولا استخدام الرضاعة كورقة مساومة.

العنف!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 ربيع ثانی 1438هـ - 17 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718396>

إبراهيم علي نسيب

العنف الذي يمارسه البعض هو سلوك ممجوج وقبيح!! وبالرغم من أن العقول تطورت والزمن تغير والعالم أصبح يعيش حضارة مختلفة إلا أن بعضنا ما يزال يمارس سلوكاً منفراً كريهاً ربما وصل حد القتل والدليل ما نسمع وما نشاهد من أخبار تأتينا مزعجة جداً، هذا يعنف طفلته وآخر يقتل زوجته أضف إلى ذلك الشارع الذي أصبح ساحة معارك دامية والسؤال.. هو لماذا يحدث كل هذا؟؟ وبالألمس شاهدت ملصقاً على أحد المساجد يتحدث عن قاتل حكم عليه القضاء بالقصاص كانت صورته الشاباً محزنة وهو يسأل الناس انقاذه من موت محقق والحقيقة انني وقفت أمام هذا الملصق محدقاً في الصورة التي بات بينها وبين الموت أيام.. سوف تنتهي بانتهاء المهلة المعطاة من قبل القاضي بهدف جمع «الدية» وإلا كان السيف قدره المحتوم وقتها تذكرت الصورة التي لم أشاهدها وبقيت أسأل نفسي عنها!! كيف ماتت وكيف انتهى نبضها وكيف تألمت روحه تحت عنف اليد التي استهانت بالقتل والموت...!!!»،

تخلوا كيف بدأت الحكاية وكيف انتهت بقتل إنسان تاركاً خلفه مأساة وحرمان لذويه وأطفاله وأسرته التي هي بالتأكيد سوف تبقى تعاني كثيراً بسبب اليتيم وألم الفقد وتعاسة الحزن والشقاء، كل هذا يأتي للأسف بسبب سلوكيات الطيش والجنون الذي بات قضيتنا التي نراها في الشارع يومياً وكأن الحياة معركة وكأن الخلافات لا تحل سوى بالصراع المميت والذي غالباً ما ينتهي إلى مالم يكن في حساب الأطراف المختلفة والقضية الكبرى هو أن يقتل الزوج زوجته بسكين إثر خلاف!! وهنا يكون لزاماً على الشؤون الاجتماعية دراسة الواقع ومحاولة تغييره بأسلوب يحمي الحياة من تصرفات باتت حقيقة لواقع مؤسف...!!!»،

* (خاتمة الهمزة)... حينما يعتقد الآخر أن «الذراع» هو الحل للخلافات التي يفترض أن تكون هادئة ويكون العقل والمنطق هو الفيصل ويكون القانون هو العدل والحكم، تكون النهايات مأساوية!! وهي خاتمتي ودمتم.



«أسر التوحد».. أين نحن عنهم؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 ربيع ثانی 1438هـ - 18 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/19665989>

هيفاء صفاق

تعاني الأسر التي لديها طفل توحد من غياب المسؤولية المجتمعية نحوها، ولا يخفى على أحد كيف أن هذا المرض يتطلب الجهد والمعونة النفسية والمعنوية، وأيضاً المادية التي أرهقت الكثير من الأسر، والتوحد هو اضطراب النمو العصبي، يصيب من 1 – 2 من كل 100 فرد في أنحاء العالم، وهو مرض وراثي ما زال مجهول السبب، وتكمن مشكلته في عدم قدرة المتوحد على التفاعل الاجتماعي، ولا التواصل اللفظي وغير اللفظي، ما يجعله في عزلة وانفصال تام.

تبدأ مؤشرات مرض التوحد منذ السنوات الأولى، إذ يلاحظها الأهل في تأخر النطق أو المشي أو عدم التواصل البصري، وعند الكبر يلاحظ زيادة النشاط الحركي وعدم قدرته على اللعب والاحتكاك مع الأطفال الآخرين، كما يفضل الانطواء والعزلة على نفسه. لذا، تحتاج الأسر إلى تشخيص دقيق منذ البداية، فكلما كان التشخيص مبكراً كان أفضل، وهذا يعني أننا بحاجة إلى مراكز متخصصة ومتوافرة للجميع، لكننا للأسف نعاني قلة المراكز والمتخصصين والمدرسين. وهنا يأتي دور المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بأن تعطي هذه الفئة ما تستحق من الاهتمام والرعاية، ولا يخفى على أحد كيف أن هذه الأسر تعاني الأمرين:

أولاً: مرارة الطفل التوحدي الذي يعيش معها ويستقطع معظم وقتها بالاهتمام والرعاية، والتي تكون على مدار الساعة، فالتوحدي لا يُترك بمفرده لأنه لا يدرك مدى خطورة الأشياء حوله، فربما يؤدي نفسه من دون أن يشعر، فلنتخيل معاناة هذه الأسر وما تبذله من معاناة وجهد و طاقة نفسية وذهنية وجسدية تطاول جميع أفرادها، والتي ربما تكون على حساب رعايتهم هم أيضاً فيتأثرون بذلك لعدم الاهتمام بهم، لأن الوالدين سيكونان معظم وقتها مع الطفل التوحدي وهما مجبران على ذلك، وأيضاً سيتأثر الوالدان في حياتهما العاطفية والاجتماعية، لأن شبه معطلة، كما يلجأ البعض منهم لتخفيف ساعات العمل لكي يكرس معظم وقته مع الطفل التوحدي. لذا، ألي يحتاجون منا كجهات مسؤولة أن نقف معهم ونخفف معاناتهم في توفير مراكز مؤهلة ومتخصصة لمرض التوحد وتجيد بمهارة عالية تطبيق آليات واستراتيجيات معالجة التوحد؟ وهذا يتطلب برامج متطورة تحاكي تجارب المراكز العالمية التي أثبتت نجاحها في تحويل العديد من حالات التوحد من اعتمادهم على أسرهم إلى الاعتماد إلى حد ما على أنفسهم في الأكل والملبس واستخدام دورات المياه بمفردهم مع مراقبة الأهل من بعيد، ومساعدة أسرهم في تثقيفهم وتدريبهم في كيفية تعاملهم مع الطفل التوحدي وتخفيف معاناتهم النفسية والقدرة على التكيف.

ثانياً: التكاليف الباهظة الثمن التي لا تستطيع أغلبية الأسر دفعها، ما يضطر بعضهم لترك الابن في المنزل من دون برنامج تأهيل خاص به، هذا يعني أن هناك انتكاسة للتوحد تزيد عزلة واكتئاباً ووحدة، واعتماده الدائم على الآخرين. توجد مراكز للتوحد في دبي ومصر والأردن، لما لا نستفيد من خبرتهم ونحن نمتلك كل الإمكانيات المادية والبشرية والعقلية في إنشاء مراكز متخصصة بحسب الحاجة على مستوى المملكة؟ لكننا للأسف لم نمتلك الوعي الإنساني أو كيفية التخطيط وتوزيع المهام في تلبية حاجات الآخرين. نحتاج إلى مراكز متخصصة على مستوى المملكة يتوافر بها متخصصون ومدرسون، ولدينا في الجامعات تخصصات كمسار التوحد، مهم توظيفهم وتوزيع مهامهم على هذه المراكز، مع استقطاب مدرسين وممارسين مؤهلين من الخارج لتأهيل من يقومون بهذه الأدوار لتعم الفائدة بدقة وبطرق علمية مدروسة، وألا نجعلها في أياد غير متخصصة تزيد الأمر سوءاً.

هذا يجعلنا نطرح سؤالاً، لماذا نذهب إلى الخارج لعلاج مرضى التوحد وهو مكلف مادياً ونحن قادرون على إنشاء مراكز على أعلى مستوى وأفضل تدريب؟ لماذا تعاني بعض الأسر منذ سنوات من مرض التوحد؟ ومن يتحمل مسؤوليتهم وتخفيف معاناتهم؟ وهل نحتاج أن نمر بتجربتهم لكي نقدر معاناتهم؟ قيمة الإنسان في تقديره واحترامه وتحمل كل منا مسؤولية ودوره في إظهار معاناتهم للملا.



الرياض.. مركزاً دولياً لمكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 ربيع ثاني 1438هـ - 18 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1564005>

إبراهيم بن محمود النحاس

في الرياض، صورة جمعت 14 رئيس هيئة أركان يمثلون دولاً عربية وإسلامية وصديقة مشاركة في "مؤتمر دول التحالف ضد تنظيم داعش الإرهابي". هذا المؤتمر الذي عقد يوم الأحد 17 ربيع الآخر 1438هـ جاء ضمن سلسلة من المؤتمرات المعنية بمكافحة الإرهاب التي استضافتها المملكة العربية السعودية خلال العقود والسنوات الماضية.. وهذه

المؤتمرات الدولية لها رسالة محددة تتمثل بمكافحة الإرهاب، والرياض، مكان انعقاد هذه المؤتمرات رسائل متعددة ومتنوعة، منها:

أولاً: إيمان دول العالم بأن دولة الإسلام المملكة العربية السعودية هي التي تعبر عن الدين الإسلامي الوسطي كما جاء به نبي ورسول الإسلام محمد ﷺ. لذلك فإن العمل مع السعودية في مجال مكافحة الإرهاب يساعد الدول في القضاء على أسباب التطرف والإرهاب لأنه يفضح الذين يسعون لتوظيف الدين الإسلامي لخدمة أهدافهم المنحرفة.

ثانياً: إدراك دول العالم غير الإسلامية بأن الدين الإسلامي دين أمن وسلم واستقرار. هذا الإدراك جاء من سياسة المملكة العربية السعودية الإسلامية تجاه القضايا الإقليمية والدولية والتي تدعو فيها دائماً لأهمية دعم الأمن والسلم والاستقرار وتقف بصلاية ضد دعاة التطرف والإرهاب بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والعرقية.

ثالثاً: كفاءة السياسة السعودية وقدرتها الأمنية على مواجهة الجماعات والتنظيمات الإرهابية والقضاء عليها جعلها مرجعاً دولياً في مكافحة التطرف والإرهاب. فدول العالم تدرك مدى صعوبة التعامل مع الجماعات والتنظيمات الإرهابية وفي الوقت نفسه تقدر وتحترم من استطاع مواجهة والتغلب على هذه التنظيمات الإرهابية.

رابعاً: احترافية السياسة السعودية وقدرتها العالية في الموازنة بين صلابتها في مواجهة الإرهاب وفي الوقت نفسه المحافظة على الحياة المدنية وتحقيق الأمن والسلم المجتمعي. فالمواطن والمقيم في المملكة العربية السعودية الذي يعيش يومه وليله بأمن وأمان بفضل الله ثم بفضل جهود رجال الدولة المخلصين لا يكاد يشعر بالجهد الأمني الكبير الذي يُبذل في مواجهة الإرهاب والإرهابيين. فالموازنة بين المحافظة على الحريات العامة ومواجهة الإرهاب أمر غاية في الصعوبة والتعقيد في ظل دولة مترامية الأطراف.

خامساً: تتابع الجهد الدولي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب جعل من عاصمتها الرياض عاصمة دولية تذهب إليها دول العالم لتنسيق الجهود وتبادل الخبرات ووضع السياسات التي تمكنها من مكافحة الإرهاب ومواجهة التنظيمات المتطرفة والإرهابية.

إن اجتماع رؤساء هيئة الأركان يعبر تعبيراً مباشراً عن أهمية الرياض في السياسة الدولية التي أحوج ما تكون فيه لصوت العقل والحكمة. هذا الصوت المعتدل والحكيم يشهد به تاريخ الرياض الذي يحفل بدعواتها الدائمة التي تنادي بالمحافظة على الأمن والسلم والاستقرار وتنادي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتدعو لاحترام السيادة الدولية طبقاً للقانون الدولي.

وفي الختام، إن وجود أربعة عشر رئيس هيئة أركان لدول عربية وإسلامية وصديقة لها ثقلاً على المستويات الدولية هو أحد المؤشرات المهمة التي تقول بأن الرياض مركز دولي لمكافحة الإرهاب. فدول العالم قد تجامل دولاً أخرى بالخطابات المرسلة، ولكنها لم ولن تجامل بإرسال جيوشها وقادتها ورجالها لعواصم ودول أخرى. وهكذا الرياض، كانت ومازالت وستظل عاصمة قرار عربي وإسلامي ودولي ومحل ثقة العالم أجمع.



آباء غير مؤهلين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ربيع ثانی 1438 هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/718722>

إبراهيم محمد باداود

من أكثر المشكلات التي تَوَرَّق العديد من المجتمعات في العالم هو العنف ضد الأطفال، والذي يعرّفه الأطباء بأنه أي إصابة جسميّة أو نفسيّة أو عقليّة، أو حتّى عدم رعاية للأطفال دون الـ18 عاماً، ووفق تقارير المنظمات الدوليّة والإنسانيّة المعنيّة بالطفولة، فإنّ هناك الملايين من الأطفال في أنحاء متفرّقة حول العالم يتعرّضون لأشكال كثيرة من العنف من

جانب الآباء، أو الأمهات، أو فئات أخرى؛ مما يجعل نشأة وتربية ونمو هؤلاء الأطفال محفوفًا بالمخاطر، سواء على المستوى الجسدي، أو على المستوى النفسي.

من أسباب العنف ضد الأطفال وجود الطفل مع أبوين يعاني أحدهما، أو كلاهما، من اضطهاد طفولي مسبق؛ مما يجعله يعتبر أن اضطهاده هو لأطفاله هو أمر طبيعي. من جانب آخر فإن بعض أولياء الأمور قد يتعرّض لضغوط اجتماعية أو ضغوط في العمل فيقوم -للأسف- بتفريغ شحنات غضبه، وأحزانه في ضرب واضطهاد أطفاله، وهناك بعض أولياء الأمور ممن قد يعاني من تعاطي المشروبات الكحولية، أو إدمان المخدرات، ويساهم هذا الإدمان في العدوانية تجاه العائلة والأطفال بشكل خاص، كما أنّ التنافر بين الزوجين، ووجود الخلافات قد تؤدي إلى محاولة قيام أحد أولياء الأمور بتصفية حساباته مع الطرف الآخر، من خلال الاعتداء والعنف ضد الأطفال.

بعض أولياء الأمور في المجتمعات العربية تعتقد أن العنف ضد الأطفال هو منهج تربوي، وأن تربية الطفل لا تكتمل بدون عنف، أو ضرب، أو إهانة فتجد أطفالاً صغاراً يُضربون ضرباً مبرحاً في الأسواق، والمطاعم، والحدائق، والأماكن العامة؛ لأنهم أرادوا اللعب، أو الاستكشاف. وقد لا يقتصر العنف ضد الأطفال على الاعتداء الجسدي، بل هناك الإهمال والاضطهاد النفسي والعاطفي، مثل التفرقة بين الأبناء في التعامل والاهتمام، أو التفرقة في الحب بين الأولاد والبنات، وقد يصل العنف أحياناً ضد بعض الأطفال الصغار إلى الاعتداء الجنسي.

تؤكد الدراسات المتخصصة أن 95% من الذين يمارسون العنف ضد الأطفال لديهم اضطرابات نفسية أو شخصية، وهذا يقودنا إلى أهمية أن يكون هناك اختبارات دورية لأولياء الأمور للتأكد من أهليتهم وإمكاناتهم وقدراتهم على تربية الأطفال التربية السليمة، فالسكوت على وجود مثل هذا العنف ضد الأطفال من قبل بعض أولياء الأمور المضطربين نفسياً قد يؤدي مستقبلاً إلى مضاعفة هذا العنف لتنتج منه جريمة قد يندم عليها جميع أفراد العائلة، أو قد يساهم في إيجاد جيل يعشق العنف والإرهاب، ولذلك لا بدّ من تفعيل دور الجهات الرسمية والأهلية لطرح مبادرات اجتماعية لتوجيه أولياء الأمور نحو الأساليب التربوية الصحيحة، والتأكد من سلامتهم من أي اضطرابات نفسية أو شخصية.



كيف نحسب خط الفقر؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ربيع ثاني 1438هـ - 19 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1564231>

أمدد المنيف

من أعظم المآسي التي نواجهها، أو نعاشها لأكون دقيقاً، ضعف أو قلة وجود جهات التصنيف، أو المرجعيات المتخصصة، التي من خلالها يتم احتساب الكثير من القضايا.. ولن أكون مبالغاً، لو قلت إن الأمر شبه معدوم، وليس متعلقاً بالضعف وحسب، وهي مشكلة تشترك فيها المؤسسات الحكومية، من خلال ضعف المخرج، وكذلك المجتمع المدني، جراء عدم جديته، وأخيراً المؤسسات الإعلامية، المفرغة من العمل المتخصص غالباً.

أحد أهم الإشكالات في الوقت الحالي؛ هو الفقر، وهي قضية عالمية، تزداد وتنتفرج مع الوقت، وتختلف تأثيراتها من دولة لأخرى، بحسب تصنيف الدولة، وظروفها الاقتصادية، وبعض المعايير الأخرى، بل إن منهجيات احتسابه تختلف وتتباين، لكن ما يتفق عليه دائماً هو وجوب وجود سياسة موحدة لمجابهته، تستوعب أسباب انتشاره، وتجمع كل الجهود. مؤسسة الملك خالد الخيرية، قامت أخيراً بنشر تقرير عنوانته «تقرير تطوير منظومة الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية»، أرادت من خلاله أن تشرح، أو لنقل ترسم خارطة حلول، لمعرفة الفئات المستحقة للدعم الحكومي لدينا، وترشيدها من خلال تحديد الحد الأدنى للكفاية، مقروناً بتحديد الفقر النسبي، وهو عمل نوعي ننتظره من الجهات الرسمية، منذ وقت طويل.

التقرير، الذي يفترض أن يؤخذ كمرجعية رسمية جادة -كما أعتقد-، أظهر أنه لا توجد اليوم سياسة أو برنامج للحماية الاجتماعية الشاملة في المملكة، وإنما توجد برامج متفرقة موزعة بين جهات حكومية مختلفة، تشكل فيما بينها شبكات أمان اجتماعي، يقدم من خلالها الدعم، بلا معايير مدروسة لهذه المساعدات، أو تحديد ناجح للفئات المستحقة للدعم، بسبب

عدم حساب خطوط الفقر، وعدم استخدام مسوحات دخل وإففاق الأسرة لتحديد الاحتياجات الأساسية للأسرة السعودية، إضافة إلى عدم تحديد لخصائص الفئات الهشة في المجتمع وإيضاح احتياجاتها. لافت أن التقرير راعى المنهجيات المختلفة لاحتساب خط الفقر، حيث قال إنه وباستخدام الطرق التي يتبعها الاتحاد الأوروبي يكون 6343 ريالاً، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يصبح 5361 ريالاً، أما على ذمة هيئة الإحصاءات الأميركية فـ 2252 ريالاً، والبنك الدولي 1432 ريالاً، وخلص إلى أن تحديد الحد الأدنى للكفاية هو 12496 ريالاً.

الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل، المدير العام لمؤسسة الملك خالد، قالت إن إطلاق المؤسسة لهذا التقرير يقع في صلب التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة، والدور الذي يجب أن يساهم به القطاع غير الربحي بشكل عام، لاسيما أن رؤية المملكة 2030 قد أكدت على الدور التكاملي بين القطاعات الحكومي وغير الربحي والخاص لإنجاز مهمة تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً.. ليبقى السؤال: كيف ستتعاوى المؤسسات الرسمية مع هذا التقرير؟! والسلام..

حقوق الإنسان في العالم

ترحيب عربي بدعوة قطر لعقد اجتماعات طارئة لآليات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق السبت 16 ربيع ثاني 1438 هـ - 14 يناير 2017م
<http://www.al-sharq.com/news/details/465428>

ثمن الدكتور أمجد شموط، رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، دعوة دولة قطر لعقد اجتماعات طارئة للآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي تعنى بمنظومة حقوق الإنسان الأوروبية، وذلك لاتخاذ قرارات حاسمة تصب في مجال حماية المدنيين والتدخل السريع لمواجهة المآسي الإنسانية في سوريا.

وقال شموط، في تصريح لوكالة الأنباء القطرية (قنا) اليوم (السبت)، إن النداء الذي وجهه الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، جاء في الوقت المناسب والصحيح ويمكن البناء عليه وعقد لقاءات تشاورية وتنسيقية لتطوير هذه المقترحات والبناء عليها، وبرمجة جدول عملي ومرتبب بمدد زمنية لرفع المعاناة عن الشعب السوري، وعمل خطة عربية وإقليمية ودولية لمساندة وحماية المدنيين السوريين.

وأشار أيضاً إلى أن أزمة سوريا دخلت عامها السادس "في ظل تواصل الجرائم والمجازر والمذابح التي ترتكب من قبل النظام السوري وحلفائه دون الالتفات للمدنيين والنساء والأطفال مما سبب انتهاكات جسيمة وخطيرة ألفت بظلالها على منظومة حقوق الإنسان الدولية"، معتبراً أن المجتمع الدولي "غير جاد سواء كانت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وأجهزتها المختلفة، في التعامل مع هذه الأزمة بشكل حازم وحاسم".

كما بيّن رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان أن الملف السوري "مرهون بالتجاذبات والمصالح السياسية للدول خاصة في مجلس الأمن أكثر من اعتباره ملفاً إنسانياً وما يعنيه من وجود معاناة كبيرة يواجهها المدنيون العزل في سوريا"، قائلاً في هذا السياق "أعتقد أن المجتمع الدولي مقصر تجاه الأزمة السورية، وكذلك جامعة الدول العربية دورها دون مستوى التحدي والطموح، ولا يرتقي إلى مستوى المعاناة التي يعيشها أهلنا في سوريا وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حقهم".

وشدّد الشموط على ضرورة أن يكون هناك دور حقيقي وآليات لتوفير الحماية الدولية والإقليمية للمدنيين السوريين سواء من قبل مجلس حقوق الإنسان، أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو من طرف مجلس الأمن، والجامعة العربية.

وكان الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قد دعا إلى عقد اجتماعات طارئة للآليات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي تعنى بمنظومة حقوق الإنسان الأوروبية، وذلك لاتخاذ قرارات حاسمة تصب في مجال حماية المدنيين والتدخل السريع لمواجهة المآسي الإنسانية في سوريا.

كما طالب الدكتور المري، بأن تكون مسألة حماية المدنيين من اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس مجلس الأمن، للنأي بالقضايا الإنسانية في العالم عن التجاذبات السياسية واللجوء إلى استخدام حق النقض (الفيتو).

تنظم اللجنة الوطنية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

مؤتمر دولي لبحث حقوق الإنسان في مواجهة الصراع بالمنطقة

المصدر: جريدة الراية الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438هـ - 17 يناير 2017م

<http://www.raya.com/news/pages/7a64ec3e-95f2-41b6-a189-28035e66996a>

الدوحة - قنا:

تحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان
تعزيز قنوات الحوار ومعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان
تحليل آثار النزاعات على حقوق الإنسان وتطبيق اتفاقيات السلام
نظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة مؤتمراً دولياً تحت عنوان (مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية) بفندق شيراتون الدوحة في الفترة من 20 إلى 21 فبراير المقبل.

وأكدت السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤتمر يهدف لتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مواجهة الصراعات والأزمات وتحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز قنوات الحوار بهدف منع تطور حالات الأزمات إلى الصراعات المسلحة، إلى جانب توفير سبل الانتصاف لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويقيم المؤتمر بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرعاية شرفية لكل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي والبرلمان العربي، ويشارك به مسؤولون حكوميون وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباحثون وخبراء في مجال السياسات ومراكز البحوث، فضلاً عن ممثلين عن بعثات حفظ السلام والوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة ومكاتب وبعثات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في المنطقة العربية.

مريم العطية:

تعزيز حقوق الإنسان في مواجهة الصراعات والأزمات

أوضحت السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تصريح لها أمس، أن هذا المؤتمر سيجمع لأول مرة منظمات حقوقية وإنسانية ومراكز فض النزاعات.

وأشارت إلى أن المؤتمر يهدف لتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مواجهة الصراعات والأزمات وتحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز قنوات الحوار بهدف منع تطور حالات الأزمات إلى الصراعات المسلحة، إلى جانب توفير سبل الانتصاف لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقالت العطية: "سوف يبحث المؤتمر وضع استراتيجيات لما بعد الصراع وتبادل الممارسات الجيدة والمبادرات الناشئة في مجال التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وبعثات حفظ السلام والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تحديد وتطوير آليات غير عسكرية لإدارة الصراعات وتعزيز سيادة القانون؛ بغية ضمان حماية حقوق الإنسان في أوقات الصراع في المنطقة العربية" .. لافتة إلى أنها ستقدم خلال المؤتمر العديد من أوراق العمل في كل الجلسات والورش مع اعتماد العربية والإنجليزية كلغتين رسميتين للمؤتمر إلى جانب توفير الترجمة الفورية من وإلى اللغتين المذكورتين.

وأوضحت أن منهجية تنظيم أعمال المؤتمر ستنقسم إلى جزأين، حيث يكون الجزء الأول مخصصاً لحوار تفاعلي حول إدماج استراتيجيات حقوق الإنسان والسياسات في الاستراتيجيات العالمية للأمم المتحدة حول التصدي للتطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب، وعمليات السلام، والربط بين انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعنف والاضطراب الاجتماعي والصراع.

بحث احترام حقوق الإنسان كنهج وقائي في حل النزاعات

نوهت الأمانة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن اليوم الأول من المؤتمر سيناقش عملية احترام حقوق الإنسان كنهج وقائي ووضع حقوق الإنسان في حل النزاعات علاوة على استعراض النهج القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لحالات الصراع.

وأضافت أن الجزء الثاني سيتكون من أربع مجموعات عمل تقنية حول دمج أدوات وآليات حقوق الإنسان في عمليات الوقاية من الصراعات. وتنسيق الجهود المشتركة للأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في معالجة حالات الصراع. إلى جانب تحليل آثار النزاعات على حقوق الإنسان. وتطبيق اتفاقيات السلام، وكذلك الإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان، وضمان عدم تكرار تلك الأوضاع.. موضحة أن المجموعات الأربع ستناقش من خلال هذه المحاور حماية الأطفال والنساء والأقليات في حالات النزاع، وتأثير النزاعات المسلحة على التمتع بالحق في التعليم. والنهج القائم على حقوق الإنسان في العدالة الانتقالية إلى جانب المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع في المنطقة العربية.

وضع نهج إقليمي لمنع الصراعات وإدارتها

أشارت السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمانة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن ما جعل اللجنة تفكر في تنظيم مؤتمر دولي في هذا المحور الهام هو ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2011م من الصراعات المسلحة المتداخلة التي أثرت على الوضع الراهن في المنطقة بصورة كبيرة، ما أدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية وسوء المستوى العام للعنف.. مؤكدة في الوقت نفسه أهمية اتحاد الجهات الفاعلة لمواجهة هذه التطورات المثيرة، بما في ذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والأطراف المتصارعة وتوجه إلى تطبيق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان ووضع نهج إقليمي لمنع الصراعات وإدارتها وتأثيرها على التمتع بهذه الحقوق.

القانون الدولي يحمي المدنيين

قالت السيدة مريم بنت عبدالله العطية أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحمي المدنيين في جميع الأوقات، سواء في وقت السلم أو النزاع، كما ينطبق خلال فترات النزاع المسلح، ليوثر حماية خاصة للمدنيين والأشخاص الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية وأيضا المشاركين الفاعلين في الصراع.

وأكدت أن المحاكم الدولية والإقليمية، فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان، تقر بتطبيق تلك القوانين في حالات النزاع المسلح لتوفر الحماية التكميلية بصورة يعزز بعضها بعضا. وأشادت بتعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع اللجنة في هذا المؤتمر.. لافتة إلى أن اللجنة قد نظمت على مدى السنوات الخمس الماضية مؤتمرات مشتركة واسعة النطاق بالتعاون مع المفوضية السامية وبعض الشركاء الإقليميين حول القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأوضحت أنه من أهم هذه الأعمال المشتركة مؤتمر "تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية" في عام 2015م، الذي ساهمت فيه بشكل كبير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي كان يهدف إلى مناقشة العلاقة بين الحفاظ على الأمن واحترام حقوق الإنسان في سياق النظر إلى المسؤوليات الأساسية للدول.

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد
ربيع ثاني 1438 هـ - 15 يناير
2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/19580605](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19580605)



مها العتيق
@mahertoon

الاقتصادية الإلكترونية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد
17 ربيع ثاني 1438 هـ - 15
يناير 2017م

http://www.aleqt.com/2017/01/14/article_1120856.html

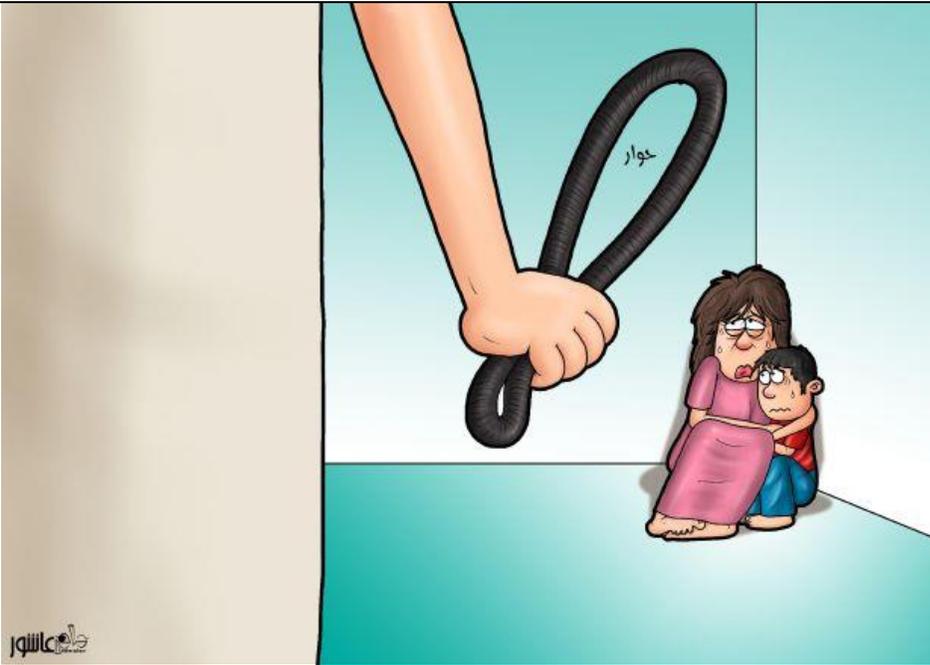




AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 18 ربيع ثاني 1438 هـ -
16 يناير 2017 م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/19634779](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19634779)



AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 18 ربيع ثاني 1438 هـ -
16 يناير 2017 م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/19632009](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19632009)

AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17
يناير 2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/19649544](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19649544)



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
19 ربيع ثاني 1438 هـ - 17
يناير 2017م

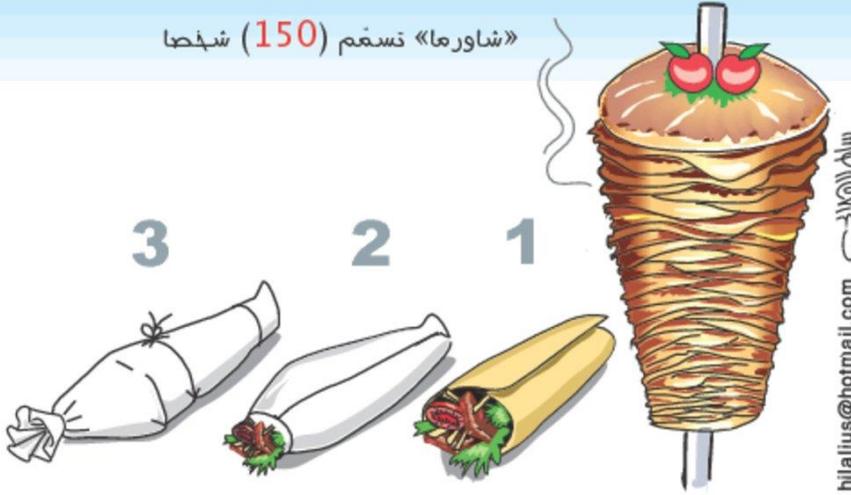
[http://www.alriyadh.com/
1563763](http://www.alriyadh.com/1563763)





حياة

«شاورما» تسقم (150) شخصا





AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
21 ربيع ثاني 1438 هـ - 19
يناير 2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/19688044](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19688044)



بسم الله الرحمن الرحيم
OKAZ
عكاظ
لبن الحميمية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
21 ربيع ثاني 1438 هـ - 19
يناير 2017م

[http://www.okaz.com.sa/a
rticle/1522060](http://www.okaz.com.sa/article/1522060)



كاريكاتير

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17
ربيع ثاني 1438 هـ - 15 يناير
م 2017

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/19580605](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19580605)



ماهر
@mahertoan

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد
17 ربيع ثاني 1438 هـ - 15
يناير 2017 م

[http://www.aleqt.com/2017/
01/14/article_1120856.
html](http://www.aleqt.com/2017/01/14/article_1120856.html)



